

تَسْمِعِينَ الْعَيْبِ

وَتَقْوِي الْأَيْدِ

بِمَأْرَسَاهِ ابْنِ عَزِيمٍ مِنْ قَوَاعِدِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ

جمع وإعداد
عَيْسَى مَجْدُوطَه

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة

ت. ٥٩٢٢٦٢٠ - ٥٩٢٨٤١١ / فاكس، ٥٩٣٦٢٧٧

ص.ب ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة

E-mail: alsakafa_alDinaya@hotmail.com

٢٠٠٥/١٤٢٩٤	رقم الايداع
977 - 341 - 229 - 6	الترقيم الدولي I.S.B.N

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي لا يستحق الحمد أبدًا سواه، وما مُجد مخلوق دونه إلا بفضل منه
جلَّ في علاه، خلق آدم من الطين فسوّاه، وأنشأ منه ابنه من الماء المهين فأغناه وأقناه،
وأُنزل إليه كلامه، وأرسل إليه رسله، ليتمسك بالحق ويعود عبدًا وفيًا، وبالطاعة
لربه على نفسه سخيًا، ويُقرَّ أنه ما من علوم عُرفت، ولا آية ذُكرت، ولا نعمة
شُكرت، إلا كان المولى جلَّ جلاله هو المنعم المتفضل على عباده بالمعرفة يوم عرفوا،
وبالآيات يوم ذكروا، وبالنعمة يوم شكروا، ليقبل عنهم، ثم ليزيدهم من جوده
وإحسانه، فما يقول المنشأ في النعم وهو يسبحُ بالمنِّ والكرم، مذ خُلِق من سلاله من
طين، ثم صار نطفة من ماء مهين، ثم خلقها سبحانه علقه، ثم مضغه، ومن المضغة
خلق العظام، وكساها لحمًا، ثم أنشأه خلقًا آخر !!

فتبارك الله أحسن الخالقين .

اللهم أتم نعمك وفضلك على هذه النطفة، فأحسن مثواه، واقبله مع المقبولين،
فأنت الرحيم، وأنت الكريم. وإلا فهو لظالماً نسي أصله، فركب هواه، وأهمل عقله،
وراح يتبخر وقد أخذته العزة بالإثم، فمشي مشية المتكبرين، وعدا طوره فظلم
ظلم المتجبرين، وما درى العودة واللقاء، وساعة الفضيحة والعناء، فيارب إنك إن
أمكنك السابقين - وهم ثلثة من الأولين، وقليل من الآخرين - من العمل الطيب،
وصحبة الأنبياء والمرسلين، فتوسلوا بعملهم الذي أحسنت به عليهم، فإني من
أخريات الناس، وذنابي الركب، وجئت أتعرّث تاليًا لهم وقافيًا، أزعم أي أريد
للحاق بهم، وقد أخبرنا خاتم الأنبياء والمرسلين بقوله صلى الله عليه وسلم :
[يذهب الصالحون، الأول فالأول، ويبقى حُفالة كحفالة الشعير أو التمر، لا

ييا لهم الله بالة]» [البخاري : ٦٤٣٤] ، وأنا واحد من الذين أضاعوا الفرص ، وهي لعمرى تمر مر السحاب ، وأمعت في الفحص في جعبتي ؛ عليّ أجد فيها ما يكون لي مفزعا أو موثلا ، إلا أن يداي لم تحمل إلى مخيلة أمل ، ولا بازقة طمع ، فعدت يا رب إليك ، يحدوني الرجاء ، أتوسل برحمتك التي وسعت كل شيء ، وأنى يأس المرء من روحك ولا يأس منه إلا الكافر ، وكيف لا يطمع برحمتك ، وقد أعلنت عن سعتها ؟! ف " لا إله إلا الله " ، أملي في جنتك ، اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته ، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وأزواجه وذريته ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ربى وأنا عبدك ، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعا إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها ، لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، لبيك وسعديك ، والخير كله في يديك ، والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك ٥

اللهم أعوذ بك ، من جهد البلاء ، ودرك الشقاء ، وسوء القضاء ، وشماتة الأعداء ، اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي جدي وهزلي ، وخطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، وأنت على كل شيء قدير ، آمين .

[من دعاء المبعوث رحمة للعالمين ﷺ]

من المعلوم لدى الناس أن حديث رسول الله ﷺ لم يصل - جلّه - إلينا كما وصل كتاب الله تعالى ، ونحن نؤمن إيماناً قطعياً ، لا شائبة تشوبه ، أن الحديث النبوي الشريف محفوظ كالوحي الأول ، إذ لا يمكن أن يضيع على كل المسلمين ، فإن جهله قوم ، علمه آخرون ، إلا أن بلوغه إلينا لم يكن متواتراً - أعني معظمه - كتواتر القرآن

الكريم، مما أنهض الأبطال المساعير، والأنجاد المغاوير، كماة الوقائع، وحماة الحقائق، من صدر هذه الأمة، بين حافظٍ للصحيح، وناقٍ للمنسوب إلى النبي ﷺ كذبًا من القبيح، ومشمَّر له عن ذراعه، وحاسر له عن قناعه، وصل إلى مطلوبه الليل بالنهار، وامتنع من الهدو والقرار، حتى صار علمًا يفصح بين أهل الحق والباطل، ومن هم في ذلك درجات في العلا، ودركات في السفول، فسجلوا أسماء العظام من الثقات ممن مجده يناغي النجوم، ويسامر الغيوم، وعلى من يليهم الأخذ عنهم، واقتفاء أثرهم، فإن عاج في سيره عنهم، وعرج في مشيه إلى غير نهجهم، فقد ترك سبيل الهدى والرشاد، وسلك سبيل الردى والعناد، وتاه عن الطريقة المثلى.

كما وضحوا وبيتوا أهل الكذب والزيف، وحذروا من يليهم ألا يأخذوا عن أولئك، لثلا يختلط الحق بالباطل، ثم بين الفريقين طبقات وطبقات، لا يعلمها إلا الله تعالى، ثم الذين فنوا أعمارهم في خدمة هذا الدين، ومنه نشأت زمر العلماء، الذين زهدوا في الدنيا، وفي حق أنفسهم، تنقيًا عن معادن الفضيلة، وذخائر النجاح في الآخرة، وابتغاء الخلاص أمام ربهم، من تأدية الواجب واللازم المأمورين به، فتراهم قد بذلوا قصارى جهدهم، للغوص في أعماق أعماق يموم المعارف عليهم يرجعون بلائياً قول المبعوث رحمة للعالمين، ويزيلوا عنه كل ما لم يكن منه، حتى صار مدرسة كبرى، ما ولدت الدنيا، ولن تلد مثيلة لها، وذاك لما حملت من عظم المادة التدريسية، وما جمعت من أساتذة أمسوا أسطورة في الكون، يود كل من سمع بهم، أن ينتسب إليهم، فرحم الله تعالى من مات منهم، وحفظ الله تعالى من بقي، وأعانته ووقفه، اللهم انسبنا إلى هذه المدرسة، بفضل منك في الدنيا والآخرة، وهم القوم لا يشقي بهم جليسهم.

أنشد أحدهم :

رحلتُ أطلبُ أصلَ العلمِ مجتهدًا وزينةُ المرءِ في الدنيا الأحاديثُ
لا يطلبُ العلمُ إلا بازلُ ذكرُ وليس يُبغضه إلا المخانيثُ

لا تعجبين بهما، سوف تركه فإنها هذه الدنيا مواريتُ

[الرحلة في طلب العلم للخطيب: ٩٦]

وهاك مثلاً يقع لأمير المؤمنين في الحديث وهو شعبة -رحمه الله تعالى- عميد جامعة أهل الحديث.

- قال نصر بن حماد: كنا بباب شعبة ومعني جماعة، وأنا أقول لهم: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر في الوضوء، عن النبي ﷺ، قال: فلطمني شعبة لكمة ودخل الدار، ومعه عبد الله بن إدريس، قال: ثم خرج بعد ذلك وأنا قاعد أبكي، فقال: لعبد الله بن إدريس: هو بعد يبكي! فقال عبد الله: إنك لَطَمْت الرجل!!

- فقال: إنه لا يدري ما يحدث، إني سمعت أبي إسحاق يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عطاء.

- فقال شعبة: لأبي إسحاق: من عبد الله بن عطاء هذا؟ فغضب.

- فقال: مسعر بن كدام -رحمه الله-: إن عبد الله بن عطاء، حي بمكة.

- قال: فخرجتُ من سنتي إلى الحج ما أريد إلا الحديث، فأتيت مكة، فسألت عن عبد الله بن عطاء فدخلت عليه، فإذا فتى شاب، فقلت: أي شيء حدثني عنك أبو إسحاق؟

- فقال لي: نعم.

- قلت: لقيت عقبة بن عامر؟

- قال: لا، ولكن سعد بن إبراهيم حدثني.

- قال: فأتيت مالك بن أنس -وهو حاج- فسألته عن سعد بن إبراهيم؟

- فقال لي: ما حج العام.

- فلما قضيت نسكي، مضيتُ إلى المدينة، فأتيت سعد بن إبراهيم، فسألته عن

الحديث؟

- فقال لي: هذا الحديث من عندكم خرج !!
- فقلتُ له : كيف ؟
- قال : حدثني زياد بن مخراق .
- قلت : دَمَّرَ على هذا الحديث : مرةٌ كوفي ، ومرةٌ مكبي ، ومرةٌ مدني !
- قال : فقدمتُ البصرة ، فأثيتُ زياد بن مخراق ، فسألته عن الحديث ؟
- فقال : لا تُرده ، فقلتُ : ولم ؟
- قال : لا ترده . فقلت : ليس منه بد . قال : حدثني شهر بن حوشب .
- قلت : دَمَّرَ على هذا الحديث ، والله لو صح هذا الحديث كان أحب إليّ من أهلي ومالي

[المجروحين لابن حبان: ٢٩ / ١]

فمن رغب في الاطلاع على أسرار وسير هؤلاء؛ فأمامه كتب التاريخ، لا سيما كتب (الجرح والتعديل) .

فقلمي عاجز عن ذكر صفحة من سيرة رجل واحد، فضلاً عن ترجمته كاملاً! إلا أنني هنا سأضطر اضطراراً، لصناعة كلمات قليلة، وبالمعنى ضئيلة، عن أحد هؤلاء الأساتذة من متأخري هذه الطائفة، إذ هو أحد علماء القرن الخامس الهجري، وأعني به: أبا محمد: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم فخر الأندلس، ومجدد القرن الخامس، وذلك بسبب ما جمعه من علوم في أصول الحديث من كتبه.

وما وقع ذلك عفواً، إنما حصل بعد أن درست كتبه المتوفرة لدي، وتأملتُها عن كثب، ووقفت عندها طويلاً، حينها انطلقت أجمع ما تقع عليه عيني وتستطيه نفسي، ويقنع به عقلي، فرأيت رجلاً عملاقاً شامخاً، لا يحق لمثلي -قلّة في العلم

وصغراً في الشأن - أن يرى عالماً، أو يحيط به، وقد فصل بينهما اللقاء ألف عام، وهو القائل عن نفسه:

ولكن عيسى أن مطلعى الغربُ	أنا الشمس في جَوِّ العلوم منيرةٌ
لجَدَّ على ما ضاع من ذكرى النهبُ	ولو أننى من جانب الشرق طالعٌ
ولا غرُّو أن يستوحش الكلفُ الصبُّ	ولي نحو أكناف العراق صبابةٌ
فحينئذ يبدو التأسفُ والكربُ	فإن يُنزل الرحمنُ رحلى بينهم
واطلب ما عنه تجيء به الكتبُ	فكم قائل أغفلته وهو حاضر
وأن كسادَ العلم آفته القربُ	هنالك يُدرى للبعد قصة

وبعد ذلك: هو من الذين تناقض فيهم أصم أبكم لا يعرف موارده، ولا يتبين مصادره، وبصير ما زال ينفذ إليه نفوذاً، وينافح عن الحق والخير ما استطاع، لكنه قلَّ من أكرمه بالاستماع، وبنو آدم - كعهدهم - لا يجبون العاقلة في كل شيء إلا في العطاء، ﴿أَنى يَكُونُ لَهُ الْمَلِكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمَلِكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]

فلا الجسم ولا الرسم ولا الاسم، ولا الدين ولا الأخلاق تشكّل لديهم ثقلاً.

أما صاحبنا فقد جنى من هذه الثمار، ما يستجلب عليه إحن وفتن وحسد الآخرين، فهو وزير ابن وزير، وبيت شامخ في الأدب والرئاسة، والعلم والسياسة، والريادة والسيادة، والملك والحنك، وعقل فوق العقول، لا يخضع لعادات وتقاليد العامة، ولا تسيّره القوى التي يفرضها الجمهور، فهو لا يخاف ضياع ملكه - وإن كان قد ضاع حقاً - أو اسمه، أو شهرته، أو لربما يسجن بل يقتل ! قال عنه الوزير الكاتب ابن خاقان (ت ٥٢٩ هـ) :

(فقيه مُستنبط، ونبية بقياسه مرتبط، ما تكلم تقليدياً، ولا تعدى اختراعاً)

وتوليداً، ما تمتت به الأندلس أن تكون كالعراق، ولا حنت الأنفس معه إلى تلك الآفاق، أقام بوطنه، وما برح عن عطنه، فلم يشرب ماء الفرات، ولم يقف عيشة الثمرات، ولكنه أربى على من من ذلك غُدِّي، وأزرى على من هنالك قد نُعل وحُذي، تفرّد بالقياس، واقتبس نار المعارف أيّ اقتباس، فناظر بما نطق به وقاس، وصنّف وحرّ حتى أفنى الأنفاس، ونبذ الدنيا وقد تصدّت له بأفتن محيّا، وأهدت إليه أعقب عرف وريّا، وخلع الوزارة وقد كسته مُلاها، وألبسته حُلاها، وتجرّد للعلم وطلبه، مع سرعة الحفظ وعفاف اللسان واللحظ، وفيه يقول خلف بن هارون :

بمخوض إلى المجيد والمكرّمات بحار الخطوب وأهوالها
وإن ذكرت للعلا غايّة ترقى إليها وأهوى لها

وله في الأدب سبق لا ينكر، وبدية لا يُعلم أنه روى فيها ولا فكر، وقد أثبت من شعره ما يُعلم أنه أوحد، وما مثله فيه أحد، فمن ذلك قوله :

وذى عدل فيمن سباني حسنه يطيل ملامى فى الهوى

ويقول :

أمن حُسن وجهه لاح لم تر غيره ولم تدر كيف الجسم أنت قتيّل
أسرقت فى اللوم فأتتد فعندى ردّ - لو أشاء - طويل
ألم تر أن ظاهري وأنسى على ما بدا حتى يقوم دليل

وقال عنه أحمد بن يحيى الضبي [ت ٥٩٩ هـ] في كتابه (بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس : ٤٠٣) .

(كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة متفنناً في علوم حجة، عاملاً بعلمه، زاهداً في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه من قبله في الوزارة وتدبير الممالك، متواضعاً، ذا فضائل حجة وتوايف كثيرة في كل ما تتحقق به من العلوم) ١.هـ .

فأما أنا في هذه المقدمة، فما ذهبت مذهب الترجمة، إذ إني على علم إني إن فعلت فإني أكلف نفسي ما لا تطيق، وأقطع أن الناس تشك بعقل من راح يجمع الأدلة والبراهين ليثبت لهم وجود الشمس ! إلا أن في النفس أشياء وأشياء، تدفعها لأن تتكلم، فما تقول لمتعلم يقول (من الحزم ترك ابن حزم) والذهبي - مؤرخ الإسلام ومنصف الأنام - يقول: (كان إليه المنتهى في الذكاء، والحفظ، وسعة الدائرة في العلوم، وكان شافعيًا، ثم انتقل إلى القول بالظاهر، ونفي القول بالقياس، وتمسك بالعموم، والبراءة الأصلية، وكان صاحب فنون، ودين، وتورع، وترهد، وتحمر للصديق) [تذكرة الحفاظ: ١١٤٦/٣].

وثمَّ غلمان وصبيان، سفهاء الأحلام، حدباء الأسنان، يسخرون من هذا الجبل، عن جهل، ولكأنهم أعلم منه! والذهبي يقول عنه: (ابن حزم رجل من العلماء الكبار، فيه أدوات الاجتهاد كاملة!!، تقع له المسائل المحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره، وكل واحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ) [تذكرة الحفاظ: ١١٥٣/٣].

(وقد ذكر لابن حزم قول من يقول: أجلُّ المصنفات الموطأ، فقال: بل أولى الكتب بالتعظيم: الصحيحان، [البخاري ومسلم]، ثم صحيح ابن السكن، والمنتقى لابن الجارود والمنتقى لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتب: كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، ومصنف قاسم بن أصبغ، ومصنف الطحاوي، ومسانيد أحمد، والبزار، وابن أبي شيبة - أبي بكر وعثمان، وابن راهويه، والطيلسي، والحسن بن سفيان، والمسندي [عبد الله بن محمد]، وابن سنجر [مسند سنجر]، ويعقوب بن شيبة، وعلي بن المديني، وابن أبي عَرَزَة، وما جرى مجراها التي أفردت لكلام رسول الله ﷺ صرفاً؛ ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره، ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل مثل: مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، ومصنف بقي بن مخلد، وكتاب محمد بن نصر المروزي، وكتاب ابن المنذر [الأكبر والأصغر].

ثم مصنف حماد بن سلمة، ومصنف سعيد بن منصور، ومصنف وكيع، ومصنف الفريابي، وموطأ مالك، وموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ ابن وهب، ومسائل ابن حنبل، وفقه أبي عبيد، وفقه أبي ثور.

وما كان من هذا النمط مشهوراً كحديث شعبة، وسفيان، والليث، والأوزاعي، والحميدي، وابن مهدي، ومسدد وما جرى مجراها، فهذه طبقة موطأ مالك، بعضها أجمع للصحيح منه وبعضها مثله، وبعضها دونه، ولقد أحصيت ما في حديث شعبة من الصحيح، فوجدته ثمانمائة حديث ونيقاً مسندة، ومرسلاً يزيد على المائتين.

وأحصيت ما في موطأ مالك، وما في حديث سفيان بن عيينة؛ فوجدت في كل واحد منهما من المسند خمسمائة ونيقاً مسنداً، وثلاثمائة مرسلاً ونيقاً، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيها أحاديث ضعيفة وهما جمهور العلماء، قاله السيوطي: انتهى ملخصاً من كتابه (مراتب الديانة).

[تذكرة الحفاظ للذهبي ١١٥٣/٣ وتدريب الراوي للسيوطي: ٦٤ مع اختلاف طفيف].

أقول: إذا كان هذا الإمام له من الحفظ والمعرفة والفقهاء؛ فيقيم هذه المصادر، ويضع كل واحد موضعه، في حين أن هؤلاء الصغار والجهلة، لا يحفظون أبواب البخاري فضلاً عن أحاديثه، فما يقولون وهم يرون ويسمعون حفظ أولئك، وعلمهم، وعملهم؟ اللهم سلم.

وقال ابن حزم [في رسالته وتحقيق د. إحسان عباس ٨٧/٣] وهو يرد على مخالف له: (فليعلموا أنا لم نأت بجديد إلا من تصنيف البخاري أو تصنيف مسلم أو تصنيف أبي داود أو تصنيف النسائي أو تصنيف ابن أيمن أو تصنيف ابن أصبغ أو مصنف عبد الرزاق أو تصنيف حماد أو تصنيف وكيع أو تصنيف

ابن أبي شيبة، أو مسنده أو حديث سفيان بن عيينة أو حديث شعبة أو ما جرى هذا المجرى، مما لا يقدر عدو الله على القدح فيها.

وأضربنا عن الحديث المستور من رواتنا، صيانة لأقدار الأئمة عن تعريضهم لمن لا يعبأ الله به شيئاً، إلا في النادرة مما لا بد من إيراده.

وكل هذه الدواوين عندنا - والله الحمد - رواتنا وضبطنا وتصحيحنا، وذلك فضل الله ومنته).

وقال رحمه الله (المحلى: ٥ / ١٠) : (ولم نورد إلا رواية مشهورة ظاهرة عند العلماء بالنقل، وفي الكتب المتداولة عند صبيان المحدثين، فكيف أهل العلم !!! والحمد لله رب العالمين).

فعلّق الشيخ أحمد شاكر على هذه العبارة قائلاً:

(هذه الكتب كانت متداولة عند صبيان المحدثين في عصر ابن حزم - القرن الخامس - ومن أهمها مصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق، واختلاف العلماء لابن المنذر: صارت في عصرنا بل وقبله بقرون من النوادر الغالية التي لا يسمع اسمها إلا الخواص من كبار المطلعين على كتب السنة، وعامة المشتغلين بالحديث لا يعرفونها) [هامش المحلى: ٥ / ١٠].

وما سبق إنما هي صورة مصغرة عن البحر الزاخر علمًا، والوابل الصيب فقهاً، والمرايع الخضراء أدبًا، منقطع الهواء، ومتسع الفضاء؛ حفظاً للحديث، ثم تجد هناك - من الصغار الذين عمّهم الصغار - من يتقول ويلسان حاسد حاقد، عنه ما لا يليق إلا بالتكلم، إلا أني أقول: إن لأبي محمد الأندلسي أسوة حسنة في الذين سبقوه من عباد الله الصالحين، من الأنبياء وأتباعهم، فهذا السيد المسيح - عليه السلام -

يلاقي ألواناً من الاتهامات، والتشكيك فيه، يقوم بها رؤساء جمعيات العلم، وسادة فقهاء يهود، قبل الغوغاء والأوباش، وتلك أمه الصديقة تعاني المعاناة ذاتها، وهؤلاء أصحاب محمد ﷺ ينالون ما ناله من سبقهم من الصالحين، بل يجتهد أهل البدع والضلال فيهم: أيكفرون أم يفسقون!؟

فمن يكن ابن حزم إذا ما قورن بأولئك!؟

فرحم الله -تعالى- هذا العالم، ورحمنا معه، وعفى عن ذنوبه وهفواته، وتقبله وإيانا، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وأعودُ لأقول: إن هذه القواعد في علوم الحديث، إنما هي ناتجة عن حياة عملية، ونظريات فاحصة، و تطبيقات قد اعتنى بها العناية كلها، وهي أقرب إلى الواقع منها من أخلاط قد أضيفت إلى هذا العلم الشريف، بعدما سيق إليه المنطق والفلسفة، ما جعله يتوسع على تضيق دائرة الصحة والقبول، بل على ضنائه خيره وفضله، ومن الطريف أن بعض الكتب التي تعتنى به، وتحذر من الروايات المكذوبة، تقوم هي فتأتي بأمثلة من الروايات التي لا تصح قطعاً، والتي يعملون هم لإزالة أمثالها من كتب العلم، وإن دلَّ هذا على شيء فإنما يدل على جهل الجمل الغفير من المتسبين إليه، إذ ما عليهم إلا حفظ المادة العلمية، وبعد ذلك لا يكثرثون إلى وجه تطبيقها، فهذا المنسوب إلى العلم، قد درس عند الشيخ الفلاني، وأجازه!! ولا شيء عليه بعد ذلك؛ لأنهم يشبهون ببحار التقليد، فما انتهت القرون الثلاثة المفضلة حتى انساق الناس وراء التقليد الجاف، فهم يحفظون منهجاً صرفهم عن فقه القرآن وسنة محمد ﷺ ثم غدوا يغطون بمياه المذاهب، والتي نشأت لتعلم الناس الاجتهاد والصواب، وكيفية الأخذ عن الدين، فاستلمها المتأخرون وعدوها هي الدين، وما عداها لا يصح.

وهذا ليس الذي دعا إليه الأولون ولا أصحاب المذاهب الخيرون، إنما هو تقليد حصل يوم هرول بنو آدم وراء الدنيا، وأهملوا الدين، وتركوه لدى بعض إخوانهم، ينهلون من بدعهم ويجهلون ما يملأون به الحوائج. ولا يعني هذا أبداً أنه قد تولد من زيادة الثقة بأولئك، وإنما قد جاء هكذا قصداً ودون ترقيب؛ لأنهم لم يعودوا بحاجة إلى الله تعالى وإلى دينه !!

وخير دليل على ذلك، أنهم يتعبون أنفسهم في أمور دنياهم على الوجه الذي هو الأفضل، ولا يرضون إلا بالأحسن أما هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم في مكان أهل العلم، فيكفي أحدهم أن يدرس هذا المنهج البارد، أو نصفه، ثم يتزيا بملابس لا يدري أحد من اختار فصالتها، ومن المحسن إلى وصالتها، فتراه يصير عالماً ثم مفتياً، ثم رئيس دائرة الإفتاء !!

أما علم الحديث -الذي يدعو إليه أبو محمد- فإنه يجعل المرء يترقى في سلم الاجتهاد، وما عليه أن يبلغ درجة السابقين، ولكن عليه -على الأقل- أن يتعثر في طريقهم، ويرفع كفيه إلى مولاه سبحانه قائلاً:

إني فعلتُ وعملتُ وهذا ما بوسعي، والرجاء فيك يا رب!

ويضع أمام عينيه الآخرة، جتها ونارها، ولا يدرس ويحفظ ليقال، فهذه سبيل الشيطان أعاذنا الله -تعالى- منها وأبعدنا عنها سبحانه.

ومن طرائف أهل العلم التي تبين منهجهم، ومقصدهم، وسيرتهم، ونصبهم لحفظ هذا الدين بمنهجه علماً وعملاً؛ فيخبرنا تاريخهم إذ يقول أحمد ابن منصور الرمادي: خرجت مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين [وهما علما الحديث ومرساه وخرجا من بغداد] إلى عبد الرزاق [صاحب المصنف وهو في اليمن] أخذتهما، فلما عدنا إلى الكوفة، قال يحيى لأحمد: أريد أختبر أبا نعيم [أي الفضل بن دكين الحافظ

الكبير الكوفي].

فقال له أحمد: لا تزيد الرجل إلا ثقة.

فقال يحيى: لا بد لي، فأخذ ورقة وكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثاً ليس من حديثه، ثم جاءوا إلى أبي نعيم، فخرج فجلس على دكان، فأخرج يحيى الطبق، فقرأ عليه عشرة، ثم قرأ الحادي عشر، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي، اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني، وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال: ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث، وقرأ الحديث الثالث، فانقلبت عيناه، وأقبل على يحيى، فقال: أما هذا - وذراع أحمد في يده - فأورع من أن يعمل هذا، وأما هذا - يريدني - فأقل من أن يعمل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل! ثم أخرج رجله فرفسه فرمى به، وقام فدخل داره.

فقال أحمد ليحيى: ألم أقل لك أنه ثبت؟

قال: والله لرفسته أحب إليّ من سفرتي [تهذيب التهذيب رقم: ٦٢٥٩].

ولكل ما سبق من أمور؛ كانت ذريعة إلى بلوغ بغيتي، ومساغاً إلى ما أروم، فقمْتُ بجمع هذه القواعد من المصادر التي بحوزتي، واخترت لها طريقة غير التي حفظناها ودرسناها، أملاً أن تُوقف بعض طلبة العلم، وتزرع فيهم نبتة البحث، والفحص، وتوصلهم إلى العلم الصحيح، وتكون نقطة الانطلاق إلى مركز الوصول، لا سيما وهي خالية من (مطولات) الافتراض، ونائية عن سرد الاحتمال، وبعيدة عن منطق اليونان، ونقية من الاعتوار الأعجمي، ولا أبرئ صاحبي من تأثره بالمنطق، بل هو يدعو إليه، إلا أنه انتهز هذا العلم لصالحه، إذ أخضعه للمنهج العربي أسلوباً ومثالاً؛ لذا تراه يعدل عن الطريق قليلاً ثم يستقيم. فهي - إذن -

أخذة بسبيل القصد أولاً، ومثنية بنهج القرب، والجادة الواضحة، يروم كاتبها - ونشاركه نحن بهذه الأمانى - الإعلان عن منهجه، والعمل به، وإيصاله إلى أبناء جلدته، كما يقول:

منأى من الدنيا علوّم أثها وانشرها في كل يادٍ وحاضر
دعاء إلى القرآن والسنن التي تناسى رجال ذكّرها في المحاضر

وهو الداع إلى كتب الحديث والأمنية ذاتها فيقول:

أنائم أنت عن كتب الحديث وما أتى عن المصطفى فيها من الدين
كمسلم والبخارى اللذين هما شداً عرى الدين في نقل وتبيين
أولى بأجر وتعظيم ومحمدية من كلّ قول أتى من رأى سحنون
يا من هدى بها! اجعلنى كمثلهما في نصر دينك محضاً غير مفتون

اللهم الأمل بك كبير، أن توفقنا لمراضيك، وتعنأ على طاعتك، اللهم أدعوك بدعاء أبي بكر، ومنك الإجابة: اللهم اجعل خير زماني آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاك) آمين.

تنبيه

وأخيراً يجدر بي أن أنبه قارئى العزيز على أمرٍ، ألا وهو أن ختمتها أسماً لهذا العلم، وقدرها صاحبها الدعائم والنعائم، إنما هي اجتهاد مجتهد، وما كل مجتهد مصيب، وعلينا إحسان الظن، لا أن نتقول ونعيب.

فمنها: أنه سلك مسلك الجماعة في علم وتحقيق، وما خاب من لزم ذا الطريق.

ومنها: أنه أتى بالغريب، فإن أصاب، فأجره على الله - تعالى -، وإن أخطأ، فهو المسئول عنه أمام مولاه جل في علاه.

أما نحن فقد قمنا بتسجيل ما تشتت من دُرر، وما تناثر من غرر، ووضعناها تحت عناوات توضحها، ولم نشر إلى شيء مما نخالفه نحن فيه، فقد نكون نحن المخطئون، فتركناه إلى القارئ الكريم، ينهل من معين الحق، وله الاعتراض والرد، والتبيين.

وليتبين محب العلم: أي جنيتُ هذه الثمار، والمسك الخطار، من دقائن وذخائر هذا البحر؛ والتي أكرمني مولاي سبحانه بالاستقاء منها وهي:

- ١- المحلى - وقد أشرت إليه بـ "م".
- ٢- والإحكام في أصول الأحكام وأشرت إليه بـ "ح".
- ٣- والنبذة الكافية .
- ٤- وأسماء الصحابة الرواة.
- ٥- وحجة الوداع .
- ٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل.
- ٧- رسائل المؤلف تحقيق د. إحسان عباس.

والحمد لله أولاً وآخراً،،،،

عيسى محمود طه

١٩٩٧/٢/٢٧

وقم تحريره: ٢٠٠٢/٧/٨

ابن حزم في نظر ابن تيمية

نقض المنطق لابن تيمية ص ١٨١٧

وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والنحل، إنما يُستحمد بموافقة السنة والحديث. مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء، ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة، وكذلك ما ذكره في باب الصفات، فإنه يُستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث؛ لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة ويعظم السلف وأئمة الحديث.

ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل، ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات.

وإن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ، وهؤلاء في المعنى، وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له.

كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضموماً إلى ما في كلامه من الواقعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الطواهر، وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر.

ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال والتعظيم

لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره.

فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح. وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء) ١.هـ.

الذهبي ينصف ابن حزم

قال الذهبي:

كان إليه انتهى في الذكاء، والحفظ، وسعة الدائرة في العلوم.

وكان شافعيًا .. ثم انتقل إلى القول بالظاهر، ونفى القول بالقياس، وتمسك بالعموم، والبراءة الأصلية، وكان صاحب فنون: فيه دين، وتورع، وتزهد، وتحرر للصدق، وكان أبوه وزيرًا جليلًا متحشماً كبير الشأن، وزر أبو محمد للمستظهر بالله عبد الرحمن بن هشام، ثم نبذ الوزارة وأقبل على العلم، وبرع في المنطق ثم أعرض عنه، وأقبل على علوم الإسلام، فنال ما لم ينله أحد.

ابن حزم رجل من العلماء الكبار، فيه أدوات الاجتهاد كاملة، تقع له المسائل المحررة، والمسائل الواهية كما يقع لغيره، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ.

وقال الذهبي: ولي أنا ميلٌ إلى أبي محمد لمحبتته في الحديث الصحيح، ومعرفته به، وإن كنتُ لا أوافقُه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل، والمسائل البشعة في الأصول والفروع، وأقطع بخطأه في غير مسألة، ولكن: لا أكفره، ولا أضلله، وأرجو له العفو والمسامحة وللمسلمين، وأخضعُ لفرط ذكائه وسعة علومه. (١هـ).

[تذكرة الحفاظ ٣/١١٤٦] [سير أعلام النبلاء ١٨/٢٠١]

دعاء ابن حزم في أن يجعله الله من أصحاب الحديث

[الأحكام ١/١٠٣]

(ثم بيّن تعالى أن قول المؤمنين إذا دعوا إلى كتاب الله تعالى وكلام نبيه ﷺ،
ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا، وهذا جواب أصحاب الحديث الذين شهد
لهم الله تعالى -وقوله الحق- أنهم مؤمنون ، وأنهم مفلحون، وأنهم هم الفائزون) .

اللهم فثبتنا فيهم، ولا تخالف بنا عنهم، واكتبنا في عدادهم، واحشرنا في
سوادهم، آمين رب العالمين.

من نظرات ابن حزم في أهل البدع

ووصيته في لزوم أهل الحديث

الفصل ٩٨٥

فاعلموا رحمكم الله:

أن جميع فرق الضلالة لم يجر الله -تعالى- قطُّ على أيديهم خيرًا، ولا فتح بهم من بلاد الكفر قرية، ولا رفع للإسلام راية، وما زالوا يسعون في قلب نظام المسلمين، ويفرقون كلمة المؤمنين، ويسلّون السيف على أهل الدين، ويسعون في الأرض مفسدين .

أما الخوارج والشيعة:

فأمرهم في هذا أشهر من أن يتكلف ذكره، وما توصلت الباطنية إلى كيد الإسلام وإخراج الضعفاء عنه إلى الكفر إلا على السنة الشيعة.

وأما المرجئة:

فكذلك إلا أن الحارث بن سريج خرج بزعمه منكراً للجور، ثم لحق بالترك، فقادهم إلى أرض الإسلام فأنهب الديار وهتك الأستار.

والمعتزلة:

في سبيل ذلك، إلا أنه ابتلي بعضهم بتقليد المعتصم والواثق جهلاً، وظننا أنهم على شيء، وكان للمعتصم فتوح محمودة ك: بابل والمازيار وغيرها.

وصيته

فأله الله أيها المسلمون !

تحفظوا بدينكم، ونحن نجمع لكم بعون الله الكلام في ذلك، الزموا القرآن،
وسنن رسول الله ﷺ، وما مضى عليه الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعون،
وأصحاب الحديث، عصرًا عصرًا، الذين طلبوا الأثر، فلزموا الأثر، ودعوا كل
محدثه، فكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وبالله تعالى
التوفيق...



فوائد في سطور

- ١- من لم يُختلف عليه أحق بالضبط ممن اختلف عليه. [م ١ / ١٤١].
- ٢- هذا بلاغ لا يصح. [م ٣ / ٨٨].
- ٣- وما نعلم أحداً عاب عبد الرحمن بن علي بن شيان بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الله بن بدر وهذا ليس جرحه. [م ٤ / ٥٣].
- ٤- رواية هلال بن يساف حديث وابصة مرة عن زياد بن أبي الجعد، ومرة عن عمرو بن راشد، قوة للخبر. [م ٤ / ٥٣-٥٤] قال أحمد شاكر معلقاً: وقد ظن بعض المحدثين أن هذا اختلاف على (هلال) يضعف به الخبر، وهو ظن الخطأ بل هو انتقال من ثقة إلى ثقة، فيقوى به الحديث كما قال المؤلف.
- ٥- المثبت العالم أولى من النافي الذي لم يعلم. [م ٤ / ١٤٥].
- ٦- قال أحمد بن حنبل -رحمه الله-: ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأي، قال ابن حزم: وبهذا نقول. [م ٤ / ١٤٨].
- ٧- المقطوع في الرواية على أنه عن النبي ﷺ أولى من المنسوب إليه -عليه السلام- بالظن الذي نهى الله -تعالى- عنه ورسوله عليه السلام. [م ٤ / ١٤٩].
- ٨- ولم يخف عليّ قول جمهور أصحاب الحديث أن خبر (همام) هذا خطأ! ولكننا لا نلتفت إلى دعوى الخطأ في رواية الثقة إلا ببيان لا يشك فيه. [م ٥ / ١٦٥].
- ٩- فلو قُبل مرسل أحد، لكان (الزهري) أحق بذلك؛ لعلمه الشديد بالحديث؛ ولأنه قد أدرك طائفة من الصحابة رضي الله عنهم. [م ٦ / ٩].
- ١٠- لا حجة في قول صاحب إذا خالفه صاحب آخر. [م ٦ / ١٤].
- ١١- نظرنا في ذلك فوجدنا أنه لا يصح عن رسول الله ﷺ في هذا من طريق إسناد الأحاد، ولا من طريق التواتر شيء، ولا عن أحد من الصحابة -رضي الله عنهم- شيء لا يعارضه غيره، ولا يحل أن تؤخذ شريعة إلا عن الله تعالى: إما من القرآن وإما من نقل ثابت عن رسول الله ﷺ من طريق الأحاد الثقات، أو

نقل التواتر، أو من نقل بإجماع الأمة، فلم نجد في القرآن ولا في نقل الأحاد والتواتر بيان المسألة الفقهية ووجدنا الإجماع - المتيقن المقطوع به، الذي لا خلاف في أن كل مسلم قديماً وحديثاً قال به، وحكم به من الصحابة فمن دونهم، قد صحح على كذا مسألة - فكان هذا حقاً مقطوعاً به على أنه من حكم الله - تعالى - وحكم رسوله ﷺ فوجب القول به . [١٦/٦].

١٢ - في مسألة: بم يثبت الصوم: فأما نحن، فخير الكافة مقبول في ذلك وإن كانوا كفاراً أو فساقاً؛ لأنه يوجب العلم ضرورة. [م٢٣٦/٦].

١٣ - قال ابن حزم: لم يخف علينا قول من قال: إن جرير بن حزم أخطأ في هذا الخبر، إلا أن هذا ليس بشيء؛ لأن جريراً ثقة، ودعوى الخطأ باطل، إلا أن يقيم المدعي له برهاناً على صحة دعواه، وليس انفراد جرير بإسناده علة؛ لأنه ثقة. [٢٧٠/٦].

١٤ - فهذا حديث عمرو بن دينار عن عكرمة، اختلط على ابن جريج فلم يدر، أحدثه به عمرو بن دينار عن عكرمة، أم حدثه به عمرو بن أبي معبد عن ابن عباس؟ وأدخل فيه ذكر الحج بالشك، ولا تثبت الحجة بخبر مشكوك في إسناده أو في إرساله. [م٥٢/٧].

١٥ - رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن وهب بن زمعة عن أبيه وأمه زينب بنت أم سلمة عن أمها أم سلمة - أم المؤمنين - عن النبي ﷺ ولا يصح؛ لأن أبا عبيدة - وإن كان مشهور الشرف والجلالة في الرياسة - فليس معروفاً بنقل الحديث، ولا معروفاً بالحفظ، ولو صح لقلنا به مسرعين إلى ذلك. [م١٤٢/٧].

١٦ - زيادة العدل خبر قائم بنفسه، وحكم وارد ولا يسع أحداً تركه. [م٣٦٢/٧].

١٧ - لا يجوز أن يُحمل شيء مما روي عن النبي ﷺ على أنه شك إلا بيقين أنه شك. وإلا فظاهره الإسناد. [م٢٥٩/٨].

- ١٨- في رواية ذكرت لفظة معينة وأخرى لفظة غيرها فقال: إن كلا اللفظين صحيح من طريق الإسناد، ولا سبيل إلى القطع بالوهم والخطأ على رواية ثقة إلا بيقين لا يحتمل غيره) [م/٩/٧٠].
- ١٩- لا نحتج بها لا نصححه وإن وافقنا، كما يصنع من لا يتقي الله - عز وجل - فلا يزال يحتج بها وافقه وإن كان ضعيفاً أو صحيحاً ويرد الضعيف والصحيح إذا لم يوافق تقليده. [م/٩/١٠٢].
- ٢٠- كل ما اتصل برواية الثقات إلى النبي ﷺ حق، ولا يحل تركه إلا بيقين نسخ، أو بيقين تخصيص. [أحكام/٨/٤٢].

مبحث السنة

مسألة ١- مقدمة عن السنة

[ح ١/٩٦] بعد الكلام عن كتاب الله تعالى وإعجازه وحفظه وأنه هو المرجع الأول للشريعة، قال ابن حزم: لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ﷺ، ووجدناه -عز وجل- يقول فيه واصفاً لرسوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤] فَصَحَّ لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله -عز وجل- إلى رسوله ﷺ على قسمين:

- أحدهما: وحي متلو مؤلف تأليفاً معجز النظام وهو القرآن.
- والثاني: وحي مروى منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو؛ لكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ، وهو الميّن عن الله -عز وجل- مراده منا، قال تعالى: ﴿لِتَثْبِتَنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثاني كما أوجب طاعة القسم الأول الذي هو القرآن ولا فرق، فقال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] فكانت الأخبار التي ذكرنا أحد الأصول الثلاثة التي ألزمتنا طاعتها في الآية الجامعة لجميع الشرائع أولها عن آخرها، وهي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [النساء: ٥٩]، ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٥٩] فهذا أصل، وهو القرآن، ثم قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] فهذا ثانٍ، وهو الخبر عن رسول الله ﷺ، ثم قال تعالى: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] فهذا ثالث، وهو الإجماع المنقول إلى رسول الله ﷺ حكمه.

وصحَّ لنا بنص القرآن أن الأخبار هي أحد الأصلين المرجوع إليهما عند التنازع قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ [النساء: ٥٩].

قال ابن حزم: والبرهان على أن المراد بهذا الرد إنما هو القرآن والخبر عن رسول
الله ﷺ؛ لأن الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجّه إلينا، وإلى كل من يُخلق ويركّب
روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجنّة والناس، كتوجهه إلى من كان على عهد
رسول الله ﷺ وكل من أتى بعده -عليه السلام- وقبلنا ولا فرق.

وقد علمنا علم ضرورة، أنه لا سبيل لنا إلى رسول الله ﷺ، وحتى لو شغب
مشغب بأن هذا الخطاب إنما هو متوجّه إلى من يمكنه لقاء رسول الله ﷺ. لما أمكنه
هذا الشغب في الله -عز وجل-، إذ لا سبيل لأحد إلى مكانته تعالى فبطل هذا الظن
وصحّ أن المراد بالرد المذكور في الآية التي نصصنا، إنما هو إلى كلام الله تعالى وهو
القرآن، وإلى كلام نبيه ﷺ المنقول على مرور الدهر إلينا جيلاً بعد جيل.

قال ابن حزم: وأيضاً فليس في الآية المذكورة ذكر للقاء ولا مشافهة أصلاً، ولا
دليل عليه؛ وإنما فيه الأمر بالرد فقط، ومعلوم بالضرورة أن هذا الرد إنما هو تحكيم،
وأوامر الله تعالى وأوامر الرسول ﷺ موجودة عندنا منقول كل ذلك إلينا، فهي التي
جاء نص الآية بالرد إليها دون تكلف تأويل ولا مخالفة ظاهر.

مسألة ٢- القرآن والسنة من عند الله تعالى

[ح ٩٨ / ١] قال ابن حزم:

والقرآن والخبر الصحيح بعضها مضاف إلى بعض، وهما شيء واحد في أنها من عند الله تعالى، وحكمهما حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهما، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَاتَّبَعْتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠-٢١] فيئن تعالى بهذه الآية أنه لم يرد منا الإقرار بالطاعة لرسول الله ﷺ بلا عمل بأوامره واجتناب نواهيه، وهذه صفة المقلدين فإنهم يقولون: طاعة رسول الله ﷺ واجبة، فإذا آتاهم أمر من أوامره يقرون بصحته، لم يصعب عليهم التولي عنه وهم يسمعون -نعوذ بالله من ذلك- وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

فأخبر تعالى -كما قدمنا- أن كلام نبيه ﷺ كله وحي، والوحي بلا خلاف ذكر والذكر محفوظ بنص القرآن، فصح بذلك أن كلامه ﷺ كله محفوظ بحفظ الله -عز وجل- مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء، إذ ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء، فهو منقول إلينا كله، فله الحجة علينا أبداً وقال تعالى: ﴿وَمَا اٰخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَىٰ ءِلَٰهِ﴾ [الشورى: ١٠] فوجدنا الله تعالى يردنا إلى كلام نبيه ﷺ على ما قدمنا آنفاً، فلم يسع مسلماً يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ، ولا أن يأبى عما وجد فيها.

فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما وموجباً لطاعة أحد دونهما، فهو كافر لا شك عندنا في ذلك.

وقد ذكر محمد بن نصر المروزي أن إسحاق بن راهويه كان يقول: [من بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يُقر بصحته ثم رده بغير تقيّة فهو كافر]، ولم نحتجّ في هذا بإسحاق، وإنما أوردناه لثلا يظن جاهل أننا منفردون بهذا القول، وإنما احتجنا في تكفيرنا من استحلّ، خلاف ما صحّ عنده عن رسول الله ﷺ بقول الله تعالى مخاطباً نبيه ﷺ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قال ابن حزم: هذه كافية لمن عقل وحذر وآمن بالله واليوم الآخر، وأيقن أن هذا العهد عهد ربه تعالى إليه، ووصيته - عز وجل - الواردة عليه، فليفتش الإنسان نفسه، فإن وجد في نفسه لما قضاه رسول الله ﷺ في كل خبر بصحيحه مما قد بلغه، أو وجد نفسه غير مُسلمة لما جاءه عن رسول الله ﷺ، ووجد نفسه مائلة إلى قول فلان وفلان أو إلى قياسه أو استحسانه، أو وجد نفسه تحكّم فيما نازعت فيه أحداً دون رسول الله ﷺ من صاحب فمن دونه فليعلم أن الله تعالى قد أقسم وقوله الحق أنه ليس مؤمناً، وصدق الله تعالى.

قال ابن حزم: وإذا قد بين الله لنا أن كلام نبيه إنما هو كله وحي من عنده، وأن القرآن وحي من عنده، وأيضاً فقد قال فيه عز وجل: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] فصحّ بهذه الآية صحة ضرورية أن القرآن والحديث الصحيح متفقان؛ هما شيء واحد لا تعارض بينهما ولا اختلاف، يوفق الله تعالى لفهم ذلك من شاء من عباده، ومجرمه من شاء لا إله إلا هو، كما يؤتي الفهم والذكاء والصبر على الطلب للخير من شاء ويؤتي البُلدة [من البلادة وهي ضد الذكاء] وبعد الفهم والكسل من شاء، نسأل الله من هباته ما يقرب منه ويزلف لديه آمين.

مبحث الصحابة

مسألة: ٢- من هو الصحابي؟ وما على المسلم اتجاهه؟

[ح/ ٨٩] أما الصحابي -رضي الله عنه- فهو كل من: جالس النبي ﷺ ولو ساعة، وسمع منه ولو كلمة فما فوقها، وشاهد منه -عليه السلام- أمراً يعيه، ولم يكن من المنافقين الذين اتصل نفاقهم واشتهر حتى ماتوا على ذلك، ولا مثل من نفاه -عليه السلام- باستحقاقه كـ (هيت المخنث) ومن جرى مجراه، فمن كان كما وصفنا أولاً فهو صحابي، وكلهم: عدل، إمام، فاضل، رضي، فرض علينا توقيهم وتعظيمهم وأن نستغفر لهم ونحبهم، وتمرّة يتصدق بها أحدهم أفضل من صدقة أحدنا بما يملك، وجلسة من الواحد منهم مع النبي ﷺ أفضل من عبادة أحدنا دهره كله.

وسواء كان من ذكرنا على عهده -عليه السلام- صغيراً أو بالغاً، فقد كان: النعمان بن بشير، وعبد الله بن الزبير، والحسن والحسين ابنا علي -رضي الله عنهم أجمعين- من أبناء العشر سنوات فأقل إذ مات النبي ﷺ، وأما الحسين فكان حيثئذ ابن ست سنين إذ مات رسول الله ﷺ، وكان محمود بن الربيع ابن خمس سنين إذ مات النبي ﷺ وهو يعقل مجمة مجها النبي ﷺ في وجهه من ماء بئر دارهم، وكلهم معدودون في خيار الصحابة، مقبلون فيما رواوا عنه -عليه السلام- أتم القبول، وسواء في ذلك الرجال والنساء والعييد والأحرار.

وأما من أدرك رسول الله ﷺ بعقله وسنه، إلا أنه لم يلقيه فليس من الصحابة ولكنه من التابعين ك: أبي عثمان النهدي، وأبي رجاء العطاردي، وشريح بن الحارث القاضي وعلقمة، والأسود، ومسروق، وقيس بن أبي حازم، والرحيل الجعفي، ونابتة الجعفي، وعمرو بن ميمون، وسلمان بن أبي ريعة الباهلي، وزيد بن صوحان، وأبي مريم الحنفي، وكعب بن سور، وعمر بن يثرب، وغيرهم، وأعداد لا يحصهم إلا خالقهم -عز وجل- ومن هؤلاء من أفتى أيام عمر بن الخطاب، وقضى بين الناس زمن عمر وعثمان.

مسألة ٤ حكم المرتد من الصحابة

[ح ٩٠ / ٥]

وأما مَنْ ارتد بعد النبي ﷺ، وبعد أن لقيه وأسلم، ثم راجع الإسلام وحسنت حاله ك: الأشعث بن قيس وعمرو بن معدي كرب، وغيرهما، فصحبته له معدودة.

وهو بلا شك من جملة الصحابة لقول رسول الله ﷺ: «أُسلِمَتَ على ما سلف لك من خير» وكلهم عدول، فاضل من أهل الجنة، قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرْرَعٍ أَخْرَجَ شَطْهَهُ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩] وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ [الحديد: ١٠] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَى أُولَئِكَ عَنَّا مُبْعَدُونَ ﴿١١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴿١٢﴾ لَا تَحْزَنُهُمُ الْفَرَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّيْنَهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١-١٠٣].

وقال ابن حزم: هذه مواعيد الله تعالى ووعد الله مضمون تمامه، وكلهم ممن مات مؤمناً قد آمن وعمل الصالحات، وقال رسول الله ﷺ: «دعوا لي أصحابي، فلو كان لأحدكم مثل أحد ذهباً فأنفقه في سبيل الله ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه».

مسألة ٥٩١ - رد على المخالف في تعريف الصحابي

[ح ٩١ / ٥]

وقد قال قوم: إنه لا يكون صاحباً من رأى النبي ﷺ مرة واحدة، لكن من تكررت صحبته.

قال ابن حزم: وهذا خطأ بيقين؛ لأنه قول بلا برهان، ثم نسأل قائله عن حد التكرار الذي ذكر؟ وعن مدة الزمان الذي اشترط؟

فإن حدَّ في ذلك حدًّا كان زائداً في التحكم بالباطل، وإن لم يحدَّ في ذلك حدًّا كان قائلاً بما لا علم له به، وكفى بهذا ضللاً، وبرهان بطلان قوله أيضاً: إن اسم الصحبة في اللغة: إنما هو لمن ضمته مع آخر حالة ما؛ فإنه قد صحبه فيها، فلما كان من رأى النبي ﷺ وهو غير منابذ له ولا جاحد لنبوته قد صحبه في ذلك الوقت وجب أن يسمى صاحباً.

مسألة ٨٢٢ - نعم: ليس كل من رأى النبي ﷺ صحابياً

[ح ٨٢ / ٢]

قال ابن حزم: وليس كل من أدرك النبي ﷺ ورآه صحابياً، ولو كان ذلك لكان أبو جهل من الصحابة؛ لأنه رأى النبي ﷺ وحادثه وجالسه وسمع منه، وليس كل من أدركه - عليه السلام - ولم يلقه ثم أسلم بعد موته - عليه السلام - أو في حياته - إلا أنه لم يره - معدوداً في الصحابة، ولو كان ذلك لكان كل من كان في عصره - عليه السلام - صحابياً، ولا خلاف بين أحد في أن (علقمة) و(الأسود) ليسا صحابين وهما من الفضل والعلم والبر بحيث هما، وقد كانا عالمين جليلين أيام

عمر وأسلم في أيام النبي ﷺ، وإنما الصحابة الذي قال الله تعالى فيهم: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [محمد: ٢٩]، ومن سمع النبي ﷺ يُحدِّث بشيء، والسامع كافر ثم أسلم فحدِّث به وهو عدل فهو مسند صحيح واجب الأخذ به، ولا خلاف بين أحد من العلماء في ذلك وإنما شرط العدالة في حين النذارة والمجيء بالخبر لا في حين مشاهدة ما أخبر به.

وقد كان في المدينة في عصره ﷺ منافقون بنص القرآن، وكان بها أيضًا من لا تُرضى حاله ك: (هيت المخنث) الذي أمر -عليه السلام- بنفيه، والحكم الطريد ابن أبي العاص، وأبو مروان وغيرهما، فليس هؤلاء ممن يقع عليهم اسم الصحابة.

مسألة ٧- لا تأخذ الحديث عن كانت هذه صفته

[ح ٣ / ٢]

وقد كان في عصر الصحابة -رضي الله عنهم- منافقون ومرتدون، فلا يقبل حديث قال راويه فيه: (عن رجل من الصحابة) أو: (حدثني من صحب رسول الله ﷺ) إلا حتى يسميه، ويكون معلومًا بالصحبة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسنى، قال الله -عز وجل-: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ حَتَّى نَعْلَمَهُمُ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١] وقد ارتد قوم ممن صحب النبي ﷺ عن الإسلام ك: عيينة بن حصن، والأشعث بن قيس، والرجال وعبد الله بن أبي سرح.

مسألة ٨ بيان مواقف بعض الصحابة ودهشة المؤلف ممن يبيح للفقهاء الاجتهاد ولا يبيحه للصحابة الكرام!!!

[ح ٢ / ٨٤]

وأما قدامة بن مظعون، وسمرة بن جندب، والمغيرة بن شعبة، أو بكرة، -
رضوان الله عليهم- فأفاضل أئمة عدول.

أما قدامة فبدري مغفور له بيقين مرضي عنه، وكل من تيقنا أن الله -عز وجل-
رضي عنه وأسقط عنه الملامة، ففرض علينا أن نرضى عنه، وأن لا نعدد عليه شيئاً،
فهو عدل بضرورة البرهان القائم على عدالته من عند الله -عز وجل- وعندنا
ويقوله -عليه السلام-: «إن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد
غفرت لكم».

وأما المغيرة بن شعبة، فمن أهل بيعة الرضوان، وقد أخبر -عليه السلام- أن لا
يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة، فقل فيه كالقول في قدامة.

وأما سمرة بن جندب فأحدي وشهد المشاهد بعد أحد، وهلم جرا، والأمر فيه
كالأمر في المغيرة بن شعبة.

وأما أبو بكرة، فيحتمل أن يكون شبه عليه، وقد قال ذلك المغيرة، فلا يأثم هو
ولا المغيرة، وبهذا نقول، وكل ما احتمل ولم يكن ظاهره يقيناً فغير منقول عن متيقن
حاله بالأمس، فهما على ما ثبت من عدالتهما، ولا يسقط اليقين بالشك وهذا هو
استصحاب الحال الذي أباه خصومنا، وهم راجعون إليه في هذا المكان بالصغر
منهم، فما منهم أحد امتنع من الرواية عن المغيرة وأبي بكرة معاً، وأبي بكرة وهو
متأول.

وأما سمرة فمتأول أيضًا والمتأول مأجور وإن كان مخطئًا، وكذلك قدامة تأول أن لا جناح عليه، وصدق لا جناح عليه عند الله تعالى بلا شك، وأما في أحكام الدنيا فلا، ولنا في الدنيا أحكام غير أحكام الآخرة.

وكذلك كل من قاتل عليًا -رضوان الله عليه- يوم صفين، وأما أهل الجمل فما قصدوا قتل علي -رضوان الله عليه- ولا قصد علي -رضوان الله عليه- قتالهم وإنما اجتمعوا بالبصرة للنظر في قتلة عثمان -رضوان الله عليه- وإقامة حق الله تعالى فيهم فتسرع الخائفون على أنفسهم في أخذ حدّ الله تعالى منهم -وكانوا أعدادًا عظيمة يقربون من الألوف- فأثاروا القتال خفية حتى اضطر كل واحد من الفريقين إلى الدفاع عن أنفسهم، إذ رأوا السيف قد خالطهم، وقد جاء ذلك نصًا مرويًا.

وإن العجب ليكثر ممن يبيح لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأوزاعي والليث وسفيان وأحمد وداود -رحمهم الله- أن يجتهدوا في الدماء وفي الفروج وفي العبادات، فيسفك هذا دماءً يحلّه باجتهاده ويحرمه سائر من ذكرنا، ويحل أحدهم فرجًا ويحرمه الآخر، ويحل أحدهم مالاً ويحرمه الآخر، ويوجب أحدهم حدًا ويسقطه الآخر، ويوجب أحدهم فرضًا وينقضه الآخر، ويحرم أحدهم عملاً ويحلّه الآخر، ولم يختلفوا قط إلا فيما ذكرنا.

فيجيز هؤلاء الحكم فيما ذكرنا، ويعذرهم في اختلافهم في استباحة الدماء فما دونها، وليس عندنا من أمرهم إلا أنهم فيما بدا لنا مسلمون فاضلون يلزمنا توقيهم والاستغفار لهم، إلا أننا نقطع لهم بالجنة ولا بمغيب عقود ولا برضى الله -عز وجل- عنهم.

لكن نرجو لهم ذلك ونخاف عليهم كسائر أفاضل المسلمين ولا فرق، ثم لا

نجيز ذلك: لعلي، أم المؤمنين، وطلحة، والزبير، وعمار، وهشام بن حكيم، ومعاوية، وعمرو، والنعمان، وسمرة، وأبي الغادية، وغيرهم.

وهم أئمة الإسلام حقاً، والمقطوع على فضلهم وعلى أكثرهم بأنهم في الجنة، وهذا لا يخيل إلا على مخذول، وكل من ذكرنا مصيب أو مخطئ، فمأجور على اجتهاده إما أجريين وإما أجراً وكل ذلك غير مسقط عدالتهم، وبالله تعالى التوفيق.

مسألة ٩- جهالة الصحابي لا تضر أحيانا

[م ٣٦٢/٩]

عن حديث -في سنن أبي داود- إلى عقبة بن مالك، عن رجل من رهطه قال: بعث رسول الله ﷺ... الحديث.

قال ابن حزم: عقبة، صحيح الصحبة، والذي روى عنه (صاحب) وإن لم يسمه فالصحابية كلهم عدول فإذا ثبتت صحة صحبته فهو عدل مقطوع بعدالته لقول الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [محمد: ٢٩].

وعن حديث قالت فيه روايته عن بعض أزواج النبي ﷺ فقال ابن حزم: [م ٥١/٤]، أزواج النبي كلهم في غاية الصدق والعدالة والطهارة والثقة ولا يمكن أن يخفین، ولا أن يختلط بهن من ليس منهن بخلاف مدعي الصحبة وهو لا يُعرف. [وانظر مسألة رقم: ٨٨] [متى يؤخذ بالمرسل].

مسألة ١٠- المفاضلة وعلاقتها في قبول الخبر

[م ١٩٩ / ٧]

وأما ترجيحهم خبر ابن عباس على خبر ميمونة بقولهم:

ولا يُقرن يزيد إلى ابن عباس [ويزيد يراد به ابن الأصم] فنعم والله! لا نقرنه إليه ولا كرامة، وهذا تمويه منهم؛ إنما روى يزيد عن ميمونة، وروى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس فليسمعوا الآن إلى الحق، نحن نقول:

لا تُقرن ابن عباس صبيّاً من صبيان [ما هكذا تورّد يا سعد الإبل!!] أصحاب رسول الله ﷺ إلى ميمونة المتكئة مع رسول الله ﷺ على فراش واحد في الرفيق الأعلى، القديمة الإسلام والصحة؛ ولكن نقرن يزيد بن الأصم إلى أصحاب ابن عباس ولا يُقطع بفضلهم عليه.

مسألة ١١- قد يترك الصحاب اتباع ما روى لأسباب

[م ٥ / ٧] [وانظر مسألة رقم: ٦٥]

إنه قد يترك الصحاب اتباع ما روى لوجوه غير تعمد المعصية وهي:

- ١- أن يتأول فيما روى تأويلاً ما اجتهد فيه، فأخطأ فأجر مرة.
- ٢- أو أن يكون نسي ما روى فأفتى بخلافه.
- ٣- أو أن تكون الرواية عنه بخلافه وهماً ممن روى ذلك عن الصحاب، فإذا كل ذلك ممكن، فلا يحل ترك ما افتُرِض علينا اتباعه من سنن رسول الله ﷺ لما لم يأمرنا باتباعه لو لم يكن فيه هذه العلل، فكيف وكلها ممكن فيه؟

[ح ٢٠ / ٢] قد يحتمل ترك ابن عباس وغيره لما روى وجوهاً منها:

أن يتأول فيه تأويلاً، أو يكون نسيه جملةً، أو يكون نسيه حين أفتى بهذه الفتيا المخالفة له، أو يكون لم يبلغه حين أفتى بما أفتى ثم بلغه الحديث بعد ذلك.

فإذا هذه الوجوه كلها موجودة فيما روي عنهم، فلا يحل لأحد ترك كلامه - عليه السلام - لفتيا جاءت عن صاحب فمن دونه مخالفةً لما صحَّ عنه عليه السلام.

مسألة-١٢- أعداد الصحابة ودعوى الإجماع

[ج ٥ / ٩١] قال ابن حزم: وقد غزا رسول الله ﷺ هوازن بحنين في اثني عشر ألف مقاتل كلهم يقع عليهم اسم الصحبة، ثم غزا تبوك في أكثر من ذلك، ووفد عليه جميع البطون من جميع قبائل العرب وكلهم صاحب، وعددهم بلا شك يبلغ أزيد من ثلاثين ألف إنسان، ووفد عليه ﷺ وفود الجن فأسلموا وصحَّ لهم اسم الصحبة، وأخذوا عنه ﷺ القرآن وشرائع الإسلام.

وكل من ذكرنا ممن لقي النبي ﷺ وأخذ عنه، فكل امرئ منهم -إنسهم وجنهم- فبلا شك أفتى أهله وجيرانه وقومه، وهذا أمر يُعلم ضرورة.

ثم لم تُروَ الفتيا في العبادات والأحكام إلا عن مائة ونيف وثلاثين منهم فقط، من رجل وامرأة بعد التقصي الشديد.

فكيف يسع من له رمق من عقل أو مسكة من دين وشعبة من حياء، وأن يدعي عليهم الإجماع فيما لا يوقن أن جميعهم قال به وعلمه، لا سيما وإننا ننازعهم في دعوى الإجماع عليهم في الخطأ المخالف لكلام الله -عز وجل- في القرآن، والثابت عن رسول الله ﷺ، فهذا هو العجب، وفيما ذكرنا يقين العلم بكذب من ادعى الإجماع على ما يمكن أن يخفى من أحكام القرآن والسنن، فكيف على خلاف القرآن والسنن.

قال ابن حزم: وهذا حين نذكر - إن شاء الله تعالى - اسم كل من روي عنه مسألة فما فوقها من الفتيا من الصحابة - رضي الله عنهم -، وما فاتنا منهم إن كان فات إلا يسير جداً ممن لم يرو عنه أيضاً إلا مسألة واحدة أو مسألتان، وبالله تعالى التوفيق.

مسألة ١٣- المكثرون من الصحابة رضي الله عنهم.

فيما روي عنهم من الفتيا

[ج ٥ / ٩٢]

- ١- عائشة أم المؤمنين ٢- عمر بن الخطاب ٣- ابنه عبد الله ٤- علي بن أبي طالب
- ٥- عبد الله بن العباس ٦- عبد الله بن مسعود ٧- زيد بن ثابت.

فهم سبعة يمكن أن يُجمع من فتيا كل واحد منهم سفرٌ ضخماً، وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب ابن أمير المؤمنين المأمون فتيا عبد الله بن العباس في عشرين كتاباً، وأبو بكر المذكور أحد أئمة الإسلام في العلم والحديث، وقال عنه في الجمهرة: الفقيه المحدث الشافعي، مات بمصر وله توألف منها: فقه عبد بن عباس مجزأ على أبواب الفقه في عشرين كتاباً.

مسألة ١٤- والمتوسطون منهم فيما روي عنهم من الفتيا رضي الله عنهم

[ج ٥ / ٩٥]

- | | | |
|------------------------|----------------------|------------------------------|
| ١- أم سلمة أم المؤمنين | ٢- أنس بن مالك | ٣- أبو سعيد الخدري |
| ٤- أبو هريرة | ٥- عثمان بن عفان | ٦- عبد الله بن عمرو بن العاص |
| ٧- عبد الله بن الزبير | ٨- أبو موسى الأشعري | ٩- سعد بن أبي وقاص |
| ١٠- سلمان الفارسي | ١١- جابر بن عبد الله | ١٢- معاذ بن جبل |
| ١٣- أبو بكر الصديق. | | |

فهم ثلاثة عشر فقط، ويمكن أن يُجمع من فتيا كل امرئ منهم جزء صغير جداً، ويُصاف إليهم [أي إلى المتوسطين] ١٤ - طلحة ١٥ - الزبير ١٦ - عبد الرحمن بن عوف ١٧ - عمران بن الحصين ١٨ - أبو بكر ١٩ - عبادة بن الصامت ٢٠ - معاوية بن أبي سفيان.

مسألة ١٥- والباقون منهم رضي الله عنهم مقلون في الفتيا

[ح ٩٣ / ٥]

لا يروى عن الواحد منهم إلا مسألة والمسألان والزيادة اليسيرة على ذلك فقط، يمكن أن يُجمع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصي والبحث، وهم رضي الله عنهم:

- | | | |
|------------------------------|------------------------------|-------------------------------|
| ١- أبو الدرداء | ١٧- أم حبيبة أم المؤمنين | ٣٣- أسيد بن الحضير |
| ٢- أبو اليسر | ١٨- أسامة بن زيد | ٣٤- الضحاك بن قيس |
| ٣- أبو سلمة المخزومي | ١٩- جعفر بن طالب | ٣٥- حبيب بن مسلمة |
| ٤- أبو عبيدة بن الجراح | ٢٠- البراء بن عازب | ٣٦- عبد الله بن أنيس |
| ٥- سعيد بن زيد | ٢١- قرظة بن كعب | ٣٧- حذيفة بن اليان |
| ٦- الحسن بن علي بن أبي طالب. | ٢٢- أبو عبد الله البصري | ٣٨- ثمامة بن أثال |
| ٧- الحسين بن علي بن أبي طالب | ٢٣- نافع أخو أبي بكر لأمه | ٣٩- عمار بن ياسر |
| ٨- النعمان بن بشير | ٢٤- المقداد بن الأسود | ٤٠- عمرو بن العاص |
| ٩- أبو مسعود | ٢٥- أبو السنابل بن بكعك | ٤١- أبو الغادية الجهني السلمي |
| ١٠- أبي بن كعب | ٢٦- الجارود العبيدي | ٤٢- أم الدرداء الكبرى |
| ١١- أبو أيوب | ٢٧- ليلي بنت قانف | ٤٣- الضحاك بن خليفة المازني |
| ١٢- أبو طلحة | ٢٨- أبو عذرة | ٤٤- الحكم بن عمرو الغفاري |
| ١٣- أبو ذر | ٢٩- أبو شريح الكعبي | ٤٥- وابصة بن معبد الأسدي |
| ١٤- أم عطية | ٣٠- أبو برزة الأسلمي | ٤٦- عبد الله بن جعفر |
| ١٥- صفية أم المؤمنين | ٣١- أسماء بنت أبي بكر | ٤٧- عوف بن مالك |
| ١٦- حفصة أم المؤمنين | ٣٢- أم شريك الحولاء بنت تويت | ٤٨- عدي بن حاتم |

- ٤٩- عبد الله بن أبي أوفى
٥٠- عبد الله بن سلام
٥١- عمرو بن عبة
٥٢- عتاب بن أسيد
٥٣- عثمان بن أبي العاص
٥٤- عبد الله بن سرجس
٥٥- عبد الله بن رواحة
٥٦- عقيل بن أبي طالب
٥٧- عائذ بن عمرو
٥٨- أبو قتادة
٥٩- عبد الله بن معمر العدوي
٦٠- عمير بن سعد
٦١- عبد الله بن أبي بكر الصديق
٦٢- عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق
٦٣- عاتقة بنت زيد بن عمرو
٦٤- عبد الله بن عوف الزهري
٦٥- سعد بن معاذ
٦٦- أبو منيب
٦٧- سعد بن عبادة
٦٨- قيس بن سعد
٦٩- عبد الرحمن بن سهل
٧٠- سمرة بن جندب
٧١- سهل بن سعد الساعدي
٧٢- معاوية بن مكرم
٧٣- سويد بن مقرن
٧٤- معاوية بن الحكم
٧٥- سهلة بنت سهيل
٧٦- أبو حذيفة بن عتبة
- ٧٧- سلمة بن الأكوع
٧٨- زيد بن أرقم
٧٩- جرير بن عبد الله البجلي
٨٠- جابر بن سمرة
٨١- جويرية أم المؤمنين
٨٢- حسان بن ثابت
٨٣- حبيب بن عدي
٨٤- قدامة بن مظعون
٨٥- عثمان بن مظعون
٨٦- ميمونة أم المؤمنين
٨٧- مالك بن الحويرث
٨٨- أبو أمامة الباهلي
٨٩- محمد بن مسلمة
٩٠- خباب بن الارت
٩١- خالد بن الوليد
٩٢- ضمرة بن العيص
٩٣- طارق بن شهاب
٩٤- ظهير بن رافع
٩٥- رافع بن خديج
٩٦- فاطمة بنت رسول الله ﷺ
٩٧- فاطمة بن قيس
٩٨- هشام بن حكيم بن حزام
٩٩- أبوه حكيم بن حزام
١٠٠- شرحبيل بن سمط
١٠١- أم سليم
١٠٢- دحية بن خليفة الكلبي
١٠٣- ثابت بن قيس الشامي
١٠٤- ثوبان مولى رسول الله ﷺ
١٠٥- سُرق
- ١٠٦- المغيرة بن شعبة
١٠٧- بُريدة بن الحصيب الأسلمي
١٠٨- رويغ بن ثابت
١٠٩- أبو حميدة
١١٠- أبو أسيد
١١١- فضالة بن عبيد
١١٢- رجل يعرف بأبي محمد (روينا عنه وجوب الوتر وهو من الأنصار اسمه مسعود بن أوس نجاري بدري)
١١٣- زينب بنت أم المؤمنين أم سلمة
١١٤- عتبة بن مسعود
١١٥- بلال المؤذن
١١٦- مكرز
١١٧- عرفة بن الحارث
١١٨- سيار بن روح، أو روح بن سيار
١١٩- أبو سعيد بن المعلى
١٢٠- العباس بن عبد المطلب
١٢١- بسر بن أبي أرطاة (ويقال له بسرة بن أرطاة)
١٢٢- صهيب بن سنان
١٢٣- أم أيمن
١٢٤- أم يوسف
١٢٥- ماعز
١٢٦- الغامدية

٨٧- مالك بن الحويرث	١٠٣- ثابت بن قيس الشماس	١١٤- عتبة بن مسعود
٨٨- أبو أمامة الباهلي	١٠٤- ثويان مولى رسول الله ﷺ	١١٥- بلال المؤذن
٨٩- محمد بن مسلمة	١٠٥- سُرَّق	١١٦- مكرز
٩٠- خباب بن الأرت	١٠٦- المغيرة بن شعبة	١١٧- عرفة بن الحارث
٩١- خالد بن الوليد	١٠٧- بُرَيْدة بن الحصيب	١١٨- سيار بن روح، أو روح بن سيار
٩٢- ضمرة بن العيص	١٠٨- رويغ بن ثابت	١١٩- أبو سعيد بن المعلى
٩٣- طارق بن شهاب	١٠٩- أبو حميدة	١٢٠- العباس بن عبد المطلب
٩٤- ظهير بن رافع	١١٠- أبو أسيد	١٢١- بسر بن أبي أرطاة (ويقال له برة بن أرطاة)
٩٥- رافع بن خديج	١١١- فضالة بن عبيد	١٢٢- صهيب بن سنام
٩٦- فاطمة بنت رسول الله ﷺ	١١٢- رجل يعرف بأبي محمد (روينا عنه وجوب الوتر وهو من الأنصار اسمه مسعود بن أوس نجاري بدري)	١٢٣- أم أيمن
٩٧- فاطمة بن قيس	١١٣- زينب بنت أم المؤمنين أم سلمة	١٢٤- أم يوسف
٩٨- هشام بن حكيم بن حزام		١٢٥- ماعز
٩٩- أبوه حكيم بن حزام		١٢٦- الغامدية
١٠٠- شرحبيل بن سمط		
١٠١- أم سليم		
١٠٢- دحية بن خليفة الكلبي		

مسألة ١٦- أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد منهم من الروايات

[وضعتها هنا للمزيد من الفائدة، وقد صنعت لها جدولاً خطياً، كما رمزت إلى عدد الأحاديث بالأرقام بدل الكتابة، وهذه إنما هي رسالة مستقلة، قد طبعت مع جوامع السيرة وهي الرسالة الثانية، إذا قام بتحقيقها: د. إحسان عباس ود. ناصر الدين، الأسد وأحمد شاكر وهي تحت عنوان أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد].

قال ابن حزم - رحمه الله تعالى -: هذا باب من ذكر من روى عن النبي ﷺ من الصحابة - رضوان الله عليهم - حديثاً فما فوقه، ممن نُقل الحديث عنهم، على مراتبهم في ذلك:

أصحاب الألواف وما زاد منهم، ثم أصحاب الألفين وما زاد، ثم أصحاب الألف وما زاد. ثم أصحاب المئين وشيء، ثم أصحاب المئتين وشيء، ثم أصحاب المائة وشيء، ثم أصحاب العشرات وشيء، ثم أصحاب العشرين وشيء، ثم أصحاب التسعة عشر، ثم أصحاب الثمانية عشر، ثم أصحاب السبعة عشر، ثم كذلك نقص واحداً واحداً إلى أصحاب الأفراد.

العدد	اسم الراوي	ت	العدد	اسم الراوي	ت
١٧٩	أبو الدرداء	٢٢	(١) صاحب الألف		
١٧٠	أبو قتادة	٢٣	٥٣٧٤	أبو هريرة	١
١٦٧	يريدة بن الحصيب الأسلمي	٢٤	(٢) صاحب الألفين وما زاد عنها		
١٦٤	أبي بن كعب	٢٥	٢٦٣٠	عبد الله بن عمر بن الخطاب	٢
١٦٣	معاوية بن أبي سفيان	٢٦	٢٢٨٦	أنس بن مالك	٣
١٥٧	معاذ بن جبل	٢٧	٢٢١٠	عائشة أم المؤمنين	٤
١٥٥	أبو أيوب الأنصاري	٢٨	(٣) أصحاب الألف وما زاد عنها		
١٤٦	عشان بن عفان	٢٩	١٦٦٠	عبد الله بن العباس	٥
١٤٦	جابر بن سمرة الأنصاري	٣٠	١٥٤٠	جابر بن عبد الله	٦
١٤٢	أبو بكر الصديق	٣١	١١٧٠	أبو سعيد الخدري	٧
١٣٦	المغيرة بن شعبة	٣٢	(٤) أصحاب المثين وشيء		
١٣٢	أبو بكرة	٣٣	٨٤٨	عبد الله بن مسعود	٨
١٢٨	أسامة بن زيد	٣٤	٧٠٠	عبد الله بن عمرو بن العاص	٩
١٢٨	ثوبان مولى رسول الله ﷺ	٣٥	٥٣٧	عمر بن الخطاب	١٠
١١٤	النعمان بن بشير	٣٦	٥٣٦	علي بن أبي طالب	١١
١٠٢	أبو مسعود الأنصاري	٣٧	٣٧٨	أم سلمة أم المؤمنين	١٢
١٠٠	جرير بن عبد البجلي ويُقْتَفَرُ لكونه لم يزد على المائة وشرط الترجمة الزيادة.	٣٨	٣٦٠	أبو موسى الأشعري واسمه عبد الله بن قيس.	١٣
			٣٠٥	البراء بن عازب	١٤
			(٥) أصحاب المثين وشيء		
			٢٨١	أبو ذر الغفاري	١٥
			٢٧١	سعد بن أبي وقاص	١٦
			٢٧٠	أبو أمامة الباهلي	١٧
			٢٢٥	حذيفة بن البيان	١٨
			(٦) أصحاب المائة وشيء		
			١٨٨	سهل بن سعد	١٩
			١٨١	عبادة بن الصامت	٢٠
			١٨٠	عمران بن حصين	٢١
			(٧) أصحاب العشرات وشيء والعشرات وغير شيء		
			٣٩	عبد الله بن أبي أوفى	٩٥
			٤٠	زيد بن خالد	٨١
			٤١	أسماء بنت يزيد بن السكن	٨١
			٤٢	كعب بن مالك	٨٠
			٤٣	رافع بن خديج	٧٨
			٤٤	سلمة بن الأكوع	٧٧
			٤٥	ميمونة أم المؤمنين	٧٦

العدد	اسم الراوي	ت	العدد	اسم الراوي	ت
٤٣	عبد الله بن مُغفل	٧٣	٧١	واثل بن حُجر	٤٦
٤٢	المقداد	٧٤	٧٠	زيد بن أرقم الأنصاري	٤٧
٤٢	معاوية بن حَينَةَ	٧٥	٦٨	أبو رافع مولى رسول الله ﷺ	٤٨
٤٢	سهل بن حنيف	٧٦	٦٧	عوف بن مالك	٤٩
٤٠	حكيم بن حزام	٧٧	٦٦	عدي بن حاتم	٥٠
٤٠	أبو ثعلبة الخشني	٧٨	٦٥	أم حبيبة أم المؤمنين	٥١
٤٠	أم عطية	٧٩	٦٥	عبد الرحمن بن عوف	٥٢
٣٩	عمرو بن العاص	٨٠	٦٢	عمار بن ياسر	٥٣
٣٨	خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين	٨١	٦٠	سلمان الفارسي	٥٤
٣٨	الزبير بن العوام	٨٢	٦٠	حفصة أم المؤمنين	٥٥
٣٨	طلحة بن عبيد الله	٨٣	٦٠	أسماء بنت عميس	٥٦
٣٨	عمرو بن عَبَّسَةَ	٨٤	٦٠	جبير بن مُطعم	٥٧
٣٥	العباس بن عبد المطلب	٨٥	٥٨	أسماء بنت أبي بكر	٥٨
٣٤	مَعْقِل	٨٦	٥٦	واثلة بن الأسقع	٥٩
٣٤	فاطمة بنت قيس	٨٧	٥٥	عقبة بن عامر الجهني	٦٠
٣٣	عبد الله بن الزبير	٨٨	٥٠	شداد بن أوس	٦١
٣٢	خبيب بن الأرت	٨٩	٥٠	فضالة بن عبيد	٦٢
٣١	العرباض بن سارية	٩٠	٥٠	عبد الله بن بشر	٦٣
٣٠	معاد بن أنس	٩١	٤٨	سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل	٦٤
٣٠	عياض بن حمار المجاشعي	٩٢			
٣٠	صهيب	٩٣	٤٨	عبد الله بن زيد	٦٥
٣٠	أم النضل بنت الحارث	٩٤	٤٧	المقدام بن معدى يكرب	٦٦
٢٩	عثمان بن أبي العاص الثقفي	٩٥	٤٧	كعب بن عجرة	٦٧
٢٨	بعل بن أمية	٩٦	٤٦	أم هانئ بنت أبي طالب	٦٨
٢٨	عتبة بن عبد	٩٧	٤٦	أبو بَرَزَةَ [وانظر رقم ١٢١]	٦٩
٢٨	أبو أسيد الساعدي	٩٨	٤٥	أبو جحيفة	٧٠
٢٧	عبد الله بن مالك بُحينة	٩٩	٤٤	بلال المؤذن	٧١
٢٧	أبو مالك الأشعري	١٠٠	٤٣	جُندب بن عبد الله بن مفيان	٧٢

العدد	اسم الراوي	ت	العدد	اسم الراوي	ت
٢٠	عمرو بن أمية الضمري	١٢٥	٢٦	أبو حيد الساعدي	١٠١
٢٠	صفوان بن عسال	١٢٦	٢٦	يعلى بن مرة	١٠٢
	(٩) أصحاب التسعة عشر		٢٥	عبد الله بن جعفر	١٠٣
١٩	سراقة بن مالك	١٢٧	٢٥	أبو طلحة الأنصاري	١٠٤
١٩	سيرة بن معبد الجهني	١٢٨	٢٥	عبد الله بن سلام [وسياتي برقم	١٠٥
	(١٠) أصحاب الثمانية عشر			[٣١٢	
١٨	تميم الداري	١٢٩	٢٥	سهل بن أبي خثمة	١٠٦
١٨	عمرو بن حُرَيْث	١٣٠	٢٥	أبو المليح الهذلي	١٠٧
١٨	أسيد بن الحضير	١٣١	٢٤	الفضل بن العباس	١٠٨
١٨	خالد بن الوليد [وسياتي برقم	١٣٢	٢٤	أبو واقد الليثي	١٠٩
	[٣١١		٢٤	رفاعة بن رافع	١١٠
١٨	أبو حوالة الأزدي	١٣٣	٢٤	عبد الله بن أنيس	١١١
١٨	فاطمة بنت رسول الله ﷺ	١٣٤	٢٤	أوس بن أوس	١١٢
	(١١) أصحاب السبعة عشر		٢٤	الشريد	١١٣
١٧	النواص بن سمان الكلابي	١٣٥	٢٤	لقيط بن عامر	١١٤
١٧	عبد الله بن سرجس	١٣٦	٢٤	أم قيس بنت محسن	١١٥
١٧	عبد الله بن الحارث بن جزء	١٣٧	٢٢	عامر بن ربيعة	١١٦
	(١٢) أصحاب الستة عشر		٢٢	قُرّة	١١٧
١٦	الصعب بن جثامة	١٣٨	٢٢	السائب	١١٨
١٦	قيس بن سعد بن عبادة	١٣٩	٢١	سعد بن عبادة	١١٩
١٦	محمد بن مسلمة	١٤٠	٢١	الربيع بنت مُعوذ	١٢٠
	(١٣) أصحاب الخمسة عشر			(٨) أصحاب العشرين	
١٥	مالك بن الحويرث الليثي	١٤١	٢٠	أبو برزة [ذكر برقم ٦٩ يقول	١٢١
١٥	أبو لبابة بن عبد المنذر	١٤٢		المحققون: لعل أحدهما أبو	
١٥	سليمان بن صرد	١٤٣		برزة الظفري]	
١٥	خولة بنت حكيم	١٤٤	٢٠	أبو شريح الكعبي	١٢٢
	(١٤) أصحاب الأربعة عشر		٢٠	عبد الله بن جرّاد	١٢٣
١٤	عبد الرحمن بن شبل	١٤٥	٢٠	المسور بن مخزّم	١٢٤

العدد	اسم الراوي	ت	العدد	اسم الراوي	ت
	(١٧) أصحاب الأحد عشر		١٤	ثابت بن الضحاك	١٤٦
١١	نيشة	١٧٢	١٤	طلق بن علي	١٤٧
١١	أبو كبشة الأنباري	١٧٣	١٤	أبو عبيدة بن الجراح	١٤٨
١١	عمرو بن الحنق	١٧٤	١٤	طارق آخر	١٤٩
١١	المطلب [لقب أبي قبصة يزيد بن قنافة الطائي]	١٧٥	١٤	الصنابحي	١٥٠
١١	وابصة بن معبد الأسدي	١٧٦	١٤	عبد الرحمن بن سمرة	١٥١
١١	أبو اليسر	١٧٧	١٤	الحكم بن عمير	١٥٢
١١	زينب بنت جحش أم المؤمنين	١٧٨	١٤	سفينة مولى رسول الله ﷺ	١٥٣
١١	ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب	١٧٩	١٤	كعب بن مرة	١٥٤
١١	بُصرة بنت صفوان	١٨٠	١٣	أم سليم بنت ملحان	١٥٥
	(١٨) أصحاب العشرة			(١٥) أصحاب الثلاثة عشر	
١٠	صفية أم المؤمنين	١٨١	١٣	أبو ليل الأنصاري	١٥٦
١٠	أم هشام بنت حارثة الأنصارية	١٨٢	١٣	معاوية بن الحكم	١٥٧
١٠	أم مبشر	١٨٣	١٣	الحسن بن علي بن أبي طالب	١٥٨
١٠	أم كلثوم	١٨٤	١٣	حذيفة بن أسيد الغفاري	١٥٩
١٠	أم كُرز	١٨٥	١٣	سليمان بن عامر	١٦٠
١٠	أم معقل الأسدية	١٨٦	١٣	عروة البارقي	١٦١
١٠	عتبان بن مالك	١٨٧	١٣	صفوان بن أمية بن خلف	١٦٢
١٠	عروة بن مضر	١٨٨		(١٦) أصحاب الاثني عشر	
١٠	مجمع بن جارية	١٨٩	١٢	أبو بصرة الغفاري	١٦٣
١٠	نعيم بن هتمار	١٩٠	١٢	عبد الرحمن بن أبزي	١٦٤
١٠	أبو مخذومة	١٩١	١٢	عبد الله بن عكَّيم	١٦٥
١٠	خريم بن فانك الأسدي	١٩٢	١٢	عمرو بن أبي سلمة	١٦٦
١٠	عدي بن عميرة	١٩٣	١٢	عامر بن ربيعة	١٦٧
١٠	عمير مولى أبي اللحم	١٩٤	١٢	ربيعة بن كعب	١٦٨
			١٢	سلمة بن المحيق الهذلي	١٦٩
				الشفاء بنت عبد الله العدوية	١٧٠
			١٢	سُبيعة الأسلمية	١٧١

٨	أم الحصين	٢٢١	(١٩) أصحاب التسعة	
٨	خولة بنت قيس	٢٢٢	٩	١٩٥ نوفل بن معاوية
٨	زينب امرأة ابن مسعود	٢٢٣	٩	١٩٦ أبو الطفيل
٨	الفريرة بنت مالك	٢٢٤	٩	١٩٧ عُمارة بن زُوية
٨	خنساء بنت خدام	٢٢٥	٩	١٩٨ حمزة بن عمرو الأسلمي
٨	أميمة بنت رقيقة	٢٢٦	٩	١٩٩ ابن الحنظلية
	(٢١) أصحاب السبعة		٩	٢٠٠ هشام بن عامر
٧	عُويم بن ساعدة	٢٢٧	٩	٢٠١ المطلب بن أبي وداعة
٧	أبو أمية	٢٢٨	٩	٢٠٢ بشير الخصاصية
٧	قطبة بن مالك	٢٢٩	٩	٢٠٣ أبيض بن حمّال المأربي
٧	حبيب بن سلمة	٢٣٠	٩	٢٠٤ أبو ريحانة
٧	عوف بن مالك بن نضلة	٢٣١	٩	٢٠٥ الأشعث بن قيس الكندي
٧	أبو جمعة	٢٣٢	٩	٢٠٦ أبو صرمة
٧	قتادة بن النعمان الظفري	٢٣٣		(٢٠) أصحاب الثانية
٧	عبد الله بن السائب	٢٣٤	٨	٢٠٧ أبو رمثة
٧	محمد بن عبد الله بن جحش	٢٣٥	٨	٢٠٨ الحسين بن علي بن أبي طالب
٧	سلمة بن قيس الأشجعي	٢٣٦	٨	٢٠٩ أبو عتيك
٧	معيقب	٢٣٧	٨	٢١٠ عبد المطلب بن ربيعة
٧	قيس بن طخفة	٢٣٨	٨	٢١١ الأسود بن سريع
٧	سلمة بن صخر البياضي	٢٣٩	٨	٢١٢ جرهد الأسلمي
٧	عُقبه بن الحارث	٢٤٠	٨	٢١٣ حُبشي بن جنادة
٧	الحارث بن يزيد البكري	٢٤١	٨	٢١٤ أسامة بن شريك
٧	الحارث بن أوس	٢٤٢	٨	٢١٥ عمرو بن خارجة
٧	عرفجة	٢٤٣	٨	٢١٦ حنظلة الكاتب
٧	علي بن شيان	٢٤٤	٨	٢١٧ رُوَيْفِع بن ثابت
٧	المسيب وأراه أبا سعيد	٢٤٥	٨	٢١٨ عبد الرحمن بن أبي بكر
٧	المستور بن شداد	٢٤٦		الصديق
٧	عبد الله المزني	٢٤٧	٨	٢١٩ بلال بن الحارث المزني
٧	قيس بن [أبي] غرزة	٢٤٨	٨	٢٢٠ عائذ بن عمرو المزني

تسمين الغنثيث وتقدير الأئمة

٦	قيصة بن المخارق	٢٧٦	٧	سويد بن النعمان	٢٤٩
٦	عقيل بن أبي طالب	٢٧٧	٧	أم خالد، أراها بنت خالد	٢٥٠
٦	أم جندب [وهي والدة سليم بن عمرو أو سليمان]	٢٧٨	٧	أم حرام بنت ملحان	٢٥١
٦	أم العلاء	٢٧٩	٧	زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين	٢٥٢
٦	بشر بن سحيم	٢٨٠	٧	حويبة أم المؤمنين	٢٥٣
٦	أبو الحمراء	٢٨١	٧	سلمى مولاة رسول الله ﷺ	٢٥٤
	(٢٣) أصحاب الخمسة			(٢٢) أصحاب السنة	
٥	خفاف بن إبياء	٢٨٢	٦	عاصم بن عدي	٢٥٥
٥	صحار العبدي	٢٨٣	٦	مخنف بن سليم	٢٥٦
٥	ربيع بن عباد	٢٨٤	٦	كُرز بن علقمة	٢٥٧
٥	أبو عريب	٢٨٥	٦	عبد الله بن حنظلة	٢٥٨
٥	مالك بن صعصعة	٢٨٦	٦	سلمة بن يزيد	٢٥٩
٥	مجامع بن مسعود السلمي	٢٨٧	٦	الحجاج الأسلمي	٢٦٠
٥	قايوس بن أبي المخارق [وقد يكون تابعياً]	٢٨٨	٦	الحارث الأشعري	٢٦١
٥	يزيد بن أبي الأسود	٢٨٩	٦	رافع بن عرابة	٢٦٢
٥	معن بن يزيد	٢٩٠	٦	نصر بن حزن	٢٦٣
٥	عثمان بن طلحة	٢٩١	٦	العتلات بن حاسم	٢٦٤
٥	معقل بن سنان الأشجعي	٢٩٢	٦	ذو ظمير	٢٦٥
٥	سلمة بن نوفل السكوني	٢٩٣	٦	أبو عياش الزرقني	٢٦٦
٥	ثعلبة بن الحكم	٢٩٤	٦	النعمان بن مقرن	٢٦٧
٥	معمر بن عبد بن نضلة	٢٩٥	٦	حارثة بن عبد الحزامي	٢٦٨
	العدوي		٦	أبو وهب الجشمي	٢٦٩
٥	عمرو بن حزم	٢٩٦	٦	مالك بن الحويرث	٢٧٠
٥	محمّد بن الأدرع	٢٩٧	٦	سويد بن مقرن [مذكور في أصحاب الثلاثة]	٢٧١
٥	أبو الجعد [الضمري]	٢٩٨	٦	المهاجر بن فنند	٢٧٢
٥	أبو عيس بن جبر	٢٩٩	٦	غريسر بن أشقر	٢٧٣
٥	سالم بن عبيد الله	٣٠٠	٦	هشام بن حكيم بن حزام	٢٧٤
			٦	محمد بن صفوان	٢٧٥

٤	أبو زيد الأنصاري	٣٢٧	٥	السائب بن خلاد	٣٠١
٤	سبرة بن فائق	٣٢٨	٥	لقيط بن صبرة	٣٠٢
٤	عتبة بن غزوان	٣٢٩	٥	سفيان بن عبد الله	٣٠٣
٤	عثمان بن مظعون	٣٣٠	٥	سفيان بن أبي زهير	٣٠٤
٤	الحارث بن مسلم	٣٣١	٥	خويلد بن ثعلبة بن مالك	٣٠٥
٤	الحكم	٣٣٢	٥	أم بُجيد	٣٠٦
٤	أبو ليبة	٣٣٣	٥	سودة أم المؤمنين	٣٠٧
٤	فيروز الديلمي	٣٣٤	٥	صفية بنت شيبة	٣٠٨
٤	الحارث بن قيس	٣٣٥	٥	أم اللوداء	٣٠٩
٤	خالد بن عرفطة	٣٣٦	٥	أم أيمن	٣١٠
٤	بسر بن أبي أرطأة	٣٣٧	٥	خالد بن الوليد [انظر رقم ١٣٢]	٣١١
٤	عمرو بن أمية آخر	٣٣٨	٥	عبد الله بن سلام [وانظر رقم ١٠٥]	٣١٢
٤	عبد الرحمن بن صفوان	٣٣٩	٥		
٤	الحجاج بن عمرو الزبيدي	٣٤٠		(٢٤) أصحاب الأربعة	
٤	عبد الرحمن بن حسنة	٣٤١	٤	عبد الله بن يزيد الأنصاري	٣١٣
٤	محمد بن صيفي	٣٤٢	٤	أبي بن مالك	٣١٤
٤	جارية بن قدامة	٣٤٣	٤	أبو حازم الأنصاري	٣١٥
٤	طارق بن عبد الله المحاربي	٣٤٤	٤	معاذ بن عفراء	٣١٦
٤	سنان بن سنة	٣٤٥	٤	سعيد أبو عبد العزيز	٣١٧
٤	ديلم الحميري	٣٤٦	٤	هانئ بن هانئ	٣١٨
٤	زياد بن الحارث	٣٤٧	٤	ذؤيب والد قبصة بن ذؤيب	٣١٩
٤	معاوية بن حديج	٣٤٨	٤	العلاء بن الحضرمي	٣٢٠
٤	هزال	٣٤٩	٤	أبو حُرّامة	٣٢١
٤	عكاف بن وداعة	٣٥٠	٤	وحشي بن حرب	٣٢٢
٤	عباس بن مرداس	٣٥١	٤	قيس بن عاصم	٣٢٣
٤	الضحاك بن سفيان	٣٥٢	٤	مالك بن هبيرة	٣٢٤
٤	أبو زهم	٣٥٣	٤	ركانة بن عبد يزيد بن الحارث	٣٢٥
٤	أبو بشير الأنصاري	٣٥٤	٤	الحارث بن عمرو	٣٢٦
٤	أبو جبيرة الأنصاري	٣٥٥	٤		

تسمين الغنث وتقويم الأئمة

٣	أبو عزة	٣٨٢	٤	زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ	٣٥٦
٣	أبو حبة: عامر بن ثابت، بدرى	٣٨٣	٤	ابن أبي عميرة	٣٥٧
٣	نُبط بن شريط	٣٨٤	٤	الحارود العبدي	٣٥٨
٣	أنس بن مالك الأشهلي	٣٨٥	٤	أبو نجیح السلمي	٣٥٩
٣	ذو الجوشن الضبابي	٣٨٦	٤	أم ضبة	٣٦٠
٣	عبد الله بن السعدي من بني مالك بن حسل [سياتي برقم ٥٦٧]	٣٨٧	٤	بنت ليل	٣٦١
٣	أبو زيد	٣٨٨	٤	أم المنذر	٣٦٢
٣	مَحْبِصَة [ذُكِرَ أَيْضًا فِي أَصْحَابِ الْاِثْنَيْنِ]	٣٨٩	٤	بنت كردم	٣٦٣
				أم حبيبة بنت سهل	٣٦٤
				(٢٥) أصحاب الثلاثة	
٣	عبد الرحمن بن معمر	٣٩٠	٣	يوسف بن عبد الله بن سلام	٣٦٥
٣	هبار بن صيفي	٣٩١	٣	حرملة	٣٦٦
٣	سهل بن الحنظلية الأنصاري	٣٩٢	٣	بديل بن ورقاء	٣٦٧
٣	عبد الله بن أبي حبيبة	٣٩٣	٣	حكيم بن معاوية	٣٦٨
٣	ابن أم مكتوم	٣٩٤	٣	غطفيف بن الحارث	٣٦٩
٣	ابن مقرن	٣٩٥	٣	الحارث بن زياد	٣٧٠
٣	عبد الله بن أبي الجدعاء	٣٩٦	٣	علي بن طلق	٣٧١
٣	أبو يحيى الباهلي	٣٩٧	٣	جنادة الأزدي	٣٧٢
٣	سعيد بن حُرَيْث	٣٩٨	٣	معرش الكعبي	٣٧٣
٣	شُهَيْل بن البياض	٣٩٩	٣	العداء بن خالد	٣٧٤
٣	يزيد بن ثابت	٤٠٠	٣	عابس التميمي	٣٧٥
٣	فروة بن مسيك	٤٠١	٣	حنظلة بن حذيم	٣٧٦
٣	أبو عبد الرحمن الجهنبي	٤٠٢	٣	الأعرم	٣٧٧
٣	جمدة أبو جزء	٤٠٣	٣	دحية الكلبي	٣٧٨
٣	حنظلة الأسيدي	٤٠٤	٣	الأقرم	٣٧٩
٣	عبد الله بن عبد الله بن أبي ابن سلول	٤٠٥	٣	شريك بن طارق	٣٨٠
٣	عطية السعدي	٤٠٦	٣	أبو ليبيد الأنصاري	٣٨١

٣	٤٣٥	أنيسة	٣	٤٠٧	أبو سعيد الأنصاري
٣	٤٣٦	سلامة	٣	٤٠٨	مالك بن عبد الله
٣	٤٣٧	درة بنت أبي لمب	٣	٤٠٩	سويد بن هيرة
٣	٤٣٨	ميمونة بنت سعد [يراجع رقم ٥٥٤]	٣	٤١٠	خارجة بن حذافة
		(٢٦) أصحاب الاثنين	٣	٤١١	خالد بن سعيد
٢	٤٣٩	عبد الله بن حنظلة الغسيل	٣	٤١٢	عبد الله بن قارب
٢	٤٤٠	الوليد بن عقبة	٣	٤١٣	أبو البتّاح
٢	٤٤١	عبد الرحمن بن عائذ	٣	٤١٤	أبو سهم
٢	٤٤٢	سعد مولى أبي بكر	٣	٤١٥	أبو عتبة
٢	٤٤٣	سليم بن جابر الجهني	٣	٤١٦	كردم بن كاس
٢	٤٤٤	أوس بن الصامت	٣	٤١٧	خالد بن علي
٢	٤٤٥	المطلب بن عبد الله بن حنظب	٣	٤١٨	كعب بن عاصم الأشقري
٢	٤٤٦	عبد الرحمن بن أزهر	٣	٤١٩	خالد الخزاعي
٢	٤٤٧	عبد الرحمن بن أبي عمرة	٣	٤٢٠	عبد الله بن حبيب
٢	٤٤٨	الغرس بن عميرة	٣	٤٢١	سلمة
٢	٤٤٩	سلمة بن سلام بن وقش	٣	٤٢٢	سويد بن قيس
٢	٤٥٠	عمد بن حاطب	٣	٤٢٣	أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة
٢	٤٥١	أبو رافع الغفاري	٣	٤٢٤	بصرة بن أبي بصرة
٢	٤٥٢	أسيد بن ظهير	٣	٤٢٥	عطية القرظي
٢	٤٥٣	الحارث بن قيس	٣٣	٤٢٦	حارثة بن وهب الخزاعي
٢	٤٥٤	عبد الله بن أرقم	٣	٤٢٧	عبيد مولى رسول الله ﷺ
٢	٤٥٥	أبو سلامة	٣	٤٢٨	أبو موهبة مولى رسول الله ﷺ
٢	٤٥٦	ثابت بن وديعة	٣	٤٢٩	أم أيوب
٢	٤٥٧	مسعود	٣	٤٣٠	أم جميل [وهي أم عمد بن حاطب]
٢	٤٥٨	أبو إبراهيم	٣	٤٣١	أم فروة
٢	٤٥٩	سعيد بن سعد	٣	٤٣٢	الصماء بنت بشر
٢	٤٦٠	عتبة	٣	٤٣٣	فاطمة بنت أبي حبيش
٢	٤٦١	أوس بن حذيفة	٣	٤٣٤	أم سعد

٢	عمرو بن غيلان	٤٩١	٢	أبو الورد	٤٦٢
٢	عبد الله القرشي الفارسي	٤٩٢	٢	قتادة بن ملحان	٤٦٣
٢	سُرُق	٤٩٣	٢	حكيم بن سعد المزني	٤٦٤
٢	رفاعة الجهنبي	٤٩٤	٢	عبد الله بن قريط	٤٦٥
٢	عبد الرحمن بن المرفع	٤٩٥	٢	سواده بن الربيع	٤٦٦
٢	أبو الجعد	٤٩٦	٢	أبو نملة	٤٦٧
٢	محسن	٤٩٧	٢	أبو سلمة راعي رسول الله ﷺ	٤٦٨
٢	رافع بن عمرو المزني	٤٩٨	٢	عتبة بن الحارث بن عامر	٤٦٩
٢	أبو سليط	٤٩٩	٢	سلمة المظلي	٤٧٠
٢	أشج بن عصر	٥٠٠	٢	معاوية بن جاهمة	٤٧١
٢	نافع بن الحارث	٥٠١	٢	حكيم بن جابر	٤٧٢
٢	عمرو بن نغلب	٥٠٢	٢	صخر الغامدي	٤٧٣
٢	أبو عظيف	٥٠٣	٢	أبورقاعة	٤٧٤
٢	أبو بردة	٥٠٤	٢	أبو مجزاة، وهو زاهر	٤٧٥
٢٢	ذو الأصابع	٥٠٥	٢	عبد الله بن الجهم	٤٧٦
٢	عقبة بن الحارث	٥٠٦	٢	حمل بن النابغة	٤٧٧
٢	أبو أمامة الحارثي	٥٠٧	٢	أبو السمح	٤٧٨
٢	عتاب بن شمير	٥٠٨	٢	كعب بن عياض	٤٧٩
٢	محمد بن عبد الله بن سلام	٥٠٩	٢	عبد الله بن السائب	٤٨٠
٢	أبو مرثد الغنوي	٥١٠	٢	عبد الله بن عدي	٤٨١
٢	ابن الرسيم	٥١١	٢٢	أبو زهير النمري	٤٨٢
٢	عُبادة	٥١٢	٢	أبو عمرة	٤٨٣
٢	عدي بن عدي	٥١٣	٢	فرات بن حيان	٤٨٤
٢	ابن نخاشن	٥١٤	٢	الخشخاش	٤٨٥
٢	أبو كليب	٥١٥	٢	معقل بن أبي معقل	٤٨٦
٢	رياح بن الربيع	٥١٦	٢	إياس بن عبد الله المزني	٤٨٧
٢	عمرو بن الأحوص	٥١٧	٢	وهب بن حذيفة	٤٨٨
٢	سويد بن حنظلة	٥١٨	٢	يحل العامري	٤٨٩
٢	خالج بن اللجلاج	٥١٩	٢	عياض الأشعري	٤٩٠

٢	عائشة بنت قدامة	٥٤٩	٢	أبي بن عمارة	٥٢٠
٢	أم زياد	٥٥٠	٢	عباش بن أبي ربيعة	٥٢١
٢	أم ورقة	٥٥١	٢	ظهير	٥٢٢
٢	أم عبد الرحمن بن طارق	٥٥٢	٢	يُربل السهالي	٥٢٣
٢	السوداء	٥٥٣	٢	الحارث بن البرصاء	٥٢٤
٢	ميمونة بنت سعد [تقدمت برقم ٤٣٨]	٥٥٤	٢	مالك بن عبد الله الأزدي	٥٢٥
٢	جدامة بنت وهب	٥٥٥	٢	ابن صُغير	٥٢٦
٢	أم معبد	٥٥٦	٢	مالك، هو ابن صفوان	٥٢٧
٢	ميمونة مولاة النبي ﷺ	٥٥٧	٢	بُسر بن جحاش	٥٢٨
٢	مارية مولاة النبي ﷺ	٥٥٨	٢	ربيعة بن الحادي	٥٢٩
٢	أبو سلامة	٥٥٩	٢	ذو اليدين	٥٣٠
٢	أميمة	٥٦٠	٢	عبد الله بن مالك	٥٣١
٢	سعد بن العلاء [قال ابن حزم: ذكره في الواحد وله عندي حديثان]	٥٦١	٢	عقبة بن مالك	٥٣٢
٢	(٢٧) أصحاب الأفراد		٢	الزُّبيبي	٥٣٣
١	مهران مولى رسول الله ﷺ	٥٦٢	٢	زيد بن أبي أوفى	٥٣٤
١	سانية مولاة رسول الله ﷺ	٥٦٣	٢	الحارث بن هشام	٥٣٥
١	أبو شلمى مولاه	٥٦٤	٢	أبو ثابت	٥٣٦
١	عبد الرحمن بن سبرة	٥٦٥	٢	قدامة بن عبد الله	٥٣٧
١	رافع بن أبي رافع	٥٦٦	٢	أبو المُشراء	٥٣٨
١	عبد الله بن السعدي [تقدم برقم ٣٨٧]	٥٦٧	٢	أبو سيارة المُتمعي	٥٣٩
١	الحارث بن نخزعة	٥٦٨	٢	نعيم بن النحام	٥٤٠
١١	أبو العلاء الأنصاري	٥٦٩	٢	الأسلع	٥٤١
١	يزيد بن نعيم	٥٧٠	٢	أم طارق	٥٤٢
١	قيس بن سهل	٥٧١	٢	خولة بنت إلياس	٥٤٣
١	الفقير	٥٧٢	٢	أم عمارة	٥٤٤
			٢	سهلة بنت سهيل	٥٤٥
			٢	أم عبد الله بنت أوس	٥٤٦
			٢	أم الحكم	٥٤٧
			٢	أم بشير بنت البراء بن معرور	٥٤٨

١	عبد الرحمن بن قتادة	٦٠٠	١	أبو هانئ	٥٧٣
١	المهاد	٦٠١	١	مرزوق الصيقل	٥٧٤
١	هند بنت أبي هالة	٦٠٢	١	شعيب	٥٧٥
١	حرملة العنبري	٦٠٣	١	أبو داود ، عمير بن عامر بن	٥٧٦
١	صمصة بن ناجية	٦٠٤		مالك	
١	هيب بن مُغفل	٦٠٥	١	زنكل	٥٧٧
١	الزراع	٦٠٦	١	بصرة	٥٧٨
١	مجمع بن يزيد	٦٠٧	١	قيصة البلخي	٥٧٩
١	سعيد بن أبي راشد	٦٠٨	١	سليان	٥٨٠
١	جندب بن عبد الله	٦٠٩	٢١	ثابت بن أبي عاصم	٥٨١
١	سلمة بن سلامة [بن] وقش	٦١٠	١	خرشة بن الحر	٥٨٢
١	المسور بن يزيد	٦١١	١	نخمر بن معاوية	٥٨٣
١	أبو الأرقم	٦١٢	١	مالك بن أحيمر	٥٨٤
١	سعيد بن العاص	٦١٣	١	سعد	٥٨٥
١	سهل بن يوسف	٦١٤	١	عمر الخثعمي	٥٨٦
١	النمر	٦١٥	١	ملال	٥٨٧
١	أبو خراش	٦١٦	١	عمرو المجلاي	٥٨٨
١	النايقة	٦١٧	١	عبد الرحمن بن عائش	٥٨٩
١	ثابت بن قيس بن الشماس	٦١٨		الخصري	
١	ميسرة	٦١٩	١	الحارث بن الحارث	٥٩٠
١	عامر بن ربيعة	٦٢٠	١	عمرو بن مرة الجهني	٥٩١
١	نصر بن دهر الأسلمي	٦٢١	١	ابن زميل	٥٩٢
١	طارق بن عبد الله المحاربي	٦٢٢	١	أبو قرصافة: جندرة بن خيشنة	٥٩٣
١	أبو خيشمة	٦٢٣	١	ابن السمط	٥٩٤
١	عمير بن سلمة الضمري	٦٢٤	١	أبو علي بن البحير	٥٩٥
١	كُدَيْر الضبي	٦٢٥	١	عبد الرحمن بن عتبة	٥٩٦
١	رافع بن بشر	٦٢٦	١	أبو شبيب	٥٩٧
١	أبو بشر	٦٢٧	١	عبد الله بن سعد	٥٩٨
١	بدرة أبو مالك	٦٢٨	١	جبله بن الأزرق	٥٩٩

١	٦٥٧	خولي	١	٦٢٩	أبو سهلة
١	٦٥٨	عمرو بن شأس	١	٦٣٠	السائب الأنصاري
١	٦٥٩	حارثة الخزاعي	١	٦٣١	عمرو بن أبي سليمان
١	٦٦٠	أبو عائش	١	٦٣٢	عبد الله بن أبي سفيان
١	٦٦١	عروة	١	٦٣٣	أبو سود
١	٦٦٢	أبو أسيد بن ثابت	١	٦٣٤	فروة بن نوفل
١	٦٦٣	يزيد بن سلمة	١	٦٣٥	خالد بن أبي جبل
١	٦٦٤	نضلة	١	٦٣٦	علقمة بن رمثة البلوي
١	٦٦٥	عمرو بن عامر بن الطفيل	١	٦٣٧	يزيد بن عامر السوائي
١	٦٦٦	عبد الله بن سبرة	١	٦٣٨	صهيب آخر
١	٦٦٧	عبد الله بن أبي بكر، آخر	١	٦٣٩	أبو نجیح السلمي
١	٦٦٨	طلق بن يزيد	١	٦٤٠	عمرو البكالي
١	٦٦٩	قطبة بن قتادة	١	٦٤١	عمير
١	٦٧٠	المسور بن يزيد	١	٦٤٢	أبو خلاد الأنصاري
١	٦٧١	حُجر المدري	١	٦٤٣	عطية الجشمي
١	٦٧٢	أبو سفيان بن حرب	١	٦٤٤	يزيد العكلي
١	٦٧٣	مروان بن قيس	١	٦٤٥	عبد الرحمن بن قتادة السلمي
١	٦٧٤	حمزة بن أبي أسيد	١	٦٤٦	علقمة بن الحويرث
١	٦٧٥	المقنّع	١	٦٤٧	بشير أبو جميلة
١	٦٧٦	عبد الله بن سهيل	١	٦٤٨	عبد الله بن معقل بن مقرن
١	٦٧٧	مالك الأشعري	١	٦٤٩	أبو موسى مالك بن عبادة
١	٦٧٨	سابط			الغافقي
١	٦٧٩	عبيد بن عمرو الكلابي	١	٦٥٠	أبو أبي الأنصاري
١	٦٨٠	يزيد بن ثعلبة	١	٦٥١	عبد بن عامر
١	٦٨١	سبرة بن أبي فاكة	١	٦٥٢	يعقوب
١	٦٨٢	عبد الرحمن بن مالك	١	٦٥٣	مسلم بن رياح
١	٦٨٣	أبو كاهل	١	٦٥٤	ثمامة بن أنس
١	٦٨٤	قيس بن عمرو	١	٦٥٥	عبد الرحمن بن سنّة
١	٦٨٥	أبو السنابل بن بعكك	١	٦٥٦	زياد بن حارثة

١	صفوان الزهري	٧١٥	١	شبية بن عثمان	٦٨٦
١	عدي الجذامي	٧١٦	١	أبو بشر الخثعمي	٦٨٧
١	ابن يحيى	٧١٧	١	السائب بن خباب	٦٨٨
١	عبد الله بن معبد	٧١٨	١	عُمير العبيدي	٦٨٩
١	طلحة بن معاوية	٧١٩	١	عبد الرحمن بن أزهر	٦٩٠
١	عَبَاد بن شرحبيل	٧٢٠	١	طلحة بن مالك	٦٩١
١	كردم بن قيس	٧٢١	١	خزيمة بن جزى	٦٩٢
١	أبو أيوب بن أم حرام	٧٢٢	١	صمصمة	٦٩٣
١	سويد الأنصاري	٧٢٣	١	الربيع الأنصاري	٦٩٤
١	أبو منيب	٧٢٤	١	ثابت بن يزيد	٦٩٥
١	يونس بن شداد	٧٢٥	١	أبو حمرد	٦٩٦
١	عمرو بن سعد	٧٢٦	١	تميم المازني	٦٩٧
١	أُبي بن عمارة	٧٢٧	١	الحكم بن حزن	٦٩٨
١	عامر الرامي	٧٢٨	١	ناجية الخزاعي	٦٩٩
١	الحجاج بن علاط السلمي	٧٢٩	١	حجاج بن عبد الله	٧٠٠
١	يزيد بن شريح	٧٣٠	١	أبو لاس الخزاعي	٧٠١
١	عمرو بن معدى يكرب	٧٣١	١	عمرو بن أبي عقرب	٧٠٢
١	خالد	٧٣٢	١	حليس	٧٠٣
١	سعد بن إسحاق	٧٣٣	١	جعنة بن هبيرة	٧٠٤
١	أبو قروة	٧٣٤	١	نصر الأسلمي	٧٠٥
١	المغيرة	٧٣٥	١	أبو عقرب	٧٠٦
١	أبو خالد	٧٣٦	١	سلمة بن نعيم	٧٠٧
١	جابر بن عمير	٧٣٧	١	يزيد بن شجرة	٧٠٨
١	سويد بن جبلة	٧٣٨	١	عامر بن شهر	٧٠٩
١	مالك بن عوف القشيري	٧٣٩	١	أبو حبيب	٧١٠
١	قسامة بن زهير	٧٤٠	١	طارق بن شهاب	٧١١
١	حرام بن معاوية	٧٤١	١	الحارث بن مالك	٧١٢
١	محمود بن الربيع	٧٤٢	١	أبو عقبة	٧١٣
١	نافع بن الحارث	٧٤٣	١	أبو سعيد الأنصاري	٧١٤

١	٧٧٣	قيس بن خزيمة	١	٧٤٤	الحارث بن نوفل
١	٧٧٤	عروة بن عامر الجهني	١	٧٤٥	عبادة بن قرط
١	٧٧٥	سويد الأنصاري	١	٧٤٦	المنهال
١	٧٧٦	الحكم بن عمرو الغفاري	١	٧٤٧	عمس بن سلامة
١	٧٧٧	دغفل	١	٧٤٨	غرفة الكندي
١	٧٧٨	عبد الله بن أبي بكر	١	٧٤٩	يزيد بن السكن
١	٧٧٩	جاهمة	١	٧٥٠	مسلمة بن مخلد
١	٧٨٠	حسان بن أبي جابر السلمي	١	٧٥١	أبو العلاء
١	٧٨١	عامر بن مسعود	١	٧٥٢	أبو بعجة
١	٧٨٢	بشير	١	٧٥٣	عبد الله بن عيسى
١	٧٨٣	شيبان	١	٧٥٤	أبو عبد الله الأنباري
١	٧٨٤	أبو السائب	١	٧٥٥	أبو ثعلبة الأشجعي
١	٧٨٥	عكرمة بن أبي جهل	١	٧٥٦	قيس الجعدي
١	٧٨٦	زيد بن ثابت، آخر	١	٧٥٧	عبد الله بن عامر بن أنيس
١	٧٨٧	جنادة بن مالك	١	٧٥٨	أبو خلاد
١	٧٨٨	أبو جميل	١	٧٥٩	عمارة بن ربيعة
١	٧٨٩	أبو يزيد المحاربي	١	٧٦٠	أبو سلمة
١	٧٩٠	عمرو بن أبي عمرة	١	٧٦١	عمرو بن الحارث
١	٧٩١	غالب	١	٧٦٢	جُعيل الأشجعي
١	٧٩٢	بُسر بن مجن	١	٧٦٣	زهير بن عثمان
١	٧٩٣	ثعلبة بن مالك	١	٧٦٤	أبو المنتفق
١	٧٩٤	أبو فيلة	١	٧٦٥	أبو الدحداح
١	٧٩٥	عبد الله بن عبد الرحمن	١	٧٦٦	ثعلبة
١	٧٩٦	سعيد بن أبي ذباب	١	٧٦٧	أبو سعيد بن أبي فضالة
١	٧٩٧	حبيب بن فديك بن حذافة	١	٧٦٨	يزيد بن خارجة
١	٧٩٨	المستورد، آخر	١	٧٦٩	جبير الكندي
١	٧٩٩	أنيس بن أبي مرثد	١	٧٧٠	عبد الرحمن بن عثمان التيمي
١	٨٠٠	علقمة بن نضلة	١	٧٧١	إياد بن عبد بن أبي ذباب
١	٨٠١	نمير الخزازي	١	٧٧٢	عقبة بن أوس

١	طفيل بن سخيرة	٨٣١	١	حنظلة السدوسي	٨٠٢
١	عقبة بن مالك	٨٣٢	١	عبد الله بن زمعة	٨٠٣
١	ثابت بن رفيع	٨٣٣	١	حبة ابنا خالد لها	٨٠٤
١	عثمان بن حنيف	٨٣٤	١	وسواء حديث واحد	٨٠٥
١	أبو عبد الرحمن الفهري	٨٣٥	١	أبو زهير بنو الخشخاش	٨٠٦
١	أبو عبد الله	٨٣٦	١	وقيس لهم حديث	٨٠٧
١	أبو غادية	٨٣٧	١	وعبيد واحد	٨٠٨
١	شكل بن حميد	٨٣٨	١	ومالك	٨٠٩
١	أبو يزيد بن أبي مریم	٨٣٩	١	أسماء بنت خارجة	٨١٠
١	دكين بن سعيد	٨٤٠	١	أبو منصور	٨١١
١	شمير	٨٤١	١	جودان	٨١٢
١	عمرو بن أبي عمرة	٨٤٢	١	عبد الله بن عتيق	٨١٣
١	عبد الله بن جبير الخزاعي	٨٤٣	١	الجهجاه	٨١٤
١	مالك بن الشيهان	٨٤٤	١	المقعد	٨١٥
١	عبد الله بن عدي	٨٤٥	١	عمارة بن مدرك بن عبادة	٨١٦
١	كلثوم	٨٤٦	١	حسان بن ثابت	٨١٧
١	محمد بن عبد الله بن سلام	٨٤٧	١	سعد بن الأطول	٨١٨
١	[سبق برقم ٥١٠]		١	الفجيج العامري	٨١٩
١	عبد الله بن هلال الثقفي	٨٤٨	١	صخر بن العيلة	٨٢٠
١	عبد الرحمن بن أزهر	٨٤٩	١	القعقاع بن أبي الحدرد	٨٢١
١	شَدَاد	٨٥٠	١	ثعلبة بن زهدم	٨٢٢
١	أبو علقمة	٨٥١	١	حبان بن بُع	٨٢٣
١	آبي اللحم السعدي	٨٥٢	١	أبو سهل	٨٢٤
١	أبو قتادة السدوسي	٨٥٣	١	نقاد الأسدي	٨٢٥
١	أبو الغوث	٨٥٤	١	أبو عبيدة	٨٢٦
١	مرداس بن عروة	٨٥٥	١	عبد الرحمن بن عقيل	٨٢٧
١	زرارة بن جزء	٨٥٦	١	ابن سيلان	٨٢٨
١	مسروق بن وائل	٨٥٧	١	الضحاك بن قيس	٨٢٩
١	أبو سلام	٨٥٨	١	طارق بن سويد	٨٣٠

١	٨٨٧	أبو أيوب	١	٨٥٩	شفي بن مانع
١	٨٨٨	حجير بن بيان	١	٨٦٠	طلحة السلمي
١	٨٨٩	متقذ بن عمرو	١	٨٦١	عبد الله بن كعب
١	٨٩٠	يعلى بن سبابة	١	٨٦٢	عبد الحميد بن عمرو
١	٨٩١	مالك بن عتاهية	١	٨٦٣	بلال بن سعد
١١	٨٩٢	الأدرع السلمي	١	٨٦٤	عبد الله بن عتبة
١	٨٩٣	حُصَيْن	١	٨٦٥	عبد الله بن أبي مطرف
١	٨٩٤	محمد بن فضالة	١	٨٦٦	مطيع
١	٨٩٥	سلمة بن قيس	١	٨٦٧	رافع بن مكيث
١	٨٩٦	الخارث بن غزيرة	١	٨٦٨	ذو الزوائد
١	٨٩٧	مُهَيْد الغفاري	١	٨٦٩	ذو الفرة
١	٨٩٨	يعمر، من بني الخارث بن سعد	١	٨٧٠	عُمَيْر الليثي
		بن هذيم	١	٨٧١	أبو بشر السلمي
١	٨٩٩	هشام بن فديك	١	٨٧٢	هرم بن خنيس
١	٩٠٠	السائب	١	٨٧٣	عياض بن يحيى
١	٩٠١	قيس بن السكن	١	٨٧٤	عبد الرحمن بن معاوية
١	٩٠٢	سهل بن حنيف	١	٨٧٥	عامر المزني
١	٩٠٣	سعيد	١	٨٧٦	عبد الرحمن بن علقمة
١	٩٠٤	عبّاد	١	٨٧٧	ابن أبي شيخ
١	٩٠٥	أسمر بن مضر	١	٨٧٨	أذينة
١	٩٠٦	أبو صبرة	١	٨٧٩	عبد الله بن أبي أمية
١	٩٠٧	مُهَيْدَة بن خالد الخزاعي	١	٨٨٠	عمار بن أوس
١	٩٠٨	سواد بن عمرو	١	٨٨١	أبو بردة بن قيس، أخو أبو
١	٩٠٩	مالك بن فلان			موسى الأشعري
١	٩١٠	عامر بن عائد	١	٨٨٢	أبو عمرو بن حفص بن المغيرة
١	٩١١	مسعدة صاحب الجيوش	١	٨٨٣	عبد الله بن رواحة
١	٩١٢	أبو القين	١	٨٨٤	أبو عقيل
١	٩١٣	أبو حدرود	١	٨٨٥	بشر بن عاصم
١	٩١٤	الثلج	١	٨٨٦	رائع بن عمرو المزني

١	عمرو بن سعد	٩٤٤	١	عمرو بن مالك الرواسي	٩١٥
١	عطية	٩٤٥	١	عبد الرحمن بن عديس	٩١٦
١	ميسرة	٩٤٦	١	سفيان بن مجيب	٩١٧
١	أبو بردة الظفري	٩٤٧	١	زيد بن سعنة	٩١٨
١	عبيد الليثي	٩٤٨	١	السليل الأشجمي	٩١٩
١	عدي بن زيد	٩٤٩	١	عبد الرحمن بن عمرو السلمي	٩٢٠
١	سعيد بن عامر	٩٥٠	١	عبد الله بن سعد	٩٢١
١	ابن سندر	٩٥١	١	أبو حُصير	٩٢٢
١	أبو أمية	٩٥٢	١	هشام بن جبيش	٩٢٣
١	زياد بن الحارث	٩٥٣	١	أبو رفاعة	٩٢٤
١	حوط بن عبد العزيز	٩٥٤	١	ابن الشباب	٩٢٥
١	زهير بن عمرو	٩٥٥	١	عمرو بن أبي حبيبة	٩٢٦
١	فيصة بن المخارق، آخر أو مشترك [تقدم برقم ٢٧٦] مع	٩٥٦	١	مالك بن مرارة	٩٢٧
١	زهير بن عمرو	٩٥٧	١	أبو الحجاج الثمالي	٩٢٨
١	شعبة بن التوءم	٩٥٧	١	عبد الله بن شرحبيل	٩٢٩
١	ضرار بن الأزور الأسدي	٩٥٨	١	قيس الجذامي	٩٣٠
١	خزيمة بن معمر	٩٥٩	١	عبد الله بن زمعة	٩٣١
١	عبد الرحمن بن معاذ	٩٦٠	١	ثعلبة	٩٣٢
١	ابن مريع الأنصاري	٩٦١	١	أبو فروة	٩٣٣
١	جعفر بن أبي الحكم السعدي	٩٦٢	١	عكراش بن ذؤيب	٩٣٤
١	قيس بن عائد	٩٦٣	١	ابن كيسان	٩٣٥
١	بشير الأسلمي	٩٦٤	١١	كندير	٩٣٦
١	مطيع	٩٦٥		محمد بن عمرو بن علقمة	٩٣٧
١	جميلة بنت أبي بن سلول	٩٦٦	١	الحارث بن بدل	٩٣٨
١	خديجة أم المؤمنين	٩٦٧	١	عمار بن عبيد	٩٣٩
١	أم شريك	٩٦٨	١	مطر بن عكاس	٩٤٠
١	أم كبشة	٩٦٩	١	أبو قتيبة	٩٤١
١	أم مالك البهزية	٩٧٠	١	الفاركة	٩٤٢
١			١	أبو حازم مولى الأنصار	٩٤٣

١	أم سعد خالدة بنت أنس	٩٩١	١	٩٧١	كيشة
١	أم سليمان بنت حكيم	٩٩٢	١	٩٧٢	بقيرة امرأة القعقعاع
١	طعمة بنت جزء	٩٩٣	١	٩٧٣	مرة بنت عبد الله اليربوعية
١	قُتَيْلة	٩٩٤	١	٩٧٤	خولة بنت الصامت
١	أم أنس	٩٩٥	١	٩٧٥	أم عثمان بنت سفيان
١	أم هلال بنت بلال الأسلمية	٩٩٦	١	٩٧٦	أم نصر
١	أم خالد بنت الأسود	٩٩٧	١	٩٧٧	الشموس بنت نعمان
١	أم الحجاج، سرية أسامة	٩٩٨	١	٩٧٨	سلامة بنت معقل
١	أم هانئ الأنصاري	٩٩٩	١	٩٧٩	سراه بنت نبهان
١	أم رومان	١٠٠٠	١	٩٨٠	ليل بنت قائف الثقفية
١	أم مُحَيِّد	١٠٠١	١	٩٨١	بَرْوَع بنت واشق
١	أم الصهباء	١٠٠٢	١	٩٨٢	أم سنبله
١	قبيلة، أخرى	١٠٠٣	١	٩٨٣	سلمى
١	أم الطفيل [امرأة أبي بن كعب]	١٠٠٤	١	٩٨٤	بريرة [مولاة عائشة أم المؤمنين]
١	أم فروة	١٠٠٥			
١	حمنة بنت جحش	١٠٠٦	١	٩٨٥	خيرة [امرأة كعب بن مالك]
١	أم عامر	٤٠٠٧	١	٩٨٦	أم جميلة
١	رقية	١٠٠٨	١	٩٨٧	أم إسحاق
١	حبيبة بنت أبي نجرارة	١٠٠٩	١	٩٨٨	نُدْبَة
١	بنت حمزة بن عبد المطلب	١٠١٠	١	٩٨٩	حبيبة بنت أبي سبرة
			١	٩٩٠	عزة بنت خابل

قال ابن حزم: فهذا آخر من روي عنه رضي الله عنه حديثاً فيما ضبطناه وضبطه من قبلنا الإمام

الحافظ بقي بن مخلد الأندلسي، وغيره من قبله... وبالله تعالى التوفيق

فصل: يتبع العلماء ما ضبطناه، فمن وجد زيادة فليضعها حيث تليق وبالله تعالى

التوفيق. -تمت-

مسألة ١٧- صاحب يدعي خصوصية

[م ٥ / ٣]

إذا قال صاحب عن قضية: هي خاصة، وقال آخرون منهم: هي عامة، فالسير على العموم حتى يأتي نص صحيح بأنها خصوص.

مسألة ١٨- الصاحب لا يعتمد مخالفة الحديث

[ح ١٥ / ٢]

ونحن نقول في حديث النبي ﷺ إذا بلغنا: (هذا عهد نبينا إلينا) فهكذا نحمل أمر جميع ما روي من رواية الصاحب للحديث، ثم روي عنه مخالفته إياه أنه إنما أفتى بخلاف الحديث قبل أن يبلغه، فلما بلغه حدث بما بلغه.

لا يحل أن يُظن بالصاحب غير هذا، وهذا نص ما ذكرنا عن ابن عمر، لا يخفى وأنهم تأولوا فيما سمعوا من الحديث، ومن حمل ذلك على غير ما قلنا فإنه يوقع الصاحب ولا محالة تحت أمرين قد أعادهم الله تعالى منها، كلاهما ضلال وفسق وهما:

١- إما المجاهرة بخلاف النبي ﷺ، وهذا لا يحل لأحد، ولا يحل أن يُظن بهم.

٢- وإما أن يكون عندهم علم أو جب عليهم مخالفة ما رروا، فما هم في حل أن يكتموا عنا ويحدثوا بالمنسوخ، ويكتموا عنا الناسخ وهذه الصفة كفر من فاعلها وتلبس في الدين ولا ينسبُ هذا إليهم إلا زائع القلب، أو جاهل أعمى القلب.

وصح قولنا والحمد لله، ولا سبيل إلى وجه ثالث أصلاً إلا أن يكونوا نسوا حينئذ بعض ما قد رووه قبل ذلك، فهذا ممكن أيضاً.

فإن كانوا تأولوا فالتأويل منهم - رضي الله عنهم - ظن، وروايتهم عن النبي ﷺ يقين، ولا يحل لمسلم أن يترك اليقين للظن فارتفع الإشكال جملة في هذا الباب. والحمد لله رب العالمين.

مسألة ١٩- فضل الصحاب ليس بموجب تقليده

[م ١/٥٣]

ومن ترك القرآن ، أو ما صح عن رسول الله ﷺ لقول صاحب، أو غيره، سواء كان ذلك راوي الخبر، أو غيره فقد ترك ما أمره الله تعالى باتباعه لقول من لم يأمره الله تعالى قطُّ بطاعته ولا باتباعه، وهذا خلاف لأمر الله تعالى، وليس فضل الصحاب عند الله بموجب تقليد قوله وتأويله؛ لأن الله تعالى لم يأمر بذلك، لكن بموجب تعظيمه ومحبته وقبول روايته فقط؛ لأن هذا هو الذي أوجبه الله تعالى.

مسألة ٢٠- سب الصحابة جرحاً

[ح ١/١٤٩]

من قامت عليه حجة من نص أو إجماع فتماذى ولم يرجع فهو فاسق، وكذلك القول فيمن خالف حديث النبي ﷺ لتقليد أو قياس - ولا فرق - أو من سب أحد الصحابة - رضي الله عنهم - فإن ذلك عصبية والعصبية فسق.

إلا أن يكون من الجهل بحيث لم تقم عليه حجة النص بفضلهم والنهي عن سبهم فهذا لا يقدح سبهم في دينه أصلاً، ولا ما هو أعظم من سبهم، لكن حكمه أن يُعَلَّم ويُعرَّف ، فإن تماذى فهو فاسق، وإن عاند في ذلك الله تعالى أو رسوله ﷺ فهو كافر مشرك، ولو أن امراً بدّل القرآن مخطئاً جاهلاً، أو صلى لغير القبلة كذلك، ما قدح ذلك في دينه عند أحد من أهل الإسلام، حتى تقوم عليه الحجة بذلك فإن تماذى فهو فاسق وإن عاند الله ورسوله ﷺ فهو كافر مشرك.

مسألة-٢١- سكوت الصحابي

[م ٤٥٣/١٠]

قال ابن حزم: وأما نحن، فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ، ومثل هذه الرواية - يقصد رواية معينة - ليست إجماعاً؛ لأنه قد يسكت الصحابي لبعض المعاني، وقد يغيب النفر منهم؛ ولا إجماع إلا ما يتقن أن كل واحد منهم عَلِمَ به ودان به كالصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان وسائر الشرائع التي قد تيقننا إجماعهم عليها.

مسألة-٢٢- ليس كل قول للصحابي نعهده إسناداً

[ح ٧٢/٢]

وإذا قال الصحابي: السُّنَّةُ كذا وأمرنا بكذا، فليس هذا إسناداً، ولا يُقْطَعُ على أنه عن النبي ﷺ ولا يُنسَبُ إلى أحدٍ قول لم يُرَوَّ أنه قاله، ولم يَقم برهان على أنه قاله وقد جاء عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - أنه قال: كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ؛ حتى نهانا عمر؛ فانتبهينا.

وقد قال بعضهم: السُّنَّةُ كذا، وإنما يعني ذلك أن السُّنَّةَ عنده على ما أذاه إليه اجتهاده، فمن ذلك [حديث البخاري] عن سالم بن عبد الله قال: كان ابن عمر يقول: أليس حسبكم سُنَّةُ نبيكم ﷺ، إن حُبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حلَّ من كل شيء حتى يحج عامًا قابلاً فيهدي أو يصوم إن لم يجد هديًا.

قال ابن حزم: ولا خلاف بين أحد من الأمة كلها أن النبي ﷺ إذ صُدَّ عن البيت لم يطف به، ولا بالصفا والمروة، بل أحلَّ حيث كان بالحديبية ولا مزيد.

وهذا الذي ذكره ابن عمر لم يقع قطُّ لرسول الله ﷺ، وذكر أمثلة أخرى منها كما في البخاري، عن طلحة قال: صليتُ خلف ابن عباس على جنازة فقراً بفاتحة الكتاب قال: لتعلموا أنها سنة [وطلحة هذا هو ابن عبد الله بن عوف].

قال ابن حزم: فلماً وجدنا ذلك منصوفاً عنهم، لم يحل لنا أن ننسب إلى النبي ﷺ شيئاً لا نعلمه، فنكون قد دخلنا في نهى الله - عز وجل - إذ يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] فَمَنْ أَدَّ عَلَى هَذَا فَهُوَ قَلِيلُ الْوَرَعِ حَاكِمٌ بِالظَّنِّ، وَالظَّنُّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً.

وهذا مذهب أهل الصدر الأول، كما في أبي داود عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - قالت: استحيضت امرأة على عهد رسول الله ﷺ فأمرت أن تُعَجَّلَ الْعَصْرُ وتؤخر الظهر وتغتسل لهما غسلًا، وأن تؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لهما غسلًا وتغتسل لصلاة الصبح غسلًا فقلت لعبد الرحمن: أعن النبي ﷺ؟

قال: لا أحدثك عن النبي ﷺ بشيء.

قال ابن حزم: فهذا عبد الرحمن وهو ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يحكي أنها أمرت في عهد النبي ﷺ ولم يستجز أن يقول: ومن يأمر بهذا إلا النبي ﷺ لا سيما في حياته - عليه السلام - وإنما أقدم على القطع في هذا من قل فهمه ورق ورعه واشتغل بالقياسات الفاسدة عن مراعاة حديث النبي ﷺ وألفاظ القرآن، وبعد كلام قال: ونحن نجد أنهم - رضي الله عنهم - قالوا: بكل ما ذكرنا بأرائهم ورسول الله ﷺ حي وبعد موته.

فقد قالت طائفة من الصحابة: حبط عمل عامر بن الأكوع، إذ ضرب نفسه بسيفه في الحرب، فكذب النبي ﷺ ذلك.

وعمر قد قال: دعني أضرب عنق حاطب فقد نافق، فأبطل رسول الله ﷺ قوله

ذلك، وفي قول عمر الذي ذكرنا:

إيجاب شرع في ضرب عنق امرئ مسلم، وإخبار بغيب في أنه مناقق، ومثل هذا كثير، وكل هذا فقد يقوله المرء مجتهدًا متأولاً ومستعظماً لما يرى، فمخطئ ومصيب.

مسألة-٢٣- جهالة لا تضر

[م ٩٢ / ٥] عن حديث فيه: عن أبي عمير بن أنس بن مالك، عن عمومة من أصحاب النبي ﷺ.

فقال ابن حزم: وأبو عمير مقطوع على أنه لا يخفى عليه من أعمامه من صحبته ممن لم تصح صحبته، وإنما يكون هذا علة عن يمكن أن يخفى هذا، فالصحابية كلهم عدول - رضي الله عنهم - لثناء الله تعالى عليهم.

مبحث ما دون الصحابة

مسألة ٢٤- التابعون ومن بعدهم

[ح ٩١ / ٥]

وأما التابعون ومن بعدهم، فإنها لنا ظاهر أحوالهم، إذ لا شهادة من الله تعالى لأحد منهم بالنجاة وليس كل التابعين فمن بعدهم عدلاً، فإنها يراعى أحوالهم، فمن ظهر منه الفضل والعلم فهو مقبول النقل.

مسألة ٢٥- ترك التابع لما روي ليس حجة في ترك السنن

[م ١١٦ / ٧]

قال ابن حزم: سمعناكم تقبلون هذا في الصحاب إذا روى الخبر وخالفه، فأنكرناه...! حتى أتيتم بالآبدة!!!

إذ جعلتم ترك التابع لما روى حجة في ترك السنن، وهذا إن أدرجتموه بلغ إلينا وإلى من بعدنا، فصار كل من بلغه حديث عن النبي ﷺ فتركه كائناً من كان من الناس حجة في رد السنن وهذا حكم إبليس اللعين، وما أمرنا الله تعالى باتباع رأي من ذكرتم، إنما أمرنا باتباع روايتهم؛ لأنهم ثقات عدول، وليسوا معصومين من الخطأ في الرأي.

مسألة ٢٦- لماذا يسكت التابعي عن ذكر الصحابي وهو شرف عظيم؟

[ح ٣ / ٢]

قال ابن حزم: ولقاء التابع لرجل من أصاغر الصحابة شرف وفخر عظيم، فلأبي: معنى يسكت عن تسميته لو كان ممن جُهدت صحبته؟؟؟

ولا يخلو سكوته عنه من أحد وجهين:

- ١- إما أنه لم يعرف من هو، ولا عرف صحة دعواه الصحبة.
- ٢- أو لأنه كان من بعض من ذكرنا - ذكر بسنده إلى مسلم - عن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنه - وكان خال ولد عطاء. قال أرسلتني أسماء إلى عبد الله بن عمر فقالت: بلغني أنك مُحَرَّم، أشياء ثلاثة:
- العَلَم في الثوب.
- وميثة الأرجوان، [لبدة الفرس، عن أبي عبيد/ المياثر التي جاء فيها النهي كانت من مراكب الأعاجم من ديباج أو حرير] [والأرجوان - معرب - وهو الأحمر شديد الحمرة].
- وصوم رجب كله.

فأنكر ابن عمر أن يكون حَرَم شيئاً من ذلك.

فهذه أسماء وهي صاحبة من قدماء الصحابة وذوات الفضل منهم، فقد حدثها بالكذبة من شغل بالها حديثه عن ابن عمر حتى استبرأت ذلك فصَحَّ كذب ذلك المخبر.

وقد ذُكر عن ابن سيرين في أمر طلاق ابن عمر امرأته على عهد رسول الله ﷺ نحو ذلك، فواجب على كل أحد أن لا يقبل إلا من عُرِف اسمه، وعُرِف عدالته وحفظه.

اقسام الأخبار عن الله تعالى مسألة - ٢٧ - خبر التواتر (حده)

[ح/١٠٤ و ١٠٧]

وجدنا الأخبار تقسم إلى قسمين:

١) خبر تواتر: وهو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبي ﷺ .
وقد ذكر اختلافًا عريضًا في حد التواتر.. ثم ردها كلها واختار حدًا خاصًا به
فقال:

ولكننا نقول: إذا جاء اثنان فأكثر من ذلك، وقد تيقنا أنهما لم يلتقيا، ولا دسسا،
ولا كانت لهما رغبة فيما أخبرا به، ولا رهبة منه، ولم يعلم أحدهما بالآخر، فحدث
كل واحد منهما مفترقا عن صاحبه بحديث طويل، لا يمكن أن يتفق خاطر اثنين
على توليد مثله، وذكر كل واحد منهما مشاهدة، أو لقاء لجماعة شاهدت، أو أخبرت
عن مثلها بأنها شاهدت؛ فهو خبر صدق يضطر - بلا شك - من سمعه إلى تصديقه
ويقطع على غيبه.

وهذا الذي قلنا يعلمه حسا من تدبره ورعاه فيما يَرده كل يوم من أخبار زمانه
من موت أو ولادة أو نكاح أو عزل أو ولاية أو وقعة، وغير ذلك، وإنما خفي ما
ذكرنا على من خفي عليه؛ لقلّة مراعاته ما يمرُّ به، ولو أنك تكلف إنسانا واحدا
اختراع حديث طويل كاذبٍ لقدر عليه يُعلم ذلك بضرورة المشاهدة.

فلو أدخلت اثنين في بيتين لا يلتقيان، وكلّفت كل واحد منهما توليد حديث
كاذب، لما جاز بوجه من الوجوه أن يتفقا فيه من أوله إلى آخره، هذا ما لا سبيل إليه
بوجه من الوجوه أصلاً.

وقد يقع في الندرة التي لم نكد نشاهدها اتفاق الخواطر على الكلمات اليسيرة

والكلمتين... ونحو ذلك.

والذي شاهدنا اتفاق شاعرين في نصف بيت، شاهدنا ذلك مرتين من عمرنا فقط وأخبرني - من لا أثق به - أن خاطره وافق خاطر شاعر آخر في بيت كامل واحد، ولست أعلم ذلك صحيحًا.

وأما الذي لا أشك فيه وهو ممتنع في العقل، فاتفاقهما في قصيدة بل في بيتين فصاعدًا.

والشعر نوع من أنواع الكلام، ولكل كلام تأليف ما، والذي ذكره المتكلمون في الأشعار من الفصل الذي سموه الموارد، وذكروا أن خواطر شعراء اتفقت في عدة أبيات؛ فأحاديث مفتعلة لا تصح أصلاً ولا تتصل، وما هي إلا سرقات وغارات من بعض الشعراء على بعض.

وقد يضطر خبر الواحد إلى العلم بصحته، إلا أن اضطراره ليس بمطرد ولا في كل وقت، ولكن على قدر ما يتهيأ.

[وقال أيضًا في الفصل ١ / ٤٢]:

إنه لا يمكن أن يحكي أحد خبرًا كاذبًا طويلًا فيأتي من لم يسمعه فيحكي ذلك الخبر بعينه، كما هو لا يزيد فيه ولا يتقص، إذ لو أمكن ذلك لكان الحاكي مثل ذلك الخبر عالمًا بالغيب؛ لأن هذا هو علم الغيب نفسه، وهو الإخبار عما لا يعلم المخبر عنه بما هو عليه، فإذا ذلك كذلك بلا شك فكل ما نقله من الأخبار اثنان فصاعدًا مفترقان قد أيقنا أنهما لم يجتمعا ولا تشاعرا، فلم يختلفا فيه، وبالضرورة يُعلم أنه حق متيقن مقطوع به على غيبه، وبهذا علمنا صحة موت من مات وولادة من ولد، وعزل من عزل، وولاية من ولي، ومرض من مرض، وإفاقة من أفاق، ونكبة من نكبة، والبلاد الغائبة عنا، والوقائع والملوك، والأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ودياناتهم والعلماء وأقوالهم، والفلاسفة وحكمهم، لا شك عند أحد يوفي عقله حقه في شيء مما نقل من ذلك مما ذكرنا. وبالله تعالى التوفيق.

مسألة - ٢٨ - وجوب الطاعة للمتواتر

قال المؤلف [كما في النبذة ص ٢٦]:

فأما القرآن فمنقول نقل الكواف والتواتر، وأما السُّنة:

فمنها: ما جاء متواتراً.

ومنها: خبر الأحاد العدل عن مثله، وقد يقع فيه العدل عن العدلين وعن الثلاثة، والثلاثة عن الواحد.. وهذا كثير. وهو صحيح مُسلم موجود حيث طُلب.

فأما ما نقل نقل الكواف فلا يختلف اثنان من المسلمين في وجوب الطاعة له، وإن كان بعضهم قد خالف في تفصيل ذلك، فنقلوا قولهم وأخطأوا بيقين.

مسألة - ٢٩ - خبر الفرد

(حدو)

[النبذة/ ٢٧] [وهو ما قاله أثناء الكلام عن وجوب الطاعة للمتواتر حيث

قال]:

ومنها: خبر الأحاد العدل عن مثله، وقد يقع فيه العدل عن العدلين وعن الثلاثة، والثلاثة عن الواحد. وهذا كثير، وهو صحيح مُسلم موجود حيث طُلب.

[براهين ذلك من الشرع وضرورة العقل]

[ح ١٠٨/١ - ١١٤] [وانظر مسألة رقم ٣٣ فيما يأتي]

والبرهان على صحة وجوب قبوله: قول الله - عز وجل - ﴿قُلُوبًا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ

تَحذُرُونَ ﴿التوبة: ١٢٢﴾.

فأوجب الله -تعالى- على كل فرقة قبول نذارة النافر منها بأمره النافر بالتفقه وبالنذارة، وَمَنْ أَمَرَهُ اللهُ تَعَالَى بِالتَّفْقِهِ فِي الدِّينِ وَإِنذَارِ قَوْمِهِ، فَقَدْ انطوى في هذا الأمر إيجاب قبول نذارته على من أمره بإنذارهم، و (الطائفة) في لغة العرب -التي بها خوطينا- يقع على الواحد فصاعداً، وطائفة من الشيء: بمعنى بعضه، هذا ما لا خلاف بين أهل اللغة فيه.

وبرهان آخر: وهو أن رسول الله ﷺ بعث رسولاً إلى كل ملك من ملوك الأرض المجاورين لبلاد العرب، وقد اعترض بعض من يخالفنا في ذلك بأن قال: إن الرفاق والتجار وردوا بأمر النبي ﷺ، فلم يقتصر بذلك على الرسول وحده.

قال [ابن حزم]: وهذا شغب وتمويه لا يجوز إلا على ضعيف، ونحن لا نشك أن النبي ﷺ لم يقتصر بالرسول المذكورين على الإخبار بظهوره ومعجزاته المنقولة بخبر الرفاق والسُّفَّار، بل أمرهم بتعليم من أسلم شرائع الإسلام ومسائل العبادات والأحكام، ليس شيء من ذلك منقولاً على السنة الرفاق والسُّفَّار، وبعثة هؤلاء الرسل مشهورة بلا خلاف، منقولة نقل الكواف.

فقد أزم النبي ﷺ كل ملك ورعيته قبول ما أخبرهم به الرسول الموجه نحوهم من شرائع دينهم.

قال [ابن حزم]: وكذلك بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى الجند [موضع باليمن] وجهات من اليمن، وأبا موسى إلى جهة أخرى، وهي (زيد) وغيرها، وأبا بكر على الموسم مقيماً للناس حجهم، وأبا عبيدة إلى نجران، وعلياً قاضياً إلى اليمن، وكل من هؤلاء مضى إلى جهة ما، معلماً لهم شرائع الإسلام، وكذلك بعث أميراً إلى كل جهة أسلمت، بعدت منه أو قربت، كأقصى اليمن والبحرين وسائر الجهات والأحياء والقبائل التي أسلمت، بعث إلى كل طائفة رجلاً معلماً لهم دينهم، ومعلماً لهم

القرآن، ومفتيًا لهم في أحكام دينهم، وقاضيًا فيما وقع بينهم، وناقلًا إليهم ما يلزمهم عن الله -تعالى- ورسوله ﷺ وهم مأمورون بقبول ما يخبرونهم به عن نبيهم ﷺ.

وبعثة هؤلاء المذكورين مشهورة بنقل التواتر من كافر ومؤمن لا يشك فيها أحد من العلماء ولا من المسلمين، ولا في أن بعثتهم إنما كانت لما ذكرنا من المحال الباطل الممتنع أن يبعث إليهم رسول الله ﷺ من لا تقوم عليهم الحجة بتبليغه، ومن لا يلزمهم قبول ما علموه من القرآن وأحكام الدين، وما أفتوهم به في الشريعة، ومن لا يجب عليهم الانقياد لما أخبروهم به من كل ذلك عن رسول الله ﷺ إذ لو كان ذلك لكانت بعثته لهم فضولاً، ولكان -عليه السلام- قائلاً للمسلمين: بعثت إليكم من لا يجب عليكم أن تقبلوا منه ما بلغكم عني، ومن حكمكم أن لا تلتفتوا إلى ما نقل إليكم عني، وأن لا تسمعوا منه ما أخبركم به عني، ومن قال بهذا فقد فارق الإسلام.

وكذلك من نشأ في قرية أو مدينة ليس بها إلا مقرئ واحد، أو محدث واحد أو مفت واحد، فنقول لمن خالفنا: ماذا تقولون؟

أيلزمه إذا قرأ القرآن على ذلك المقرئ أن يؤمن بما أقرأه، وأن يصدق بأنه كلام الله -تعالى- ويثبت على ذلك، أم عليه أن يشك ولا يصدق بأنه كلام الله -عز وجل-؟

فإن قالوا: يلزمه الإقرار بأنه كلام الله -تعالى-.

قلنا: صدقتم، فأبي فرق بين نقلهم للقرآن وبين نقلهم لسائر السنن؟، وكلاهما من عند الله -تعالى-، وكلاهما فرض قبوله.

وإن قالوا: عليه أن يشك فيه حتى يلقي الكواف، أتوا بعظيمة في الدين.

ونسألهم حينئذ فيمن لقي من ذلك اثنين أو ثلاثة أو أربعة، فلا بد لهم من حيد

يقفون عنده من العدد؟

فيكون قولهم سخرتاً وباطلاً، ودعوى بلا برهان. أو يحيلوا على معدوم فيما لا يصح على قولهم قبول القرآن والدين إلا به، وفي هذا إبطال الدين والقرآن جملة والمنع من اعتقادهما، ونعوذ بالله من هذا.

وهكذا القول في وجوب طاعة من أخذ عن أولئك الرسل قرآناً أو سنةً ويبلغ ذلك إلى غيره، ولأنها بلادٌ واسعة لا سبيل لكل واحد من أولئك الرسل إلى لقاء جميعهم من رجل وامرأة لكن يبلغ، ويبلغ من بلغه هو وهكذا أبداً، لثلا يقول جاهل: هذا خصوص لأولئك الرسل، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ [الحجرات: ٦].

قال [ابن حزم]: لا يخلو النافر للفقهاء في الدين من أن يكون عدلاً، أو فاسقاً، ولا سبيل إلى قسم ثالث، فإن كان فاسقاً فقد أمرنا بالتبيين في أمره وخبره من غير جهته، فأوجب ذلك سقوط قبوله، فلم يبق إلا العدل، فكان هو المأمور بقبول نذارته.

قال [ابن حزم]: وقد تَوَهَّم مَنْ لا يعلم أننا أوجبنا قبول خبر العدل من قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ [الحجرات: ٦] فقط.

قال [ابن حزم]: وقد أغفل من تأول علينا ذلك ولو لم تكن إلا هذه الآية وحدها، لما كان فيها ما يدل على قبول خبر العدل ولا على المنع من قبوله، بل إنما منع فيها من قبول خبر الفاسق فقط، وكان يبقى خبر العدل موقوفاً على دليله، ولكن لما استفاضت هذه الآية التي فيها المنع من قبول خبر الفاسق إلى الآية التي فيها قبول نذارة النافر للفقهاء، صارتا مقدمتين أنتجتا قبول خبر الواحد العدل دون الفاسق بضرورة البرهان. وبالله تعالى التوفيق.

قال [ابن حزم]: وقد أوجب الله -تعالى- على كل طائفة إنذار قومها، وأوجب على قومها قبول نذارتهم بقوله تعالى: ﴿وَلْيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]: فقد حذر -تعالى- من مخالفة نذارة الطائفة - والطائفة في اللغة تقع على بعض الشيء - ولا يختلف اثنان من المسلمين في أن مسلماً ثقة لو دخل أرض الكفر فدعا قومًا إلى الإسلام وتلا عليهم القرآن وعلمهم الشرائع لكان لازماً لهم قبوله، ولكانت الحجة عليهم بذلك قائمة، وكذلك لو بعث الخليفة أو الأمير رسولاً إلى ملك من ملوك الكفر، أو إلى أمة من أمم الكفر، يدعوهم إلى الإسلام ويعلمهم القرآن وشرائع الدين، ولا فرق.

وما قال قطُّ مسلم: إنه كان حكم أهل اليمن أن يقولوا لمعاذ ولمن بعثه -عليه السلام- إلى كل ناحية معلماً ومفتياً ومقرئاً: نعم أنت رسولُ رسول الله ﷺ، وعقد الإيمان حق عندنا، ولكن ما أفتيتنا به وعلمتناه من أحكام الصلاة، ونوازل الزكاة، وسائر الديانة عن النبي ﷺ وما أقرأتنا من القرآن عنه -عليه السلام- فلا نقبل منك ولا نأخذ عنك؛ لأن الكذب جائز عليك، ومتوهم منك، حتى يأتينا ذلك كواف وتواتر.

بل لو قالوا ذلك لكانوا غير مسلمين.

وكذلك لا يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ إنما بعث من بعث من رسله إلى الآفاق لينقلوا إليهم عنه القرآن، والسنن وشرائع الدين، وأنه -عليه السلام- لم يبعثهم إليهم ليشرعوا لهم ديناً لم يأت هو به عن الله -تعالى-.

فصح بهذا كله أن كل ما نقله الثقة عن الثقة مبلغاً إلى رسول الله ﷺ من قرآن أو سنة ففرض قبوله والإقرار به والتصديق به واعتقاده والتدين به.

وأن كل ما صحح عن صاحب أو تابع أو من دونهم من قراءة لم تُسند إلى النبي ﷺ، أو من فتيا لم تُسند إليه ﷺ، فلا يحل قبول شيء من ذلك؛ لأنه لم يوجهه الله -

تعالى- ولا رسوله ﷺ وكل ذلك، قد صح عن الواحد بعد الواحد من الصحابة والتابعين، وليس فضهلم بموجب قبول آرائهم، ولا بمانع أن يهوما فيما قالوه بظنهم، لكن فضهلم معفً على كل خطأ كان منهم، وراجع به، وموجب تعظيمهم وحبهم.. وبالله تعالى التوفيق.

وبرهان آخر: وهو أنه قد صحَّ يقينًا وعلم ضرورة أن جميع الصحابة، أولهم عن آخرهم قد اتفقوا دون خلاف من أحد منهم ولا من أحد من التابعين الذين كانوا في عصرهم، على أن كل أحدٍ منهم كان إذا نزلت به النازلة سأل الصحاب عنها وأخذ بقوله فيها، وإنما كانوا يسألونه عما أوجه النبي ﷺ عن الله -تعالى- فى الدين فى هذه القصة، ولم يسأل قطُّ أحد منهم إحداث شرع فى الدين لم يأذن به الله تعالى، وهكذا كل من بعدهم، جيلًا فجيلًا لا تحاشي أحدًا، ولا خلاف بين مؤمن ولا كافر قطعًا فى أن كل صاحب، وكل تابع سأله مستفتً عن نازلة فى الدين، فإنه لم يقل له قطُّ: لا يجوز لك أن تعمل بما أخبرتك به عن رسول الله ﷺ حتى يُجبرك بذلك الكواف، كما قالوا لهم فىما أخبروا به: أنه رأى منهم فلم يلزموهم قبوله.

فإن قيل: فاجعل هذه الحجة نفسها حجة فى قبول المرسل.

قلنا: ليس كذلك؛ لأنه لم يصح الإجماع قطُّ، لا قديماً ولا حديثاً على قبول المرسل، بل فى التابعين من لم يقبله: كالزهري، وغيره، يسألون من أخبرهم عنم أخبرهم حتى يبلغوه إلى النبي ﷺ، وإنما سقط ذلك عنم ليس فى قوته فهم الإسناد ومعرفته فقط.

وقد قال الزهري لأهل الشام: (ما لي أرى أحاديثكم لا خطم لها ولا أزمة) فصاروا حينئذ إلى قوله.

وغير الزهري أيضاً كثير، فصح بهذا إجماع الأمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، وأيضاً فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة

عن النبي ﷺ، يجري على ذلك كل فرقة في علمها: كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية، حتى حَدَّثَ متكلموا المعتزلة بعد المائة من التأريخ فخالقوا الإجماع في ذلك، ولقد كان عمرو بن عبيد يتدين بما يروي عن الحسن ويفتي به، وهذا أمر لا يجهله من له أقل علم.

وبرهان آخر: وهو أن كل عدد محصور فالتواطؤ جائز عليهم ويمكن منهم، ولا خلاف بين كل ذي علم بشيء من أخبار الدنيا مؤمنهم وكافرهم، أن النبي ﷺ كان بالمدينة وأصحابه -رضي الله عنهم- مشاغل في المعاش وتعدّر القوت عليهم؛ لجهد العيش بالحجاز. وأنه -عليه السلام-: كان يفتي بالفتيا ويحكم بالحكم بحضرة من حضره من أصحابه فقط.

وأن الحجة إنما قامت على سائر من لم يحضره -عليه السلام- بنقل من حضره وهم واحد أو اثنان، وفي الجملة عدد لا يمتنع من مثلهم التواطؤ عند خصومنا.

فإذ جميع الشرائع -إلا الأقل منها- راجعة إلى هذه الصفة من النقل، وقد صح الإجماع من الصدر الأول كلهم، نعم ومن بعدهم على قبول خبر الواحد؛ لأنها كلها راجعة إليه وإلى ما كان في معناه، وهذا برهان ضروري وبالله -تعالى- التوفيق.

وبالضرورة نعلم أن النبي ﷺ لم يكن إذا أفتى بالفتيا أو حكم بالحكم يجمع لذلك جميع مَنْ بالمدينة، وهذا ما لا شك فيه لكنه -عليه السلام- كان يقتصر على مَنْ بحضرته ويرى أن الحجة بمن يحضره قائمة على من غاب، وهذا ما لا يقدر على دفعه ذو حس سليم وبالله -تعالى- التوفيق.

مسألة - ٢٠ - خبر الواحد العدل هل يوجب العلم مع العمل ،
أو العمل دون العلم؟

[ح ١١٩ / ١ - ١٢٧]

إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً، وبهذا نقول [وانظر أيضاً المحلى ١ / ٥٢]، [وهناك من يقول]: إن خبر الواحد لا يوجب العلم، ومعنى هذا [عندهم] أنه قد يمكن أن يكون كذباً أو موهوماً فيه، [وقالوا]: إنه يوجب العمل، واحتج [القائلون بذلك] بأن هذه صفة كل خبر واحد في جواز الكذب وتعتمده وإمكان السهو فيه وإن لم يتعمد الكذب.

قال [ابن حزم]: أما احتجاج من احتج بأن صفة كل خبر واحد هي أنه يجوز عليه الكذب والوهم فهو كما قالوا، إلا أن يأتي برهان حسي ضروري، أو برهان منقول نقلاً يوجب العلم من نص ضروري على أن الله تعالى قد برأ بعض الأخبار من ذلك فيخرج بدليله عن أن يجوز فيه الكذب والوهم.

إن خبر الواحد العدل المتصل إلى رسول الله ﷺ في أحكام الشريعة يوجب، العلم، ولا يجوز فيه البتة الكذب ولا الوهم.

قال الله - عز وجل - عن نبيه ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤] وقال تعالى أمراً لنبيه - عليه الصلاة والسلام أن يقول: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠] وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وقال تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فصح أن كلام رسول الله ﷺ - كله في الدين -، وحي من عند الله - عز وجل - لا شك في ذلك. ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله - تعالى - فهو ذكر منزل، فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه، وأن لا يحرف منه شيء أبداً

تحريفاً لا يأتي البيان ببطلانه إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالى كذباً وضمانه خائساً، وهذا لا يخطر ببال على ذي مسكة عقل، فوجب أن الدين الذي أتانا به محمد ﷺ محفوظ بتولي الله - تعالى - حفظه، - مبلغ كما هو - إلى كل من طلبه ممن يأتي أبداً إلى انقضاء الدنيا.

قال تعالى: ﴿لَا نُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] فإذا ذلك كذلك فبالضرورة ندرى أنه لا سبيل ألبتة إلى ضياع شيء، قال رسول الله ﷺ في الدين، ولا سبيل ألبتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطاً لا يتميز عن أحد من الناس بيقين. إذ لو جاز ذلك لكان الذكر غير محفوظ وكان قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] كذباً ووعداً مخلفاً، وهذا لا يقوله مسلم.

فإن قال قائل: إنما عني - تعالى - بذلك القرآن وحده فهو الذي ضمن تعالى حفظه لا سائر الوحي الذي ليس قرآناً!

قلنا له وبالله تعالى التوفيق: هذه دعوى كاذبة مجردة عن البرهان، وتخصيص للذكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤] فصح أن من لا برهان له على دعواه، فليس بصادق فيها، والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه ﷺ من قرآن أو من السنة وحي يبين بها القرآن، وأيضاً فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فصح أنه ﷺ مأمور ببيان القرآن للناس؛ وفي القرآن مجمل كثير: كالصلاة والزكاة والحج... وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزما الله - تعالى - فيه بلفظه، لكن ببيان رسول الله ﷺ.

فإذا كان بيانه ﷺ لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه، فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه.

فإذا لم ندر مراد الله - تعالى - منها، فما أخطأ فيه المخطئ، أو تعمد فيه الكذب

الكاذب - ومعاذ الله من هذا - وأيضًا فنقول لمن قال: إن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغًا إلى النبي ﷺ لا يوجب العلم، وأنه يجوز فيه الكذب والوهم وأنه غير مضمون الحفظ.

أخبرونا: هل يمكن عندكم أن تكون شريعة فرض، أو تحريم أتى بها رسول الله ﷺ ومات وهي باقية لازمة للمسلمين غير منسوخة فجُهلَت حتى لا يعلمها علم اليقين أحد من أهل الإسلام في العالم أبدًا؟

وهل يمكن عندكم أن يكون حكم موضوع بالكذب أو بخطأ بالوهم قد جاز ومضى واختلط بأحكام الشريعة اختلاطًا لا يجوز أن يميزه أحد من أهل الإسلام في العالم أبدًا؟

أم لا يمكن عندكم شيء من هذين الوجهين؟

فإن قالوا: لا يمكنان أبدًا بل قد أمنا ذلك، صاروا إلى قولنا وقطعوا أن كل خبر رواه الثقة عن الثقة مسندًا إلى رسول الله ﷺ في الديانة، فإنه حق قد قاله ﷺ كما هو، وأنه يوجب العلم به ونقطع بصحته.

ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع، أو موهوم فيه لم يقله رسول الله ﷺ قطُّ اختلاطًا لا يميز الباطل فيه من الحق أبدًا.

وإن قالوا: بل كل ذلك ممكن. كانوا قد حكموا بأن الدين -دين الإسلام- قد فسد وبطل أكثره واختلط ما أمر الله -تعالى- به مع ما لم يأمر به اختلاطًا لا يميزه أحد أبدًا.

ولأنهم لا يدرون أبدًا ما أمرهم به الله -تعالى- مما لم يأمرهم به، ولا ما وضعه الكاذبون والمستخفون مما جاء به رسول الله ﷺ إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث، والذي لا يغني من الحق شيئًا، وهذا انسلاخ من الإسلام، وهدم للدين، وتشكيك

في الشرائع.

ثم نقول لهم: أخبرونا إن كان ذلك كله ممكناً عندكم، [ح ١/١٢٣].

فهل أمركم الله -تعالى- بالعمل بها رواه الثقات مسنداً إلى رسول الله ﷺ، أو لم يأمركم بالعمل به؟ ولا بد من أحدهما.

فإن قالوا: لم يأمرنا الله -تعالى- بذلك، لحقوا بالمعتزلة، وسيأتي جوابهم على هذا القول إن شاء الله -تعالى-.

وإن قالوا بل أمرنا الله -تعالى- بالعمل بذلك.

قلنا لهم: فقد قلتُم أن الله -تعالى- أمركم بالعمل في دينه بما لم يأمركم به مما وضعه الكذابون وأخطأ فيه الواهمون، وأمركم بأن تنسبوا إليه -تعالى- وإلى نبيه ﷺ ما لم يأتكم به قط، وما لم يقله الله تعالى قط، ولا رسوله ﷺ.

وهذا قطع بأنه -عز وجل- أمر بالكذب عليه، وافترض العمل الباطل، وبما ليس من الدين، وبما شرع الكذابون مما لم يأذن به الله تعالى وهذا عظيم جداً لا يستجيز القول به مسلم.

ثم نسأهم عما قالوا: إنه ممكن من سقوط بعض ما قاله رسول الله من الحكم في الدين بإيجاب أو تحريم حتى لا يوجد عند أحد، هل بقي علينا العمل به أم سقط عنا؟ ولا بد من أحدهما:

فإن قالوا: بل هو باق علينا.

قلنا لهم: كيف يلزمنا العمل بما لا ندري وبما لم يبلغنا ولا يبلغنا أبداً، وهذا هو تحميل الإصر والخرج والعسر، الذي قد أمَّتنا الله -تعالى- منه.

وإن قالوا: بل سقط عنا العمل به.

قلنا لهم: فقد أجزتم نسخ شرائع من شرائع الإسلام، مات رسول الله ﷺ وهي محكمة ثابتة لازمة.

فأخبرونا: من الذي نسخها وأبطلها، وقد مات رسول الله وهي لازمة لنا غير منسوخة؟

وهذا خلاف الإسلام، والخروج منه جملة.

فإن قالوا: لا يجوز أن يسقط حكم شريعة مات رسول الله ﷺ وهو لازم لنا ولم ينسخ.

قلنا لهم: فمن أين أجزتم هذا النوع من الحفظ في الشريعة ولم تجيزوا تمام الحفظ للشريعة في أن لا يختلط بها باطل لم يأمر الله -تعالى- به قط، اختلاطاً لا يتميز معه الحق الذي أمر الله -تعالى- به، من الباطل الذي لم يأمر به تعالى قط؟

وهذا لا مخلص لهم منه.

ولا فرق بين من منع من سقوط شريعة حق وأجاز اختلاطها بالباطل، وبين من منع من اختلاط الحق في الشريعة بالباطل، وأجاز سقوط شريعة حق.

وكل هذا باطل لا يجوز ألبتة، وممتنع قد أمنا كونه.. والله الحمد.

وإذا صح هذا فقد ثبت يقيناً: أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغاً إلى رسول الله ﷺ حق مقطوع به موجب للعمل والعلم معاً. [ح ١ / ١٢٤].

وأيضاً قال تعالى: ﴿الَّذِينَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وقد قال -تعالى-: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يُبَلِّغُ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ

رِسَالَتَهُ^٤ وَاللَّهُ يَعَصِمُكَ^٥ مِنَ النَّاسِ^٦ ﴿[المائدة: ٦٧].

فنسألهم: هل بين رسول الله ﷺ ما أنزل الله إليه أم لم يبين؟

وهل بلغ ما أنزل الله إليه أم لم يبلغ؟

ولابد من أحدهما، فمن قولهم: أنه ﷺ قد بلغ ما أنزل الله إليه وبينه للناس وأقام به الحجة على من بلغه.

فنسألهم: عن ذلك التبليغ وذلك البيان:

أهما باقيان عندنا وإلى يوم القيامة أم هما غير باقين؟

فإن قالوا: بل هما باقيان وإلى يوم القيامة رجعوا إلى قولنا وأقروا أن الحق من كل ما أنزل الله - تعالى - في الدين مبين مما لم ينزله، مبلغ إلينا وإلى يوم القيامة.

وهذا هو نص قولنا: في أن خبر الواحد العدل عن مثله مسندًا إلى رسول الله ﷺ حقٌ مقطوع على مغيبه موجب للعلم والعمل.

وإن قالوا: بل هما غير باقين، دخلوا في عظمة، وقطعوا بأن كثيرًا من الدين قد بطل، وأن التبليغ قد سقط في كثير من الشرائع، وأن تبين رسول الله ﷺ لكثير من الدين قد ذهب ذهابًا لا يوجد معه أبدًا [ح ١ / ١٢٥].

وأيضًا فإن الله تعالى قال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ^٧ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ^٨ بِغَيْرِ الْحَقِّ^٩ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا^{١٠} وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ^{١١}﴾ [الأعراف: ٣٣] وقال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ^{١٢} وَمَا تَهْوَى^{١٣} الْأَنْفُسُ^{١٤} وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ^{١٥} الْهُدَى^{١٦}﴾ [النجم: ٢٣] وقال تعالى ذامًا لقوم قالوا: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ^{١٧} وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي^{١٨} مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا^{١٩}﴾ [النجم: ٢٨] وقال تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ^{٢٠} إِلَّا ظَنًّا^{٢١} وَمَا نَحْنُ^{٢٢} بِمُستَقْبِينَ^{٢٣}﴾

[الجاثية ٣٢] وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقد صح أن الله تعالى افترض علينا العمل بخبر الواحد الثقة عن مثله مبلغاً إلى رسول الله، وأن نقول أمر رسول الله ﷺ بكذا، وقال ﷺ كذا وفعل ﷺ كذا، وحرّم القول في دينه بالظن، وحرّم تعالى أن نقول عليه إلا بعلم.

فلو كان الخبر المذكور يجوز فيه الكذب، أو الوهم لكان قد أمرنا الله -تعالى- بأن نقول عليه ما لا نعلم، ولكن -تعالى- قد أوجب علينا الحكم في الدين بالظن الذي لا نتيقنه؛ والذي هو الباطل الذي لا يغني من الحق شيئاً، والذي هو غير الهدى الذي جاءنا من عند الله تعالى.

وهذا هو الكذب والإفك والباطل الذي لا يحل القول به، والذي حرم الله تعالى علينا أن نقول به وبالتخرص المحرّم، فصح يقيناً أن الخبر المذكور حق مقطوع على غيبه، موجب للعلم والعمل معاً وبالله -تعالى- التوفيق.

وصار كل من يقول بإيجاب العمل بخبر الواحد، وأنه مع ذلك ظن لا يقطع بصحة غيبه، ولا يوجب العلم - قائلًا: بأن الله تعالى تعبّدنا أن نقول عليه -تعالى- ما ليس لنا به علم، وأن نحكم في ديننا بالظن الذي قد حرم علينا تعالى أن نحكم به في الدين، وهذا عظيم جدًّا، وأيضًا، فإن الله تعالى يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩] وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا

أَخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٢] قال [ابن حزم]: فنقول لمن جوز أن يكون ما أمر الله تعالى به نبيه ﷺ من بيان شريعة الإسلام لنا غير محفوظ، وأنه يجوز فيه التبديل، وأن يختلط بالكذب الموضوع اختلاطاً لا يتميز أبداً.

أخبرونا عن إكمال الله تعالى ديننا ورضاه الإسلام لنا ديناً، ومنعه تعالى من قبول كل دين حاشى الإسلام، أكل ذلك باق علينا ولنا إلى يوم القيامة؟

أم إنما كان ذلك الصحابة رضي الله عنهم فقط؟ أم لا للصحابة ولا لنا؟ ولا بد من أحد هذه الوجوه.

فإن قالوا: لا للصحابة ولا لنا.

كان قائل هذا القول كافراً لتكذيبه الله -تعالى- جهاراً، وهذا لا يقوله مسلم.

وإن قالوا: بل كل ذلك باق لنا إلى يوم القيامة، صاروا إلى قولنا ضرورة.

وصح أن شرائع الإسلام كلها كاملة والنعمة بذلك علينا تامة وأن دين الإسلام الذي ألزمنا الله تعالى إتباعه؛ لأنه هو الدين عنده -عز وجل-، متميز من غيره الذي لا يقبله الله تعالى من أحد، وأنا والله الحمد قد هدانا الله -تعالى- له، وأنا على يقين من أنه الحق وما عداه هو الباطل.

وهذا برهان ضروري قاطع على أن كل ما قاله رسول الله ﷺ في الدين، وفي بيان ما يلزمنا محفوظ لا يختلط به أبداً ما لم يكن منه.

وإن قالوا: بل كان ذلك للصحابة -رضي الله عنهم- وليس ذلك لنا ولا علينا، كانوا قد قالوا الباطل، وخصوصاً خطاب الله -تعالى- بدعوى كاذبة، إذ خطابه -تعالى- بالآيات التي ذكرنا -عموم لكل مسلم في الأبد، ولزمهم مع هذه العظيمة، أن دين الإسلام غير كامل عندنا، وأنه -تعالى- رضي لنا منه ما لم يبيته علينا، وألزمنا ما

لا ندري أين نجده، أو ألزمتنا ما لم ينزله، وافترض علينا اتباع ما كذبه الزنادقة والمستخفون ووضعوه على لسان رسوله ﷺ، أو وهم فيه الواهون مما لم يقله نبيه ﷺ.

وهذا ييقين ليس هو دين الإسلام، بل هو إبطال الإسلام جهازاً.

ولو كان هذا - وقد أمناً والله الحمد من أن يكون - لكان ديننا كدين اليهود والنصارى الذي أخبرنا الله - تعالى - أنهم كتبوا الكتاب وقالوا هو من عند الله.

قال [ابن حزم]: حاشا لله من هذا، بل قد وثقنا بأن الله تعالى صدق في قوله: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِاِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٢] وأنه - تعالى - قد هدانا للحق.

فصح يقيناً أن كل ما قاله ﷺ، فقد هدانا الله - تعالى - له، وأنه الحق المقطوع عليه، والعلم المتيقن الذي لا يمكن امتزاجه بالباطل أبداً.

مسألة - ٣١ - القطع بنقل الثقات

[ح ١ / ١٣٠]

فإن قالوا: فإنه يلزمكم أن تقولوا إن نَقَلَةَ الأخبار الشرعية التي قالها رسول الله ﷺ معصومون في نقلها، وأن كل واحد منهم معصوم في نقله من تعمد الكذب ووقوع الوهم منه؟

قلنا لهم: نعم هكذا نقول، وبهذا نقطع ونبت.

وكل عدل روى خبراً قاله رسول الله ﷺ في الدين، أو فعله ﷺ، فذلك الراوي معصوم من تعمد الكذب - مقطوع بذلك عند الله - تعالى - ومن جواز الوهم فيه عليه إلا ببيان وارد - ولا بد - من الله - تعالى - ببيان ما وهم فيه، كما فعل - تعالى - بنبيه ﷺ إذ سلم من ركعتين ومن ثلاث واهماً؛ لقيام البراهين التي قدمنا من حفظ جميع الشريعة وبيانها مما ليس منها.

مسألة - ٢٢ - فروق بين الشهادة وخبر الواحد

[ح ١ / ١٣١ - ١٣٣]

[انظر موضوع الوجوه التي يجرح بها الراوي [مسألة ٥٥] وموضوع الحديث الصحيح [مسألة ٥٦] فهي أيضًا تتطرق إلى مبحثنا هذا].

فإن قالوا: أنتم تقولون: إن الله - تعالى - أمرنا بالحكم بما شهد به العدل مع يمين الطالب، وبما شهد به العدلان فصاعدًا، وبما حلف عليه المدعى عليه، إذا لم يقيم المدعى بينة في إباحة الدماء المحرمة، والفروج المحرمة، والأبشار المحرمة، والأموال المحرمة، وكل ذلك بإقراركم ممكن أن يكون في باطن الأمر بخلاف ما شهد به الشاهد، وما حلف عليه الحالف، وهذا هو الحكم بالظن الذي أنكرتم علينا في قولنا في خبر الواحد ولا فرق.

قلنا لهم وبالله - تعالى - التوفيق: بين الأمرين فروق واضحة كوضوح الشمس.

أحدها: إن الله تعالى قد تكفل بحفظ الدين وإكماله، وتبينه من الغي، وبما ليس منه، ولم يتكفل - تعالى - قطُّ بحفظ دماننا، ولا بحفظ فروجنا، ولا بحفظ أبقارنا، ولا بحفظ أموالنا في الدنيا. بل قدر - تعالى - بأن كثيرًا من كل ذلك يؤخذ بغير حق في الدنيا، وقد نص على ذلك رسول الله ﷺ إذ يقول: «إنكم تختصمون إليّ وإنما أنا بشر، ولعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من الآخر، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار»، ويقول: «اللهم لا تجعل للفتنة بيننا». «الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب» أو كما قال ﷺ في كل ذلك.

والفرق الثاني: إن حكمنا بشهادة الشاهد، ويمين الحالف، ليس حكمًا بالظن كما زعموا. بل نحن نقطع ونبت بأن الله - عز وجل - افترض علينا الحكم بيمين

الطالب مع شهادة العدل. وييمين المدعى عليه إذا لم يقيم بيته، وبشهادة العدل والعدلين والعدول عندنا، وإن كانوا في باطن أمرهم كاذبين أو واهمين. والحكم بكل ذلك حق عند الله -تعالى- وعندنا مقطوع على غيبه.

برهان ذلك: إن حاكمًا لو تحاكم إليه اثنان ولا بيعة للمدعي، فلم يحكم للمدعي عليه باليمين، أو شهد عدلان فلم يحكم بشهادتهما، فإن ذلك الحاكم، فاسق عاص لله -عز وجل- مجرح الشهادة ظالم، سواء كان المدعى عليه مبطلًا في إنكاره، أو محققًا، أو كان الشهود كذبة، أو واهمين، أو صادقين، إذا لم يُعلم باطن أمرهم. ونحن مأمورون يقينًا بأمر الله -عز وجل- لنا بأن نقتل هذا البريء المشهود عليه بالباطل، وأن نبیح هذا الفرج الحرام المشهود فيه بالكذب، وأن نبیح هذه البشرة المحرمة، وهذا المال الحرام المشهود فيه بالباطل، وحرّم على المبطل أن يأخذ شيئًا من ذلك. وقضى ربنا بأننا إن لم نحكم بذلك فإننا فاسق عصاة له -تعالى-، ظلمة متوعدون بالنار على ذلك. وما أمرنا تعالى قطُّ بأن نحكم في الدين بخبر وضعه فاسق، أو وهم فيه واهم. وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ سَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] فهذا فرق في غاية البيان.

وفرق ثالث: وهو أن نقول: إن الله -تعالى- افترض علينا أن نقول في جميع الشريعة: قال رسول الله ﷺ، وأمرنا الله -تعالى- بكذا، لأنه -تعالى- يقول: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [محمد: ٣٣]. ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٦] فرض علينا أن نقول: نهانا الله -تعالى- ورسوله ﷺ عن كذا، وأمرنا بكذا، ولم يأمرنا -تعالى- قطُّ أن نقول شهد هذا بحق، ولا حلف هذا الخالف على حق، ولا أن هذا الذي قضينا به لهذا حق له يقينًا، ولا قال تعالى ما قال هذا الشاهد، لكن الله -تعالى- قال لنا: احكموا بشهادة العدول، وييمين المدعى عليه إذا لم يقيم عليه بيعة، وهذا فرق لا خفاء به. فلم نحكم بالظن في شيء من كل ذلك أصلاً والله الحمد بل بعلم قاطع، ويقين ثابت.

إن كل ما حكمنا به مما نقله العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ فحق من عند الله تعالى أوحى به ربنا تعالى، مضافاً إلى رسول الله ﷺ، محكيًا عنه أنه قاله.

وكل ما حكمنا فيه بشهادة العدول عندنا فحق مقطوع به من عند الله تعالى أنه أمرنا بالحكم به، ولم يأمرنا بأن نقول فيها شهدوا به، وما حلف به الحالف أنه من عند الله تعالى، ولا أنه حق مقطوع به.

مسألة - ٣٣ - محاجة المعتزلة ومن وافقهم في خبر الواحد

[ح ١٣٣/١ - ١٣٦]

قال [ابن حزم]: فلجأت المعتزلة إلى الامتناع من الحكم بخبر الواحد، للدلائل التي ذكرنا [وانظر مسألة رقم ٢٩ فيما سبق]، وظنوا أنهم تخلصوا بذلك.

ولم يتخلصوا، بل كل ما لزم غيرهم مما ذكرنا هو لازم لهم. وذلك أننا نقول لهم وبالله - تعالى - التوفيق.

أخبرونا عن الأخبار التي رواها الآحاد: أهي كلها حق إذا كانت من رواية الثقات خاصة؟ أم كلها باطل؟ أم فيها حق وفيها باطل؟

فإن قالوا: فيها حق وباطل - وهو قولهم -.

قلنا لهم: هل يجوز أن تبطل شريعة أوحى الله تعالى بها إلى نبيه ﷺ، لبيئها لعباده، إذا اختلطت بالكذب وضعه فاسق ونسبه إلى النبي ﷺ؟ أو وهم فيها واهم فيختلط الحق المأمور به مع الباطل المخلوق، اختلاطاً لا يتميز به الحق من الباطل أبداً لأحد من الناس؟

وهل الشرائع الإسلامية كلها محفوظة لازمة لنا، أم هي غير محفوظة، ولا كلها لازم لنا، بل قد سقط منها بعد رسول الله ﷺ كثير؟

وهل قامت الحجة علينا لله تعالى فيما افترض علينا من الشرائع بأنها بينة لنا متميزة مما لم يأمرنا به؟

أم لم تقم لله تعالى علينا حجة في الدين لأن كثيراً منه مختلط بالكذب غير متميز منها أبداً؟

فإن أجازوا اختلاط شرائع الدين التي أوحى بها الله تعالى إلى نبيه ﷺ بما ليس في الدين ، وقالوا: لم تقم الله تعالى علينا حجة فيما أمرنا به .

دخل عليهم من القول بفساد الشريعة، وذهاب الإسلام وبطلان ضمان الله - تعالى- بحفظ الذكر، كالذي دخل على غيرهم حرفاً بحرف سواء بسواء ولزمهم أنهم تركوا كثيراً من الدين الصحيح كما لزم غيرهم سواء بسواء أنهم يعملون بما ليس من الدين، وأن النبي ﷺ قد بطل بيانه، وأن حجة الله تعالى بذلك لم تقم علينا سواء سواء ، وفي هذا ما فيه .

فإن لجأوا إلى الاختصار على خبر التواتر، لم ينفكوا بذلك من أن كثيراً من الدين قد بطل لاختلاطه بالكذب الموضوع، وبالموهوم فيه، ومن جواز أن يكون كثير من شرائع الإسلام لم يُنقل إلينا، إذ قد بطل ضمان حفظ الله تعالى فيها .

وأيضاً فإنه لا يعجز أحد أن يدعي في أي خبر شاء أنه منقول نقل التواتر، بل أصحاب الإسناد أصح دعوى في ذلك، لشهادة كثرة الرواة وتغاير الأسانيد لهم بصحة قولهم في نقل التواتر، وبالله تعالى التوفيق .

فإن لجأ لاجئ إلى أن يقول: بأن كل خبر جاء من طريق الأحاد الثقات، فإنه كذب موضوع ليس منه شيء قاله قطُّ رسول الله ﷺ ؟

قلنا وبالله -تعالى- التوفيق: هذه مجاهرة ظاهرة، ومدافعة لما نعلم بالضرورة خلافه، وتكذيب لجميع الصحابة -أولهم عن آخرهم-، ولجميع فضلاء التابعين، ولكل إنسان من العلماء جيلاً بعد جيل؛ لأن كل من ذكرنا رووا الأخبار عن النبي ﷺ بلا شك من أحد، واحتج بها بعضهم على بعض، وعملوا بها، وأفتوا بها في دين الله، وهذا أطراح للإجماع المتيقن وباطل لا تختل النفوس فيه أصلاً؛ لأننا بالضرورة ندري أنه لا يمكن ألبتة في البيئته أن يكون كل من ذكرنا لم يصدق قطُّ في كلمة رواها، بل كلهم وضعوا كل ما رووا .

وأيضاً ففيه إبطال الشرائع التي لا يشك مسلم ولا غير مسلم في أنها ليست في القرآن مبينة: كالصلاة، والزكاة، والحج...، وغير ذلك، وإنه إنما أخذ بيانها من كلام رسول الله ﷺ، وفي هذا القطع بأن كل صاحب من الصحابة روى عن رسول الله ﷺ فإنه هو الواضع، والمخترع للكذب على رسول الله فيه. ولا يشك أحد على وجه الأرض في أن كل صاحب من الصحابة قد حدث عن النبي ﷺ أهله وجيرانه، وفي هذا إثبات وضع الشرائع على جميعهم، أولهم عن آخرهم. وما بلغت الروافض والخوارج قط هذا المبلغ مع أنها دعوى بلا برهان، وما كان كذلك فهو باطل بيقين فهي ثلاثة أقوال لا رابع لها:

- (١) إما أن يكون كل خبر نقله العدل عن العدل مبلغاً إلى رسول الله ﷺ كذباً كلها -أولها عن آخرها- موضوعة بأسرها، وهذا باطل بيقين، كما بينا. وإيجاب أن كل صاحب وتابع وعالم -لا نحاشي أحداً- قد اتفقوا على وضع الشرائع والكذب فيها على رسول الله ﷺ. وهذا انسلاخ عن الإسلام.
- (٢) أو أن يكون فيها حق وفيها باطل: إلا أنه لا سبيل إلى تمييز الحق منها من الباطل لأحد أبداً، وهذا تكذيب لله -تعالى- في إخباره بحفظه الذكر المنزل، وبإكمال الدين لنا، وبأنه لا يقبل منا إلا دين الإسلام، لا شيئاً سواه.

وفيه أيضاً فساد الدين واختلاطه بما لم يأمر الله تعالى قط به، وأنه لا سبيل لأحد في العالم إلى أن يعرف ما أمره الله تعالى به في دينه مما لم يأمره به أبداً، وأن حقيقة الإسلام وشرائعه قد بطلت بيقين.. وهذا انسلاخ عن الإسلام.

- (٣) أو أنها كلها مقطوع على غيبها عند الله -تعالى-، موجبة كلها للعلم، لإخبار الله تعالى بأنه حافظ لما أنزل من الذكر، ولتحريمه -تعالى- الحكم في الدين بالظن، والقول عليه بما لا علم لنا به، وإخباره تعالى بأنه قد بين الرشد من الغي. وليس الرشد إلا ما أنزله الله تعالى على لسان نبيه ﷺ.. وفي فعله، وليس الغي إلا ما لم ينزله الله تعالى على لسان نبيه ﷺ، وهذا قولنا والحمد لله رب العالمين.

مسألة - ٣٣ - محاجة المعتزلة ومن وافقهم في خبر الواحد

[ح ١/١٣٣-١٣٦]

قال [ابن حزم]: فلجأت المعتزلة إلى الامتناع من الحكم بخبر الواحد، للدلائل التي ذكرنا [وانظر مسألة رقم ٢٩ فيما سبق]، وظنوا أنهم تخلصوا بذلك .

ولم يتخلصوا، بل كل ما لزم غيرهم مما ذكرنا هو لازم لهم. وذلك أننا نقول لهم وبالله - تعالى - التوفيق.

أخبرونا عن الأخبار التي رواها الآحاد: أهي كلها حق إذا كانت من رواية الثقات خاصة؟ أم كلها باطل؟ أم فيها حق وفيها باطل؟

فإن قالوا: فيها حق وباطل - وهو قولهم -.

قلنا لهم: هل يجوز أن تبطل شريعة أوحى الله تعالى بها إلى نبيه ﷺ، ليسنها لعباده، إذا اختلطت بكذب وضعه فاسق ونسبه إلى النبي ﷺ؟ أو وهم فيها واهم فيختلط الحق بالمأمور به مع الباطل المختلق، اختلاطاً لا يتميز به الحق من الباطل أبداً لأحد من الناس؟

وهل الشرائع الإسلامية كلها محفوظة لازمة لنا، أم هي غير محفوظة، ولا كلها لازم لنا، بل قد سقط منها بعد رسول الله ﷺ كثير؟

وهل قامت الحجة علينا لله تعالى فيها. افترض علينا من الشرائع بأنها بينة لنا متميزة مما لم يأمرنا به؟

أم لم تقم لله تعالى علينا حجة في الدين لأن كثيراً منه مختلط بالكذب غير متميز منها أبداً؟

يوم القيامة.

(ب) [ومنها: غير الصحيح].

وكذلك تقطع ونبت بأن كل خبر لم يأت قط: إلا مرسلًا، أو لم يروه قطُّ إلا مجهول، أو مجرَّح ثابت الجرحة، حقًا فإنه خبر باطل بلا شك، موضوع لم يقله رسول الله ﷺ، إذ لو جاز أن يكون حقًا لكان ذلك شرعًا صحيحًا غير لازم لنا. لعدم قيام الحججة علينا فيها.

[وبعد كلام عطف ما يأتي على ما سبق:]

وفي كل من ثبتت جرحته كالحسن بن عمارة وجابر الجعفي وسائر المجرَّحين الثابتة جرحتهم.

(ج) [ومنها: المختلف فيه].

وأما من اختلف فيه: فعدله قوم، وجرحه آخرون، فإن ثبتت عندنا عدالته، قطعنا على صحة خبره، وإن ثبتت عندنا جرحته، قطعنا على بطلان خبره، وإن لم يثبت عندنا شيء من ذلك، وقفنا في ذلك، وقطعنا - ولا بد حتمًا - على أن لا بد أن يثبت عنده أحد الأمرين فيه، وليس خطؤنا - نحن إن أخطأنا -، وجهلنا - إن جهلنا -، حجة على وجوب ضياع دين الله - تعالى -.

بل الحق ثابت معروف عند طائفة وإن جهلته أخرى، والباطل كذلك أيضًا. كما يجهل قوم ما نعلمه نحن أيضًا. والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

[وقال في مكان آخر عنم اختلف فيه - النبذة - ص ٣٥].

وأما ما كان عندنا عدلاً في ظاهر أمره، وكان عند غيرنا قد صحت جرحته، فهذا الذي خالفنا فيه، يكون محققاً عند الله تعالى. وكذلك من جهله إنسان، وعرفه،

عدالته آخر، فالذي عنده يقين عدالته هو المحق عند الله تعالى، وإنما ينبغي أن لا يُلبس الله تعالى الحق على خلقه، ولا شيئاً من دينه على جميع خلقه، إذ لا يوقن أحدٌ مكان الحق المتيقن فيه من الباطل، وهذا ما لا سبيل إليه إلا بضمان الله تعالى حفظ الدين ولشهادته تعالى بإكماله وأنه قد أتم النعمة علينا فيه، ورضيه لنا ديناً قال جلّ ذكره: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

مسألة - ٢٥ - صفة من يلزم قبول نقله الأخبار

[ح ١/١٣٨]

إذا كان الراوي عدلاً حافظاً لما تفقه فيه، أو ضابطاً له بكتابه، وجب قبول نذارته. فإن كان كثير الغلط والغفلة، غير ضابط بكتابه، فلم يتفقه فيما نفر للتفقه فيه، وإذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته.

ومن جهلنا حاله، فلم ندر أفسق هو أم عدل؟، وأغافل هو أم حافظ أو ضابط؟ ففرض علينا التوقف عن قبول خبره حتى يصح عندنا، فقهه وعدالته وضبطه أو حفظه، فيلزمنا حينئذٍ قبول نذارته، أو تثبت عندنا جرحته، أو قلة حفظه وضبطه فيلزمنا إطراح خبره، [وذكر بسنده إلى مسلم إلى] أبي موسى عن النبي ﷺ أنه قال: «إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً: فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلاً والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا ورعوا، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه الله بها بعثني الله به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به» [وكذا رواه البخاري مع بعض الاختلاف في الألفاظ].

قال [ابن حزم]: فقد جمع رسول الله ﷺ في هذا الحديث مراتب أهل العلم دون

أن يشذ منها شيء.

فالأرض الطيبة النقية: هي مثل الفقيه الضابط لما روى، الفهم للمعاني التي يقتضيها لفظ النص، المتنبه على رد ما اختلف فيه الناس إلى نص حكم القرآن، وستة رسول الله ﷺ.

وأما الأجادب المسكة للماء: التي يستقي منها الناس، فهي مثل الطائفة التي حفظت ما سمعت أو ضبطته بالكتاب وأمسكته، حتى أدته إلى غيرها غير مغير، ولم يكن له تنبه على معاني ألفاظ ما روت، ولا معرفة بكيفية رد ما اختلف الناس فيه إلى نص القرآن والسنن التي روت، لكن نفع الله تعالى بهم في التبليغ فبلغوه إلى من هو أفهم بذلك، فقد أنذر رسول الله ﷺ بهذا إذ يقول: «فَرُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» وكما روي عنه ﷺ أنه قال: «فَرُبَّ حَامِلٍ فُقِهٍ لَيْسَ بِفُقِيهِ».

قال [ابن حزم]: فمن لم يحفظ ما سمع ولا ضبطه، فليس مثل الأرض الطيبة ولا مثل الأجادب المسكة للماء، بل هو محروم معذور أو مسخوط بمرتبة القيعان التي لا تنبت الكلاً ولا تمسك الماء، وفي هذا كفاية بيان وبالله تعالى التوفيق.

مسألة - ٣٦ - متى تخطيء الثقة ؟

[ح ١/١٣٧]

ولا يصح الخطأ في خبر الثقة إلا بأحد ثلاثة أوجه:

- (١) إما تثبت الراوي واعترافه بأنه أخطأ فيه.
- (٢) وإما شهادة عدل على أنه سمع الخبر مع راويه، فوهم فيه فلان.
- (٣) وإما بأن توجب المشاهدة بأنه أخطأ.

مسألة - ٢٧ - نقطع بنقل الثقة وإن خالفه من دونه

[ح ١ / ١٤٠]

قال [ابن حزم]: إذا روى العدل عن مثله كذلك خبراً حتى يبلغ به النبي ﷺ فقد وجب الأخذ به، ولزمت طاعته، والقطع به، سواء أرسله غيره، أو أوقفه سواه، أو رواه كذاب من الناس، وسواء روي من طريق أخرى أو لم يرو إلا من تلك الطريق، وسواء كان ناقله عبداً أو امرأة أو لم يكن.

إنما الشرط العدالة والتفقه فقط، وإن العجب ليكثر من قوم من المدعين أنهم قائلون بخبر الواحد، ثم يُعلِّون ما خالف مذاهبهم من الأحاديث الصحاح.

بأن يقولوا: هذا لم يروه إلا فلان. ولم يعرف له مخرج من غير هذا الطريق.

قال [ابن حزم]: وهذا جهل شديد وسقوط مفرط، لأنهم قد اتفقوا معنا على وجوب قبول خبر الواحد والأخذ به، ثم هم -دأباً- يتعللون في ترك السنة بأنه خبر واحد، والعجب أنهم يأخذون بذلك إذا اشتهاوا.

فهذا محمد بن مسلم الزهري له نحو تسعين حديثاً انفرد بها عن النبي ﷺ، لم يروها أحد من الناس سواه، وليس أحد من الأئمة إلا وله أخبار انفرد بها، ما تعلل أحد من هؤلاء المحرومين في رد شيء منها بذلك، فليت شعري ما الفرق بين مَنْ قبلوا خبره ولم يروه أحد معه؟ وبين مَنْ ردوا خبره؛ لأنه لم يروه أحد معه؟ وهل في الاستخفاف بالسنن أكثر من هذا؟!

وأيضاً: فإن الخبر - وإن روي من طرق ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك - فهو كله خبر واحد.

من أثبت شيئاً من ذلك أثبت خبر الواحد، ومن نفى خبر الواحد نفى كل ذلك؛ لأن العلة عندهم في كل ذلك واحدة، وهي أن كل ما لا يضطر إلى التصديق عندهم، ولم يوجب القطع على صحة مغيبه لديهم، فهو خبر واحد، وهذه عندهم صفة كل ما لم ينقل بالتواتر فقد تركوا مذهبهم وهم لا يشعرون، أو يشعرون ويتعمدون، وهذه أسوأ وأقبح، ونعوذ بالله من الخذلان.

مسألة - ٢٨ - أقسام خبر الأحاد

[وقال مرة أخرى عن أقسام خبر الواحد في النبذة ص ٢٧]

فأما ما نقله واحد عن واحد فينقسم أقسامًا ثلاثة:

أحدها: ما نقله الثقة عن الثقة حتى يبلغ رسول الله ﷺ.

ومنه: ما ينقل كذلك وفيهم رجل مجروح، أو سعى الحفظ، أو مجهول.

ومنه: ما نقل كذلك، والقطع في طريقه مثل أن يبلغ إلى التابع ثم يقول: قال

رسول الله ﷺ فهذا هو المرسل.

وأن يقول تابع أو من دونه: قال فلان الصاحب عن رسول الله ﷺ، وذلك

القاتل لم يدرك ذلك الصاحب، فهذا هو المنقطع. فنظرنا في هذه الوجوه:

فوجدنا قومًا يقولون: إنها كلها سواء، وإنما كلها يجب الأخذ بها.

وهذا خطأ؛ لأن المرسل والمنقطع لا يُدرى من رواه، وإذا لم يعرف من رواه أئمة

هو أم غير ثقة؟

فلا يحل الحكم في الدين بنقل مجهول لا يُدرى من هو، ولا كيف حاله في حمله

للحديث؟

فقد يكون ثقة صالحًا ويُرد حديثه إذا كان مغفلاً، غير ضابط، ولا مستقيم

الحديث سيما إذا كان كاذبًا، أو داعيًا إلى بدعة [انظر مسألة رقم ٨٠ ÷ فهو لا يفرق

بين الداعية وغير الداعية، وهو أمر غير مستقيم !!].

وكل هذا لا يؤمن في المجهول الذي يُحتج به في المرسل، وقد أمرنا -تعالى-

بترك ما لم نعلم قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩] ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] فمن أخذ ما أخبر به عمن لا يدري من هو، فقد قال على الله وعلى رسوله ما لا علم له به وهذا لا يحل، وكذلك ما رواه مجهول الحال.

وأما ما رواه المجروح، فالمجروح فاسق، وقد قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] ومن حكم برواية مجهول من مرسل، أو موقوف، أو مجهول الحال، فقد أصاب قوماً بجهالة، وإن لم يتثبت فليصيح على ما فعل من النادمين.

مبحث الجرح والتعديل

مسألة -٣٩- [رد قول: فلان يُحتمل في الرقائق ولا يُحتمل في الأحكام]

[ح ١/١٤٣]

ومما غلط فيه بعض أصحاب الحديث أن قال: فلان يُحتمل في الرقائق، ولا يُحتمل في الأحكام.

قال [ابن حزم]: وهذا باطل لأنه تقسيم فاسد لا برهان عليه، بل البرهان يبطله، وذلك أنه لا يخلو كل أحد في الأرض من أن يكون فاسقاً أو غير فاسق، فإن كان غير فاسق كان عدلاً، ولا سبيل إلى مرتبة ثالثة، فالعدل ينقسم قسمين: فقيه، وغير فقيه.

فالفقيه العدل مقبول في كل شيء، والفاسق لا يحتمل في شيء، والعدل غير الحافظ لا تقبل نذارته خاصة في شيء من الأشياء؛ لأن شرط القبول الذي نص الله -تعالى- عليه ليس موجوداً فيه، ومن كان عدلاً في بعض نقله فهو عدل في سائرته، ومن المحال أن يجوز قبول بعض خبره ولا يجوز قبول سائرته إلا بنص من الله -تعالى- أو إجماع في التفريق بين ذلك، وإلا فهو تحكم بلا برهان، وقول بلا علم، وذلك لا يحل.

مسألة ١٠٠: مهمل يصح: فلان أعدل من فلان؟

[ح ١/١٤٣]

قال [ابن حزم]: وقد غلط أيضًا قوم آخرون منهم فقالوا: فلان أعدل من فلان، وراموا بذلك ترجيح خبر العدل على من هو دونه في العدالة.

قال [ابن حزم]: وهذا خطأ شديد وكان يكفي في الرد عليهم أن نقول لهم: إنهم أترك الناس لذلك، وفي أكثر أمرهم يأخذون بما روى الأقل عدالة ويتركون ما روى العدل.

-إبطال هذا القول بالبراهين-

فأول ذلك: أن الله -عز وجل- لم يفرق بين خبر عدل، وخبر عدل آخر أعدل من ذلك، ومن حكم في الدين بغير أمر من الله -عز وجل-، أو من رسوله -ﷺ- فقد قفا ما ليس له به علم.

أو إجماع متيقن مقطوع به منقول عن رسول الله -ﷺ-، وفاعل ذلك عاص الله عز وجل؛ لأنه قد نهاه تعالى عن ذلك، وإنما أمره -تعالى- بقبول نذارة النافر الفقيه العدل فقط، وبقول شهادة العدول فقط.

فمن زاد حكمًا فقد أتى بما لا يجوز له، وترك ما لم يأمره الله -تعالى- بتركه. وغلب ما لم يأمره الله -عز وجل- بتغليبه، فقد يعلم الأقل عدالة ما لا يعلمه من هو أتم منه عدالة، وقد جهل أبو بكر، وعمر ميراث الجددة، وعلمه المغيرة بن شعبه ومحمد بن مسلمة، وبينهما وبين أبي بكر وعمر بون بعيد، إلا أنهم كلهم عدول، وقد رجع أبو بكر إلى خبر المغيرة في ذلك، ورجع عمر إلى خيرٍ مُجبرٍ أخبره عن إملاص [رمي المرأة ولدها لغير تمام] المرأة.

ولم يكن ذلك عند عمر، وذلك المخبر بينه وبين عمر في العدالة درج، وأيضاً فإن كل ما يتخوف من العدل فإنه متخوف من أعدل من في الأرض بعد رسول الله -ﷺ-، وأيضاً فلو شهد أبو بكر وحده ما قبل قبولاً يوجب الحكم بشهادته ولو شهد عدلان من عرض الناس قبلاً. فلا معنى لأعدل [وتتمتها فيما يلي].

مسألة ١٤٤- معنى العدالة

[ح ١ / ١٤٤] [وهي تابعة لما قبلها]

وأيضاً فإن العدالة إنما هي التزام العدل، والعدل: هو القيام بالفرائض، واجتناب المحارم، والضبط لما روى وأخبر به فقط، ومعنى قولنا: فلان أعدل من فلان أي أنه أكثر نوافل في الخير فقط، وهذه صفة لا مدخل لها في العدالة، إذ لو انفردت من صفة العدالة التي ذكرنا لم يكن فضلاً ولا خيراً، فاسم العدالة مستحق دونها كما هو مستحق معها سواء ولا فرق.

فصح أنه لا يجوز ترجيح رواية على أخرى ولا ترجيح شهادة على أخرى، بأن أحد الراويين أو أحد الشاهدين أعدل من الآخر، وهذا الذي تحكموا به إنما هو من باب طيب النفس، وطيب النفس باطل لا معنى له، وشهوة لم يأذن بها الله -تعالى- ولا رسوله -ﷺ-، وإنما هو حق -فسواء طابت النفس عليه أو كرهته- فهو لها لازم، أو باطل -فسواء طابت النفس عليه أو كرهته- فهو حرام عليها.

وهذا من باب اتباع الهوى، وقد حرم الله تعالى ذلك.. قال -عز وجل-: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنْ أَهْوَىٰ ﴿٥١﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠، ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، فمن حكم في دين الله -عز وجل- بما استحسنت، وطابت نفسه عليه دون برهان من نص ثابت أو إجماع، فلا أحد أضل منه، وبالله -تعالى- نعوذ من الخذلان.

إلا مَنْ جهل ولم تقم عليه حجة، فالخطأ لا يُنكر، وهو معذور مأجور، ولكن من بلغه البيان وقامت عليه الحُجَّة فتهادى على هواه فهو فاسقٌ عاصيٌ لله - عزَّ وجلَّ.

مسألة-٤٢- شك الثقة في أحد العدلين

[ح ١/ ١٥٠]

ما رواه العدل عن أحد عدلين شك في أحدهما أيها حدثه؟ إلا أنه موقن أن أحدهما حدثه بلا شك فهذا صحيح يجب الأخذ به، مثل أن يقول الثقة: ثنا أبو سلمة أو سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، فهذا ليس علة في الحديث ألبتة؛ لأنَّ أيها كان، فهو عدل رضا معلوم الثقة مشهور العدالة.

وأيضًا فإن قالوا: إن الغفلة والخطأ من الاثنين أبعد منه من الواحد! قيل لهم: وهو من الأربعة أبعد منه من الثلاثة، فلا يُقبَل إلا ما رواه أربعة وهكذا فيما زاد حتى يلحقوا بالقائلين بالتواتر.

مسألة-٤٣- الناس سواء في النقل جنسنا وعدالة

[ح ١/ ١٤٥]

والمرأة، والرجل، والعبد. في كل ما ذكرنا سواء ولا فرق.

ولم يخص -تعالى-: عدلاً من عدل، ولا رجلاً من امرأة، ولا حرّاً من عبد. [يلحظ رد رواية العدل السيئ الحفظ مسألة رقم ٥٩]

وبما ذكرنا ههنا [أي في بحث العدالة] يبطل قول مَنْ قال: هذا الحديث لم يرو من غير هذا الوجه؛ ثم قال: إنما طلبنا كثرة الرواة على استطابة النفس، فإن اعترضوا بقول إبراهيم -عليه السلام- إذ يقول: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]. قيل لهم: أفتررون يقين الخليل -عليه السلام-، كان مدخولاً قبل أن

يرى إحياء الطير؟! فإن قلت هذا، كفرتم، ولو لم يُره الله -تعالى- ذلك، كما لم يُر موسى ما سأل- ما تخالَج إبراهيم شكُّ في صحة إحياء الله -تعالى- الموتى.

وكذلك نحن إن وجدنا الحديث مرويًا من طرق، كان ذلك أبلغ في الحججة عند المخالف فقط، وإن عدمناه، فقد لزمنا القبول لنقل الواحد بالحِجاج التي قدّمنا.

وقد بيّنا على أي وجه إبراهيم ما طلب في كتابنا في الملل والنحل. [وقد جاء في الملل والنحل ٢١٩/١ وهو يرد على تحريف اليهود لبعض النصوص، فإن قال قائل جاهل: ففي القرآن قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ وأن زكريا قال: الله -تعالى- إذ وعده بابن يُسمى (يحيى) ﴿رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ قلنا: بين المراجعات المذكورة فرق، كما بين المشرق والمغرب.

أما طلب إبراهيم -عليه السلام- رؤية إحياء الموتى، فإنما طلب ذلك ليطمئن قلبه المنازع له رؤية الكيفية في ذلك فقط.

بيان ذلك قوله -تعالى- له: ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُ^ط قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لَّيَطْمِئِنَّ قَلْبِي﴾ فوضح أن إبراهيم لم يطلب ذلك برهانًا على شك أزاله عن نفسه، لكن ليرى الهيئة فقط. وأما زكريا -عليه السلام- فإنما طلب آية تكون له عند الناس لثلا يكذبوه، وهذا نص كلامه [

مسألة ٤٤ لا ينسب الكذب والوهم إلى الثقات ما أمكن التأليف

[م ١٠٠/١٥٦]

ما دام يمكن تأليف روايات الثقات، فلا يحل أن ينسب الكذب إلى بعضهم، أو الوهم.

**مسألة ٤٥- رواية الثقات عن (مجهول) أو (مالك)
لا تعد تعريفاً به أو توثيقاً له !!**

[م ٥ / ١١]

قال [ابن حزم]: و(جرام بن سعد بن محيصة)، مجهول لم يرو عنه أحد إلا الزهري، وما نعلم للزهري عنه غير هذا الحديث، ولم يوثقه الزهري، وهو قد يروي عن لا يوثق، كروايته عن (سليمان بن قرم) و(نبهان مولى أم سلمة) وغيرهما من المجاهيل والهللكى، ولا يحل أن يقطع على رسول الله -ﷺ- في الدين إلا من تُعرف عدالته [للمزيد عن المجهول انظر مسألة رقم ٣٨].

مسألة ٤٦- قبول رواية (الثقة) المكنى عنه

[م ٨ / ٢٩١] [عن أثر قال الراوي: وهو ابن سعيد بن جبير سئل أبي]

قال [ابن حزم]: أولاد سعيد بن جبير هم ثلاثة: عبد الله وعبد الملك وإسحاق، كلهم ثقات مشاهير، فأبهم كان فهو ثقة.

مسألة ٤٧- لا يوهم الثقة ولا يخطأ إلا بيقين لا يحتمل غيره

[م ٩ / ٧٠] [عن أخبار صحيحة فيها شيء من التناقض أو التضاد، أو الزيادة المخالفة، وبعد أن وجد الطريق الصحيحة قال كنتيجة]:

إن كلا اللفظين صحيح من طريق الإسناد، ولا سبيل إلى القطع بالوهم والخطأ على رواية ثقة إلا بيقين لا يُحتمل غيره.

مسألة ٤٨ وجوب الأخذ بزيادة الثقة

[ح ٥٤ / ٥]

ولو لم ينفرد بالرواية للزائد إلا إنسان واحد ثقة، وخالفه جميع أهل الأرض، لكان القول بها رواه ذلك الواحد واجباً لأنه محق، وكان فرضاً علينا خلاف من خالف رواية ذلك الواحد ولو أنهم جميع أهل الأرض سواء لأنهم كلهم حيثئذ مبطلون يلزمهم قبول رواية ذلك الواحد.

والحق أكثر من كل من خالفه وأولى أن يتبع، قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] فعمّ -تعالى- ولم يخص وقال تعالى: ﴿لَا تَكُلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤].



[ح ٩٠ / ٢]

إذا روى العدل زيادة على ما روى غيره، فسواء انفرد بها، أو شاركه فيها غيره -مثله أو دونه أو فوقه- فالأخذ بتلك الزيادة فرض، ومن خالفنا في ذلك فإنه يتناقض أقبح تناقض، فيأخذ بحديث رواه واحد، ويضيفه إلى ظاهر القرآن -الذي نقله أهل الدنيا كلهم- أو يخصه به، وهم بلا شك أكثر من رواية الخبر الذي زاد عليهم آخر حكماً لم يروه غيره، وفي هذا التناقض من القبح ما لا يستجيزه ذو فهم وذو ورع، وذلك كتركهم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] لحديث انفردت به عائشة رضي الله عنها ولم يشاركها فيه أحد وهو: «لا قطع إلا في ريع دينار فصاعداً».

ويترك قوله تعالى في الآيات التي ذُكر فيها المحرمات من النساء، ثم قال -تعالى- بعد ذكر من ذكر: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فحرموا الجمع بين المرأة وعمتها، وليس ذلك مذكوراً في آية التحريم، بل فيها إحلل كل ما

لم يُذكر في الآية، فتركوا ذلك لحديث انفرد به أبو هريرة وأبو سعيد وحدهما، وليس ذلك إجماعاً، فإن عثمان البتي يبيح الجمع بين المرأة وعمتها، ثم يعترضون على حكم رواه عدل بأن عدلاً آخر لم يرو تلك الزيادة، وأن فلاناً انفرد بها، وهذا جهل شديد، ولا فرق بين أن يروي الراوي حديثاً، فلا يرويه أحد غيره، أو يرويه غيره مرسلًا، أو يرويه ضعفاء، وبين أن يروي الراوي العدل لفظة زائدة لم يروها غيره من رواة الحديث، وكل ذلك سواء، واجب قبوله بالبرهان الذي قدمنا في وجوب قبول خبر الواحد العدل الحافظ، وهذه الزيادة، وهذا الإسناد، هما خبر واحد عدل حافظ ففرض قبولهما، ولا نبالي روى مثل ذلك غيره أو لم يروه سواهما، ومن خالفنا فقد دخل في باب ترك خبر الواحد، ولحق بمن أتى ذلك من المعتزلة، وتناقض في مذهبه، وانفراد العدل باللفظة، كانفراده بالحديث كله ولا فرق.

مسألة ٤٩- الفرق بين زيادة (لفظة) وزيادة (معنى) ولئن الحكم

[ح ٩١/٢]

إن كانت اللفظة الزائدة ناقصة في المعنى، فالحكم للمعنى الزائد، لا للفظه الزيادة، لأن زيادة المعنى هو العموم، والزيادة حينئذ على الحقيقة، وهو الحكم الزائد، والشرع الوارد، والأمر الحادث ولأن النبي -ﷺ- إنما بُعث شارعاً ومحللاً ومحرمًا. [وهكذا قال ابن عباس: إذا ذكر عنده الضب]

فإذا روى العدل لفظه لها حكم زائد لم يروها غيره أو رواها غيره، أو روى العدل عمومًا فيه حكم زائد، وروى آخرون لفظه فيها إسقاط ذلك الحكم، فالفرض أن يؤخذ بالحكم الزائد أبدًا؛ لأنه شريعة واردة قد تيقنا لزومها لنا، وإننا مأمورون بها، ولم نتيقن نسخها ولا سقوطها، ولا يجوز ترك يقين لظن، فمن ادعى أن تلك الشريعة -التي قد صح أمر الله -عز وجل- لنا بها قد سقطت عنا، وأن الحكم قد رجع إلى ما كنا عليه قبل ورود تلك الشريعة، فهو مفتر على الله -عز وجل-، إلا أن يأتي ببرهان من نص، أو إجماع على دعواه.

ولا يجل لمسلم - يخاف الله - عز وجل أن يترك يقيناً لما لعله ليس كما يظن، ونمثل من ذلك مثلاً فنقول: روى بعض العدول عن رسول الله - ﷺ - النهي عن آنية الفضة، هكذا مجملاً، وروى بعضهم: النهي عن الشرب في آنية الفضة، فكانت هذه اللفظة - يعني الشرب - ناقصة عن معنى الحديث الآخر الذي فيه إجمال النهي عن آنية الفضة نقصاناً عظيماً، ومبيحة لعظائم في عموم ذلك الحديث، إيجاباً تحريمها من الأكل فيها، والاعتسال فيها، والوضوء فيها.

فهذه اللفظة وإن كانت زائدة في الصوت والخط فهي ناقصة من المعنى، والحديث الآخر وإن كان ناقص اللفظ فهو زائد في الحكم والمعاني، فهو الذي يجب الأخذ به؛ لأن الحديث المذكور فيه الشرب هو بعض ما في الحديث الآخر. [وبعد سرد أمثلة قال]:

ومن هذا الباب: أن يشهد عدلان أن زيداً طلق امرأته، وقال سائر من حضر المجلس - وهم عدول - : لم يطلقها ألبتة، فلا نعلم خلافاً في وجوب الحكم عليه بالطلاق وإنفاذ شهادة من شهد به، لأن عندهما علماً زائداً شهدا به لم يكن عند سائر من حضر المجلس، وهذا نفسه هو قبول زيادة العدل ولا فرق، وإن انفرد بها، وأنها كسائر نقله، وليس جهل من جهل حجة على علم من علم، ولا سكوت عدل مبطلاً لكلام عدل آخر. ولا فرق بين أن ينفرد بالحديث كله وبين أن ينفرد بلفظة منه، أو بحكم زائد فيه.

مسألة ٥٠- صفة الرواية وألفاظها

[ح ١٤٦/٢]

الرواية: هي أن يسمع السامع الناقل الثقة يُحدِّث بحديث من كتابه، أو من حفظه أو بأحاديث، فجائز أن يقول:

حدثنا / حدثني، أخبرنا / أخبرني، قال لي / قال لنا، سمعت / سمعنا، عن فلان. كل ذلك سواء، وكل ذلك معنى واحد.

* أو يقرأ الراوي على الناقل حديثاً، أو أحاديث فيقر له المروي عليه بها، ويقول: نعم هذه روايتي، أو يسمعها تُقرأ عليه ويقرأ بها المروي عنه.

* أو يناول المروي عنه الراوي كتاباً فيه حديث أو أحاديث، أو ديواناً من أسرة في نسخة بأسره -عَظْمَ أو صَغُرَ- فيقول له: هذا ديوان كذا، كل ما فيه أخذته عن فلان عن فلان حتى يُبلغه إلى مؤلفه، ويستثني شيئاً إن كان فاته منه بعينه، فإن لم يفته شيء فلا يستثني شيئاً.

* أو يقول له: عن ديوان مشهور [منقول] عند الناس: نقل تواتر ليس في ألفاظه اختلاف، ديوان كذا أخذته عن فلان عن فلان حتى يبلغ إلى مؤلفه.. فأبي هذه الوجوه كان فجائز أن يقول فيه القائل: حدثني وأخبرني وهو مُحْتَق في ذلك، وهو كله في خبر صحيح، ونقل صادق، ورواية تامة لا داخله فيها كالقراءة والسمع ولا فرق.

لم لا يُعَدُّ سماعاً؟

فإن سمعه يخاطب بذلك غيره فليقل: (سمعت فلاناً يخبر عن فلان، أو يحدث عن فلان) ولا يقل حينئذ (نا) ولا (ني) ولا (أنا) ولا (أبي) فيكذب، ولكن إن قال: (سمعت فلاناً) فهي رواية صحيحة تامة، فليحدِّث بها، وليروها الناس.

وسواء: أذن له المسموع عنه في ذلك، أو لم يأذن حَجَرَ عليه الحديث عنه، أو أباحه إياه، كل ذلك لا معنى له، ولا يحلُّ لأحد أن يمنع من نقل حقًا، فيه خير للناس قد سمعه الناقل، ولا يحلُّ لأحد أن يُبيح لغيره نقل ما لم يسمع، ومَنْ يتعدَّ حدود الله فقد ظلم نفسه، وإنما هو حق، أو كذب، فالحق الذي ينتفع به مسلم واحدًا فصاعدًا، واجب نقله، والكذب حرام نقله.

الكتابة

وأما مَنْ كتب على آخر كتابًا يوقن المكتوب إليه، أنه من عنده، فيقول له في كتابه: ديوان كذا أخذته عن فلان كما وصفنا قبل، فليقل المكتوب إليه:

(أخبرني فلان في كتابه إليّ)

ونحن نقول: أنبأنا رسول الله -ﷺ-، وقال لنا رسول الله -ﷺ-، وأخبرنا الله -تعالى-، وقال لنا الله -تعالى-، وقال -تعالى-: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

وقال -تعالى-: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا﴾ [الزمر: ٢٣] وإنما ذلك لأنه -تعالى- خاطب بكتابه كل مَنْ يأتي من الإنس والجن إلى يوم القيامة، وأمر نبيه -ﷺ- بمخاطبة كل مَنْ يأتي إلى يوم القيامة من الإنس والجن أيضًا، فليس منَّا أحد إلا وخطاب الله -تعالى-، وخطاب رسوله -ﷺ- يتوجَّهان إليه إلى يوم القيامة، وليس ذلك لمن دونها أصلاً وإنما يخاطب كل من دون الله -تعالى- ودون رسوله -ﷺ- من شافه، أو مَنْ كتب إليه، أو من سمع منه لفظه.

إذ لم يأمر الله تعالى أحدًا من ولد آدم عليه السلام دون رسول الله -ﷺ- بأن ينذر جميع أهل الأرض، وإنما يصح من فعل كل أحدٍ ما وافق ما أمره الله تعالى به، لا ما خالف ما أمره الله -عز وجل-، ومَنْ فعل ما لم يؤمر به ففعله باطل مردود.

مسألة ١٥- الوجوه الجائزة في أداء الرواية

[ح ١٤٧/٢]

هذه أربعة أوجه جائزة، وهي:

- (١) مخاطبة المحدث للآخذ عنه.
- (٢) أو سماع المحدث للآخذ عنه، وإقراره له بصحته.
- (٣) أو كتاب المحدث إلى الآخذ عنه.
- (٤) أو مناولته إياه كتاباً فيه علم، وقوله: هذا أخبرني به فلان عن فلان، وكل هذه الوجوه قد صحّت عن رسول الله ﷺ - وعن جميع الصحابة.

فأما الإخبار: فإخبار النبي ﷺ - بالسنن، وإخبار الصحابة بعضهم بعضاً، فأبو بكر أخبره المغيرة ومحمد بن مسلمة وكذلك من بعده منهم.

وأما قراءة الآخذ عن المحدث، فقد قال بعض الناس للنبي ﷺ، فأخبرني أهل العلم أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن علي امرأة هذا الرجم، فصدّق النبي ﷺ. وكذلك سأل الناس أصحابه عن الأحكام، فصدّقوا الحق وأنكروا الباطل.

وأما الكتاب: فكتب النبي ﷺ بالسنن إلى ملوك اليمن، وإلى من غاب عنه من ملوك الأرض الذين دعاهم إلى الإيمان، وكذلك فعل أصحابه بعده إلى قضاتهم وأمرائهم.

مسألة-٥٢- لا يقبل جرح في مشهور العدالة إلا ببينة واضحة

[م ٢١/٦]

والعجب ممن يعترض في هذا الخبر [خبر بعينه] بتضعيف يحيى بن معين لحديث حماد بن سلمة هذا! وليس في كل من رواه عن حماد بن سلمة -مما ذكرنا- أحد إلا وهو أجل وأوثق من يحيى بن معين!! وإنما يؤخذ كلام يحيى بن معين وغيره إذا ضعّفوا غير مشهور بالعدالة، وأما دعوى ابن معين أو غيره ضعف حديث رواه الثقات، أو ادعوا فيه أنه أخطأ من غير أن يذكروا فيه تدليلاً! فكلامهم مُطَرَّح مردود، لأنه دعوى بلا برهان، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] ولا مغمز لأحد من رواة هذا الحديث.

فمن عانده فقد عاند الحق وأمر الله تعالى وأمر رسول الله ﷺ، لا سيما من يحتج في دينه بالمرسلات، وبرواية ابن لهيعة ورواية جابر الجعفي الكتاب المتهم في دينه (لا يؤمن أحد بعدي جالساً) ورواية حرام بن عثمان -الذي لا تحل الرواية عنه- في إسقاط الصلاة عن المستحاضة بعد طهرها ثلاثة أيام، ورواية أبي زيد مولى عمرو بن حريث في (إباحة الوضوء للصلاة بالخمر وبكل نطيحة أو متردية وما أهمل لغير الله به) في مخالفة القرآن والسنن الثابتة، ثم يتعلل في السنن الثابتة التي لم يأت ما يعارضها، بل عمل بها الصحابة -رضي الله عنهم- ومن بعهدهم.

مسألة-٥٢- متى يكون الجرح مقدماً على التعديل؟

[ح ١/١٤٦] وللزيد من الاطلاع على هذا الموضوع راجع فقرة (ج) من مسألة رقم (٣٤)

ومن عدَّله عدلٌ، وجرحه عدلٌ، فهو ساقط الخبر، والتجريح يغلب التعديل؛ لأنه علم زائد عند المجرَّح لم يكن عند المعدل، وليس هذا تكذيباً للذي عدل بل هو تصديق لهما معاً، فإن قال قائل: فهلا قلت: بل عند المعدل علم لم يكن عند المجرَّح، قيل له: كذلك نقول ونصدق كلَّ واحد منهما، فإذا صحَّ خبرهما معاً عليه، فلا خلاف في أن كلَّ من جمع عدالة ومعصية فأطاع في قصة وصلَّى وصام وزكَّى، وفَسَّق في أخرى فزنى، أو شرب الخمر أو أتى كبيرة أو جاهر بصغيرة فإنه فاسق عند جميع الأمة بلا خلاف، ولا يقع عليه اسم عدل.

ولو لم يفسق إلا من تمخض الشر ولا يعمل شيئاً من الخير لما فسق مسلم أبداً، لأن توحيده خير وفضل وإحسان وبرٌّ، وفي صحة القول بأن فينا عدولاً وفساقاً بنص القرآن، ورضا وغير رضا بيانٌ ما قلنا، ولو أخذنا بالتعديل.. وأسقطنا التجريح، لكتنا قد كذبنا المجرَّح وذلك غير جائز، وهكذا القول في الشهادة ولا فرق.

[رسائل ٣/٩٩] [وقال:]

ولكنَّ اختلافهم في الواحد يُجرِّحه قوم ويعدِّله آخرون قليل جداً. والقول في ذلك: إن المختلف فيه إن كان ممن اشتهر عدالته في ضبطه، فالتعديل أولى به، حتى يأتي المجرَّح ببيان جرحه تسقط لها عدالته، وأما من كان مجهول الحال، فالتجريح أولى به من التعديل؛ لأن أصل الناس الجهل بهم والجهل منهم، حتى يصح عليهم العلم بهم.

مسألة ٥٤- من يقبل تجريحه؟

[ح ١/١٤٦]

ولا يُقْبَل في التجريح قول أحد إلا حتى يُبَيَّن وجه تجريحه، فإن قوماً جرَّحوا آخرين بشرب الخمر، وإنما كانوا يشربون النبيذ المختلف فيه بتأويل منهم أخطئوا فيه ولم يعلموه حراماً، ولو علموه مكروهاً فضلاً عن حرام ما أقدموا عليه ورعاً وفضلاً. منهم الأعمش وإبراهيم وغيرهما من الأئمة -رضي الله عنهم-، وهذا ليس جرحة لأنهم مجتهدون طلبوا الحق فأخطئوه.

مسألة ٥٥- الوجوه التي يجزح فيها الراوي

[ح ١/١٤٧]

- ولا يكون الجرح في نقلة الأخبار إلا بأحد أربعة أوجه لا خامس لها:
- (١) الإقدام على كبيرة قد صح عند المُقَدِّم عليها بالنص الثابت أنها كبيرة.
 - (٢) الإقدام على ما يعتقد المرء حراماً، وإن كان مخطئاً فيه قبل أن تقوم الحجة عليه بأنه مخطئ.
 - (٣) المجاهرة بالصغائر التي صح عند المجاهر بها بالنص أنها حرام.

وهذه الأوجه الثلاثة هي جرحة في:

(أ) نقلة الأخبار.

(ب) وفي الشهود، وفي جميع الشهادات في الأحكام.

وهذه صفات الفاسق بالنص، وبإجماع المخالفين لنا.

* وإنما أسقطنا المستر بالصغائر للحديث الصحيح في الذي قبل امرأة فأخبر ﷺ: «إن صلاته كفرت ذلك عنه» ولقوله عز وجل: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ

عَنْهُ نَكَفَّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴿٣١﴾ [النساء: ٣١] فمن غفر الله له، فحرام علينا أن نثبت عليه ما قد غفر الله تعالى له.

❖ وكذلك التائب من الكبائر ومن الكفر أيضًا فهو عدل، وليس هذا من باب ثبات الحد عليه في شيء لأن الملامة ساقطة عن التائب، والحد عنه غير ساقط. على حديث ما عَزَّ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَهُ بَعْدَ تَوْبَتِهِ وَأَمَرَ بِالِاسْتِغْفَارِ لَهُ وَهَيَّيْ عَنْ سَبِّهِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْمَجَاهِرَةَ بِالصَّغَائِرِ جَرْحَةٌ لِلْإِجْمَاعِ الْمُتَيْقِنِ عَلَى ذَلِكَ وَلِلنَّصِّ الْوَارِدِ مِنَ الْأَمْرِ بِإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، وَالصَّغَائِرِ مِنَ الْمُنْكَرِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْكَرُهَا وَحَرَمَهَا وَهَيَّيْ عَنْهَا، فَمَنْ أَعْلَنَ بِهَا فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْمُنْكَرِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمُنْكَرِ فَقَدْ اسْتَحَقَّ التَّغْيِيرَ عَلَيْهِ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ».

ومن كان من أهل المنكر في الدين فهو فاسق، لأن المنكر فسق والفاسق لا يُقبل خبره، وضح بما قدمنا أن المستر بالصغائر ليس صاحبه فاسقًا، ولا يجب التغيير عليه، ولا الإنكار عليه، لأنه لم يُر منه ما يلزمنا فيه تغيير ولا إنكار ولا تعزير. ولو أن امرأً شهد على آخر بأنه يتستر بالصغائر لكانت شهادة الشاهد عليه بذلك مردودة، وكان ملومًا ولم يُجْز أن يقدر ذلك في شهادة المستر بها لوجهين:

أحدهما: أنه لا يتجو أحد من ذنب صغير.

والثاني: أنه معفو عنه، ولو شهد على أحد أنه يتستر بكبيرة، لقبلت شهادته عليه، ولردت شهادة المستر بها لأنها ليست مغفورة إلا بالتوبة، أو برجوح الميزان عند الموازنة يوم القيامة.

٤) ينفرد به نقلة الأخبار دون الشهود في الأحكام، وهو أن لا يكون المحدث إلا فقيهاً فيم روى أي حافظاً؛ لأن النص الوارد في قبول نذارة الناظر للتفقه إنما هو بشرط أن يتفقه في العلم، ومن لم يحفظ ما روى فلم يتفقه، وإذا لم يتفقه

فليس من أمرنا بقبول نذارته، وليس ذلك في الشهادة؛ لأن الشرط في الشهادة إنما هي العدالة فقط بنص القرآن. فلا يضر الشاهد أن يكون معروفاً بالغفلة والغلط، ولا يُسقط ذلك شهادته إلا أن تقوم بينة بأنه يكون غلط في شهادة ما، فتسقط تلك التي غلط فيها فقط، ولا يضر ذلك شهادته في غيرها، لا قبل الشهادة ولا بعدها، بل هو مقبول أبداً.

ولا يحلُّ لأحد أن يزيد شرطاً لم يأت به الله تعالى، فقد قال ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط» فمن شرط في العدل في الشهادة الخاصة أن يكون غير معروف بالغلط فقد زاد شرطاً ليس في كتاب الله عز وجل، فهو مبطل فيه.

مسألة ٦٤٤ الحديث الصحيح

[النبذة ٣٣-٣٤]

فإذا جاء خبر الراوي الثقة عن مثله مسنداً على رسول الله ﷺ؛ فهو مقطوع به على أنه حق من عند الله عز وجل، موجب صحة الحكم به إذا كان جميع رواته:

- متفقاً على عدالتهم.
- أو ممن ثبتت عدالتهم.

وإن اعترض معترض في بعضهم ممن لا يصح اعتراضه، أو اعترض بما لا يصح الاعتراض به. برهان ذلك قوله الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وقد صح بيقين افتراض الله علينا قبول ما رواه لنا الثقات، ومن الباطل المتيقن مع حفظ الله تعالى الدين: أن يلزمنا قبول شريعة باطلة لم يأمر الله تعالى بها قط.

هذا أمر قد أمناه بضمان الله تعالى ذلك لنا، وهذا بخلاف شهادة الشهود [للمزيد عن الموضوع، انظر مسألة رقم: ٢٩]؛ لأن الله تعالى لم يضمن لنا قط أن

الشهود لا يشهدون إلا بالحق، بل قد بين لنا رسول الله ﷺ أنهم قد يشهدون بباطل إذ يقول ﷺ: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْءٌ فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» ومن المعلوم أن كل مَنْ حاكم إليه ﷺ لم يكن بخصام اثنين فقط أحدهما ألحن بحجته من الآخر أبداً، وإنما يكون الحكم مرةً بشهادة من توجب الحق شهادته، ومرةً يتعين الحكم بفضل لحن خطاب أحدهما على الآخر.

ونحن على يقين من أنه ﷺ، لا يحكم إلا بحق عند الله تعالى فصح أننا مأمورون بإنفاذ ما شهدت به الشهود العدول عندنا، وإن كان باطلاً في باطنه، وأن نقتل بذلك مَنْ لا يحل لنا قتله لو علمنا كذبهم أو إغفالهم، وأن نحكم كذلك بالمال المحرَّم أخذه على الذي يعلم باطن القضية وكذلك في الفروج ولا فرق، ومحرَّم عليهم استحلال شيء من ذلك.

وهذا موجود في الديانة، كما ندفع المال في فداء الأسير من كافر أو ظالم. لقد فُرِضَ علينا دفع المال إن لم نقدر على استنقاذه إلا به، وحرام على الذي يعطاه أخذه. وليس هكذا قبول الشرائع؛ لأنها ذكرٌ مضمونٌ حفظه من الله تعالى، هكذا نقطع بأن كل حديث لم يأت قط إلا مرسلًا.

- أو لم يروه إلا مجهولاً لا يُعرف حاله أحدٌ من أهل العلم.
- أو مجرَّح متفق على جرحه، أو ثابت الجرحه؛ فإنه خبر باطل لم يقله قط رسول الله ﷺ ولا حكم به من الممتنع أن يجوز أن لا تُردَّ شريعة حق إلا من هذا الطريق، مع ضمان الله تعالى حفظ الذكر النازل من عنده الذي أوحاه إلى نبيه ﷺ، ومع ضمانه تعالى أنه قد بيَّن علينا جميع الدين.

وبهذين البرهانين نقطع أنه لم يَضَعْ من الدين شيء أصلاً، ولا يَضِيع أبداً ولا بد أن يكون مع عصر من العلماء من يضبط ما خفي عن غيره منهم، ويضبط غيره أيضاً ما خفي عنه فيبقى الدين محفوظاً إلى يوم القيامة ولا بد، وباللَّه تعالى التوفيق.

مسألة ٥٧- لا يجزح المتأول وإن أخطأ

[ح ١/١٤٩]

وأما مَنْ أقدم على ما يعتقده حلالاً، فيما لم يقم عليه في تحريمه حجة فهو معذور مأجور وإن كان مخطئاً، وأهل الأهواء (معتذليهم ومرجئهم وزيديهم وأباضيهم) بهذه الصفة إلى من أخرجه هواء عن الإسلام إلى الكفر متفق على أن كُفِر، أو من قامت عليه حجة من نص، أو إجماع فتهاذى ولم يرجع فهو فاسق.

مسألة ٥٨- الرواية عن (فلان) مرة ومرة عن (غيره) قوة للحديث لا ضعف

[ح ١/١٤٩]

وقد علل قوم أحاديث بأن: رواها ناقلها: عن رجل مرة، وعن رجل مرة أخرى، وهذا قوة للحديث وزيادة في دلائل صحته، ودليل على جهل مَنْ جرح الحديث بذلك، وذلك نحو: أن يروي الأعمش الحديث عن سهيل عن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، ويرويه غيره الأعمش عن سهيل عن أبيه عن أبي سعيد.

✽ هذا لا مدخل للاعتراض به لأن في الممكن أن يكون: أبو صالح سمع الحديث من أبي هريرة، ومن أبي سعيد، فيرويه مرة عن هذا ومرة عن هذا. ومثل هذا لا يتعلل به في الحديث إلى جاهل أو معاند، ونحن نفعل هذا كثيراً، لأننا نروي الحديث من طرق شتى، فنرويه في بعض المواضع من أحد طرقه ونرويه مرة أخرى من طريق ثانية، وهذا قوة للحديث لا ضعف.

وكل من تعللوا به من مثل هذه وشبهه فهو دعاوى لا برهان عليها، وكل دعاوى بلا برهان فهي ساقطة.

وفي [م ١١ / ٢٥٣]

قال ابن حزم: هذه آثار صحاح تجب بها الحججة (عن روايات ذكرها ثم قال): ولا يضرها أن يكون عدي بن ثابت حدث به مرة عن البراء، ومرة عن يزيد بن البراء بن أبيه، فقد يسمعه من البراء ويسمعه من يزيد بن البراء؛ فيحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا.

فهذا سفيان بن عيينة يفعل ذلك، يروي الحديث عن الزهري مرة وعن معمر عن الزهري مرة.

مسألة ٥٩- رد رواية العدل السيئ الحفظ

[النبذة: ٣٣]

لأن الله تعالى أمرنا بقبول ندارة من تفقه فيما سمع، ومن ساء حفظه لم يتفقه فيما سمع.

إذ التفقه إنما هو الفهم والتدبر فيما حمله من الأمر الشرعي على صرافته حسبما حمله، إذ من المحال أن يكون من ساء حفظه، ولم يتيقن من حمله تفقه فيما لم يتيقن مما لم يضبطه. والمرأة والعبد والأمة في كل ما ذكرنا سواء، لعموم قوله تعالى ﴿طَائِفَةٌ﴾ [يعني قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢]] وقد صحَّ الإجماع على أن النساء والعبيد والإماء يلزمهم الدين كما يلزم الأحرار والرجال ولا فرق، وإن اختلفت الأحكام في بعض ذلك بدليل لا بغير دليل. [ونظر مسألة رقم: ٤٣].

مسألة ٦٠- هل كل إدهاء (خطأ) يثبت؟

[م ٢ / ٦٢] [عن حديث ادعى بعضهم أن الأوزاعي أخطأ فيه فقال:]

فقلنا لهم: فكان ماذا؟ قد علم كل ذي علم بالحديث أن الأوزاعي أحفظ من

كل واحد من هؤلاء، [وهو يشير إلى رواة بعينهم] وهو حجة عليهم، وليسوا حجة عليه والأوزاعي ثقة، وزيادة الثقة لا يحل ردها، وما الفرق بينكم وبين من قال في كل خبر احتججتم به: إن راويه أخطأ فيه، لأن فلاناً وفلاناً لم يرو هذا الخبر؟

مسألة ٦١- من أسند الحديث (مرة) وأوقفه (أخرى) فليس ذا بعلة

[م ٣/١٦٨] [عن حديث ذكره أثناء احتجاجه فقال:]

لم يخف علينا اعتلال من اعتلّ في حديث عبد الله بن عمرو بأن قتادة أسنده مرة وأوقفه أخرى، وهذا ليس بعلة، بل هو قوة للحديث، إن كان الصاحب يرويه مرة عن النبي ﷺ ويفتي به أخرى، وهذا جهل ممن تعلل بهذا، وقول لا برهان عليه، وإنما هو ظنٌّ قلّد فيه من ظنّه وكذلك لم يخف علينا من تعلل في حديث أبي هريرة: بأن محمد بن فضيل أخطأ فيه، وإنما هو موقوف على مجاهد، وهذا أيضاً دعوى كاذبه بلا برهان، وما يضر إسناد من أسند إيقاف من أوقف.

[م ٩/٢٢٨]

قال ابن حزم: وأمّا ما ذكروه من إيقاف ابن علية له على علي كفه فهو قوة للخبر لأنه فتيا من علي بما روي، وليت شعري من أين وقع لمن وقع إن العدل إذا: (أسند الخبر عن مثله وأوقفه آخر أو أرسله آخر) أن ذلك علة في الحديث.

وهذا لا يوجد نص ولا نظر ولا معقول، والبرهان قد صح بوجوب الطاعة للمسند دون شرط فبطل ما عداه هذا والله تعالى الحمد.

[م ٩/٤٥٤]

قال ابن حزم: واعترضوا في رواية أبي موسى: أن قومًا أرسلوه، فقلنا: فكان

ماذا؟

إذا صح الخبر مسندًا إلى رسول الله؛ فقد قامت الحجة به ولزمنا قبوله فرضًا. ولا معنى لمن أرسله، أو لمن لم يروه أصلاً، أو لمن رواه من طريق أخرى ضعيفة؛ كل هذا كأنه لم يكن. وبالله تعالى التوفيق

* * *

[وفي م ٣٥٤/١٠ عن حديث بعينه:]

قالوا: فمرة رواه قتادة عن الحسن، ومرة رواه عن أبي الحسن مرسلًا، وهذه علة في الخبر...!

فقلنا: فكان ماذا؟ ما جعل مثل هذه علة إلا ذو علة في دينه، وما ندري في رواية قتادة للخبر مرة عن أبي حسان ومرة عن الحسن وجهًا يعترض به إلا من عدم الحياء وكابر عين الشمس.

مسألة ٦٢- هذا ليس اضطرابًا والتعلل به غلط

[م ١٥٠/١٠]

روينا من طريق عبد الله أو عن سفيان الثوري [هكذا] عن صالح بن حي عن عبد خير الحضرمي عن زيد بن أرقم قال: كان علي باليمن فأُتي بامرأة وطئها ثلاثة في طهر واحد..!

- فسأل اثنين: أتقران لهذا بالولد؟
- فلم يقرأ،
- ثم سأل اثنين: أتقران لهذا بالولد؟
- فلم يقرأ،
- ثم سأل اثنين..؟ حتى فرغ، فأقرع بينهم، فألزم الولد للذي خرجت له القرعة وجعل عليه ثلثي الدية، فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه.

قال [ابن حزم:] لا يضحك رسول الله ﷺ دون أن ينكر ما يرى، ويسمع ما لا يجوز البتة إلا أن يكون سرورًا به، وهو عليه الصلاة والسلام لا يسر إلا بالحق، ولا يجوز أن يسمع باطلاً فيقره؛ وهذا خبر مستقيم السند، نقلته كلهم ثقات والحجة به قائمة ولا يصح خلافه ألبتة، فإن قيل: إنه خبر اضطرب في إسناده، فأرسله شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن مجهول، ورواه أبو إسحاق عن رجل من حضرموت عن زيد بن أرقم، قلنا: هذا العجب! فكان ماذا؟

وقد وصله سفيان وليس هو دون شعبة عن صالح بن حي - وهو ثقة - عن عبد بن خير - وهو ثقة - عن زيد بن أرقم، وأن من يتعلل بهذا ثم يرد السنة برواية شيخ من بني كنانة، إن هذا عظيم المجاهرة.

* * *

[وفي م ٣٤٦/٩ عن حديث وطريق، تعلق فيه، وأسند من طريق آخر] قال: وأي نكرة في رواية رجل من أهل العلم رجلاً واحداً من عشر طرق، منها صحيح، ومنها مدخول؛ وكل خبر في الأرض فإنه ينقله الثقة وغير الثقة، فيؤخذ نقله الثقة، ويترك ما عداه.

مسألة ٦٣- اختلاف الألفاظ ليس علة في الحديث

[م ٤٦١/٩]

قال ابن حزم: وقد تفصينا في كتاب (الإيصال): [وهو كتاب فقه ضخم شبه مفقود] ما اعترض به من لا يبالي مما أطلق به لسانه في الآثار التي أوردنا مما لا معنى له - من رواية بعض الناس لها - بلفظ مخالف للفظ الذي رويناها ونحو ذلك وكل ذلك لا معنى له؛ لأن اختلاف الألفاظ ليس علة في الحديث بل إن كان روي جميعها الثقات وجب أن تستعمل كلها ويحكم بما اقتضاه كل لفظ منها، ولا يجوز ترك بعضها لبعض لأن الحجة قائمة بجميعها، وطاعة كل ما صح عنه علي الصلاة والسلام فرض على الجميع، ومخالفة شيء منه معصية لله عز وجل، وإن كان روي بعضها ضعيف، فالاحتجاج به على ما رواه الثقات ضلال.

مسألة ٦٤- إذا اختلفت الروايات والقصة واحدة كيف يكون الترجيح

[م ٧ / ٢١٠] [في قصة وردت عدة روايات فيها فقال:]

وهذا كله خبر واحد في قصة واحدة، بلا خلاف من أحد، وبنصوص هذه الأخبار كلها أيضًا؛ فصح أن جميعها وهمٌ إلا واحدًا فقط!

- فوجدنا أصحاب شعبة قد اختلفوا عليه؛ فوجب ترك ما اضطربوا فيه، إذ ليس بعضه أولى من بعض!!

- ووجب الرجوع إلى رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى الذي لم يضطرب الثقات من رواته فيها، ولو كان ما ذكر في هذه الأخبار عن قضايا شتى؛ لوجب الأخذ بجمعها، وضم بعضها إلى بعض، وأما في قضية واحدة، فلا يمكن ذلك أصلاً.

- ثم وجدنا أبان بن صالح قد ذكر في روايته فرقاً من (زييب)، وأبان لا يعدل في الحفظ بـ دواد بن أبي هند عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولا بأبي قلابة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛ ولا بد من أخذ إحدى هاتين الروايتين إذ لا يمكن جمعها؛ لأنها كلها في قضية واحدة في مقام واحد في رجل واحد في وقت واحد؛ فوجب أخذ ما رواه أبو قلابة والشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة لثقتها، ولأنها مبينة لسائر الأحاديث وبالله تعالى التوفيق.

[وفي ح ١ / ١٣٩]

قال ابن حزم: وليس اختلاف الروايات عيباً في الحديث إذا كان المعنى واحداً، لأن النبي ﷺ صح عنه أنه كان يحدث بحديث كرهه ثلاث مرات فنقل كل إنسان بحسب ما سمع، فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يوهن الحديث إذا كان المعنى واحداً.

مسألة ٦٥- نسيان الراوي رواية حدث بها أو أنكرها!

هل لها تأثير على صحة الحديث؟

[م ٩ / ٤٥٢] [انظر مسألة رقم: ١١] [عن حديث سئل عنه البعض؟ فلم يعرفه! وأنكره البعض الآخر]

- فقال ابن حزم: وهذا لا شيء لوجهين:
- أحدهما: [بسنده إلى] عباس عن يحيى بن معين، حديث ابن جريج هذا، قال عباس: فقلت له: أن ابن عليّة يقول: قال ابن جريج لسليمان بن موسى، فقال: نسيت بعد، فقال ابن معين: ليس يقول هذا إلا ابن عليّة، وابن عليّة عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فأصلحها له.
- قال ابن معين: لا يصح في هذا إلا حديث سليمان بن موسى،
- قال ابن حزم: فصح أن سماع ابن عليّة من ابن جريج مدخول، ثم لو صح أن الزهري أنكره! وأن سليمان بن موسى نسيه!

فقد روينا من طريق مسلم [بسنده إلى] عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - قالت: (كان النبي ﷺ يسمع قراءة رجل في المسجد فقال: "رحم الله لقد أذكرني آية كنت أنسيتها" [وحدث عن طريق أبي بكر بن أبي شيبة بسنده عن عبد الرحمن بن أبيزي: (أن النبي ﷺ صلى الفجر، فأغفل آية، فلما صلى قال: أفي القوم أبي بن كعب؟ فقال له أبي بن كعب: يا رسول الله؟ أغفلت آية كذا أو نسخت؟ فقال عليه الصلاة والسلام: بل أنسيتها).

قال ابن حزم: فإذا صح أن رسول الله ﷺ نسي آية من القرآن، فمن الزهري؟ ومن سليمان؟ ومن يحيى؟ حتى لا ينسى!

وقد قال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾ [طه: ١١٥] لكن ابن جريج: ثقة، فإذا روى لنا عن سليمان بن موسى - وهو ثقة - أنه أخبره عن

الزهري بخبر مسند؛ فقد قامت الحجة به، سواء نسوه بعد أن بلغوه وحدثوا به، أو لم ينسوه، وقد نسي أبو هريرة حديث «لا عدوى ..» ونسي الحسن حديث «من قتل عبده ..» ونسي أبو معبد مولى ابن عباس حديث «التكبير بعد الصلاة» بعد أن حدثوا بها، فكان ماذا؟

لا يعترض بهذا إلا جاهل، أو مدافع للحق بالباطل! ولا ندري في أي القرآن؟ أم في أي السنن؟ أم في أي حكم العقول؟

وجدوا: أن من حدث بحديث ثم نسيه، أن حكم ذلك الخبر يبطل، ما هم إلا في دعوى كاذبة بلا برهان. [وهنا ينتهي الوجه الأول كما أظن، ويبدأ بسرد الوجه الثاني.

وأما اعتراضهم بأنه صح عن عائشة وعن الزهري -رضي الله عنهما- أنها خالفا ما روي من ذلك، فكان ماذا؟

- إنما أمرنا الله ورسوله ﷺ، وقامت حجة العقل بوجوب قبول ما صح عندنا عن رسول الله ﷺ ويسقوط اتباع قول من دونه عليه الصلاة والسلام، ولا ندري أين وجدوا؟ أن من خالف باجتهاده مخطئا متأولاً ما رواه أنه يُسقط بذلك ما رواه، ثم نعكس عليهم أصلهم هذا الفاسد فنقول:

إذا صح أن أم المؤمنين -رضي الله عنها- والزهري رحمه الله روي هذا الخبر، وروي عنها أنها خالفاه، فهذا دليل على سقوط الرواية بأنها خالفاه؟ بل الظن بهما أنها لا يخالفان ما روي، وهذا أولى لأن تركنا ما لا يلزمنا من قولهما لما يلزمنا من روايتهما هو الواجب لا ترك ما يلزمنا مما رويها لما لا يلزمنا من رأيها.



[وفي م ١٠/٣٥٦] [عن حديث قال عنه: لم يصح قط عن الشعبي -لكذا سبب-

ثم قال]

ثم لو صحَّ ذلك عنه لكان الواجب، رفض رأيه وإطراحه، والأخذ بروايته، لأنه وغيره من الأئمة موثوق بهم في أنهم لا يكذبون لفضلهم، غير موثوق بهم بأنهم لا يخطئون، بل كل أحد بعد رسول الله ﷺ غير معصوم من الخطأ ولا بد، وليس يخطئ أحد في الدين إلا لمخالفة نص قرآن أو نص سنة، بتأويل منه قصد به الحق فأخطأه.

مسألة ٦٦- تقويل من لم يقل جرح

[م ٩ / ٢٦٣] قال بعد أن ذكر قولاً قال به كثير من العلماء .. ثم الأئمة الأربعة]

وأصحاب هؤلاء القوم [أي متبعوا المذاهب الأربعة] إذا اجتمع رأيهم على شيء كان أسهل شيء عليهم دعوى الإجماع، فإن لم يمكنه ذلك لم تكن عليهم مؤنة من دعوى أنه قول الجمهور وأن خلافه شذوذ، وأن خصومهم ليرثون لهم من تورطهم في هذه الدعاوى الكاذبة نعوذ بالله من مثلها.

- وإيم الله لا أقدم على أن ينسب إلى أحد قول، لم يثبت عنده أن ذلك المرء قاله إلا: مستسهل الكذب، مقدم عليه ساقط العدالة، وأما نحن: فإن صح عندنا عن إنسان أنه قال قولاً نسبناه إليه، وإن روينا ولم يصح عندنا قلنا: روي عن فلان، فإن لم يرو لنا عنه قول، ولم ينسب إليه قولاً لم يبلغنا عنه، ولا نتكثر بالكذب ولم نذكره لا علينا ولا لنا.

مسألة ٦٧- من أساليب ترجيح الروايات بعضها على بعض والفائدة من

اختلافها

[م ٧ / ٢٥٣] [عن خبر بعينه قال]:

وأما خبر أبي قتادة فإن معمراً رواه، ورواه عن يحيى بن أبي كثير، معاوية بن

سلام وهشام الدستوائي، كلاهما يقول فيه: عن يحيى حدثني عبد الله بن أبي قتادة، ولا يذكران ما ذكر معمر، ولم يذكر فيه معمر سماع يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة.

- ورواه أيضًا شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة [على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى] فلم يذكر فيه ما ذكر معمر.

- ورواه أيضًا أبو محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة، فلم يذكر فيه ما ذكر معمر.

- ورواه أبو حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة فذكر أن رسول الله ﷺ أكل منه، فلا يخلو العلم في هذا من ثلاثة أوجه:

* إما أن تغلب رواية الجماعة على رواية معمر لاسيما وفيهم من يذكر سماع يحيى من ابن أبي قتادة ولم يذكر معمرًا.

* أو تسقط رواية يحيى بن أبي كثير جملة؛ لأنه اضطرب عليه ويؤخذ برواية أبي حازم وأبي محمد وابن موهب الذين لم يضطرب عليهم لأنه لا يشك ذو حس إن إحدى الروایتين وهم، إذ لا يجوز أن تصح الرواية في أنه عليه السلام، أكل منه، وتصح الرواية في أنه عليه السلام لم يأكل منه، وهي قصة واحدة في وقت واحد! في مكان واحد! في صيد واحد! ويؤخذ بالزائد، وهو الحق الذي لا يجوز تعديده.

* فنظرنا في ذلك ← فوجدنا من روى عن عبد الله بن أبي قتادة (أن رسول الله ﷺ أكل منه) قد أثبتت خبرًا وزاد علمًا، على من روى عنه عليه السلام: (لم يأكل منه) فوجب الأخذ بالزائد ولا بد، وترك رواية من لم يثبت ما أثبتته غيره، وبالله تعالى التوفيق.

[وعن رواية في المحل ١١ / ٦ قال:]

- فإن قيل: إن مسروقاً - وإن كان لم يلق معاذاً - فقد كان باليمن رجلاً أيام كون معاذاً هنالك، وشاهد أحكامه فهذا عنده عن معاذ بنقل الكافة! قلنا: لو أن مسروقاً ذكر أن الكافة أخبرته بذلك عن معاذ لقامت الحجة بذلك؛ فمسروق - هو الثقة الإمام غير المتهم - لكنه لم يقل قط هذا، ولا يحل أن يقول مسروق رحمه الله ما لم يقل فيكذب عليه، ولكن لما أمكن في ظاهر الأمر أن يكون عند مسروق هذا الخبر، عن تواتر، أو عن ثقة، أو عن تجموز الرواية عنه.

لم يجوز القطع في دين الله تعالى ولا على رسوله ﷺ بالظن الذي هو أكذب الحديث، ونحن نقطع أن هذا الخبر لو كان عند مسروق عند ثقة لما كتبه، ولو كان صحيحاً عن رسول الله ﷺ ما طمسه الله تعالى المتكفل بحفظ الذكر المنزل على نبيه عليه السلام، المتم لدينه -: لنا هذا الطمس حتى لا يأتي إلا من طريق واهية والحمد لله رب العالمين.

[من الطرائف العلمية التي تشير إلى عظمة أولئك العلماء أن ابن حزم يتراجع عن القول الذي قاله بل قبل قليل فتأمل ما يلي!]

قال ابن حزم: [م ١٦ / ٦] (ثم استدركنا فوجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن في ذكاة البقر، وهو بلا شك أدرك معاذاً وشهد حكمه وعمله المشهور المنتشر، فصار نقله لذلك، ولأنه عن عهد رسول الله ﷺ: نقلاً عن الكافة عن معاذ، فوجب القول به.

[وليته!! إن استدراك ابن حزم على نفسه لا يضيع القاعدة العلمية التي

ساقها.]

[وفي المحلى ١١ / ٧٥] [عن حادثة وقع اختلاف في بعض طرقها، وكلا الطريقين صحيح]

قال ابن حزم: فشك يحيى في رواية الليث: هل ذكر بشير بن يسار ورافع بن خديج مع سهل بن أبي حثمة أو لم يذكر؟

ولم يشك في رواية حماد بن زيد عنه في أن رافعاً عنه هذا الخبر بشير، وكلا الرجلين ثقة حافظ، وحماد أحفظ من الليث، والروايتان معاً صحيحتان، فصح أن يحيى شك مرة: هل ذكر بشير رافعاً مع سهل أم لا؟ وقطع يحيى مرة في أن بشيراً ذكر رافعاً مع سهل ولم يشك، فهي زيادة من حماد، وزيادة العدل مقبولة.



[حجة الوداع / ١٦٦]

قال ابن حزم: لو جاء حديث محمد بن المنتشر عن عائشة مخالفاً لحديث عروة وعمرة والقاسم وسالم ومسروق والأسود عن عائشة لكان - لا شك - عند كل ذي بصر بالرجال وبالأخبار في أن كل واحد من هؤلاء لو انفرد وحده أوثق وأعلم وأفضل وأضبط وأخص بعائشة من محمد بن المنتشر بها، فكيف بهم كلهم إذا اتفقوا؟

فكيف يجمل لمن يعلم، أن كلامه من عمله، أن يعارض هؤلاء كلهم بمحمد بن المنتشر.. وهو أيضاً، مع ذلك غير معارض لما روي هؤلاء.

وبالله تعالى -نعوذ من الخذلان- لا سيما الأسود، فإن كان من الاختصاص بعائشة -رضي الله عنها- بحيث كان عبد الله بن الزبير -وهو ابن أختها- يسأله عن أخبارها. [ثم ذكر فضائل البقية]

مسألة ٦٨- كيف تكون معرفة الزيادة في الحديث أو رفع إشكاله

[م ٨ / ٣٦٦] عن رواية قال فيها همام: (وجدت في كتابي) فقال ابن حزم معلّقاً:

- وأما رواية همام، فإنه لم يحدث بهذه اللفظة، وإنما أخبر أنه وجدها في كتابه، ولم يلتزمها ولا رواها ولا أسندها، وما كان هذا، فلا يجوز الأخذ به، ولا تقوم به حجة، وقد روى هذا الخبر همام بن أبي التياح عن عبد الله بن الحارث عن حكيم، فلم يذكر فيه: (ثلاث مرات)

- ورواه شعبة وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، كلهم عن قتادة بإسناده ولفظه، فلم يذكر أحد منهم! (ثلاث مرات)، وقد حدثنا هشام بن سعيد الخير [بسنده إلي] شعبة وهمام كلاهما عن قتادة، قال شعبة: في حديثه سمع صالحاً أبا الخليل يحدث [الحديث ..] قال أبو داود: [وأحسبه الطيالسي لأن الحديث من سنده]: وحديث همام مثل هذا، فارتفع الإشكال، وثبت همام على ترك هذه اللفظة، ولم يقل إذ وجدها في كتابه: إنها من روايته، ووالله! لو ثبت (همام) عليها من روايته، أو غيره من الثقات لقلنا بها؛ لأنها كانت تكون زيادة.

مسألة ٦٩- لا تقبل رواية الضعيف إلا مع عدل

[م ٩ / ٢٩٣]

قال ابن حزم: [بعد أن ذكر روايتين من طريقي عيسى الخنات وابن أبي الزناد] هما والله المرء يرغب عن روايتهما، ولا يقبلان إلا مع عدل.

مسألة ٧٠- طريقة منطقية لاتهام الراوي

[م ٧ / ٤٠٨] عن عكرمة بن عمار - وهو ضعيف عند ابن حزم وثقة عند بعضهم - قال: وقد روي من طريقه خبراً موضوعاً ليس فيه أحد يتهم غيره! فأما أدخل عليه فلم يأبه، وإما البلية من قبله.

[وفي المحلى ٩ / ٢٣١ عن حديث قال:]

ومن طريق عبد الباقي بن قانع -راوي الكذب- عن موسى بن زكريا عن عباس بن محمد عن أحمد بن يونس عن هشيم عن جعفر ابن إياس عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم».

قال ابن حزم: وهذا خبر موضوع بلا شك: لم يعرف قط من حديث عباس بن محمد، ولا من حديث أحمد بن يونس، ولا من حديث هشيم، ولا من حديث جعفر، ولا من حديث نافع، ولا من حديث ابن عمر، إنما هو معرف من قول ابن عمر، وأحاديث هؤلاء كلهم أشهر من الشمس.

مسألة-٧١- اللحن في الحديث

[ح ٢ / ١٨٩]

وأما اللحن في الحديث، فإن كان شيئاً له وجه لغة في بعض العرب، فليروه كما سمعه ولا يبدله ولا يرده إلى أفصح منه ولا إلى غيره، وإن كان شيئاً لا وجه له في لغة العرب البتة.

فحرام على كل مسلم أن يحدث باللحن عن النبي ﷺ فإن فعل فهو كاذب مستحق للنار في الآخرة؛ لأننا قد أيقنا أنه عليه السلام لم يلحن قط، كتيقنا أن السواء محيطة بالأرض، وأن الشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب.

فمن نقل عن النبي ﷺ اللحن فقد نقل عنه الكذب بيقين، وفرض عليه أن يصلحه، ويبشره [يعني: يمحوه] من كتابه ويكتبه معرباً ولا يحدث به إلا معرباً، ولا يتلفت إلى ما وجد في كتابه من لحن، ولا إلى ما حدث شيوخه ملحوناً.

ولهذا ألزم لمن طلب الفقه أن يتعلم النحو واللغة، وإلا فهو ناقص منحط لا تجوز له الفتيا في دين الله عز وجل.

[وفي المحلى ٨ / ٤٨١ عن رواية ردّ بعض طرقها قال:]

ومن البيان الواضح على خطأ معمر الذي لا شك فيه، إيراده للحن عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر بقوله: «لا يصلح صاعين بصاع» والله ما قاله رسول الله ﷺ قط إلا أن يشير إلى شيء فيكون ضميره في «لا يصلح» لاسيما والأوزاعي يذكر سماع يحيى بن أبي كثير من أبي سلمة، وسماع أبي سلمة من أبي سعيد، لم يذكر ذلك معمر، وهذا لا يكدر عندنا شيئاً إلا إذا كان خبراً واحداً اختلف فيه الرواة، فإن رواية الذي ذكر السماع أولى لا سيما ممن ذكر بتدليس.

مسألة-٧٢. الانفراد بالرواية ليست علتة

[م / ٤ / ٢٢٦] [عن رواية تعلل بها البعض بسبب الانفراد فقال ابن حزم:]

إنما أوردنا هذا الخبر لأن بعض من لا يردعه دين عن الكذب قال: لم يرو أحد هذه اللفظة إلا عمرو بن دينار، فأريناه أن قد رواها عبيد الله بن مقسم وهو متفق على ثقته، ثم حتى لو انفرد به عمرو فكان ماذا؟!

- ما يختلف مسلمان في أن عمرًا هو النجم الثاقب ثقة وحفظًا وإمامة، وبلا شك فهو فوق أبي حنيفة ومالك اللذين يعارض هؤلاء السنن برأيها الذي أخطأ فيه، لأن عمرًا لقي الصحابة وأخذ عنهم، وأقل مراتب عمرو أن يكون في نصاب شيوخ مالك وأبي حنيفة كالزهري ونافع وحماد بن أبي سليمان وغيرهم.

- وقد روي عن عمرو من هو أجل من مالك وأبي حنيفة ومثلها كأيوب ومنصور، وشعبة، وحماد بن زيد، وسفيان وابن جريج وغيرهم.

مسألة-٧٣. تضعيف الرواية وإن تعددت طرقها

[م / ٨ / ٤١٤] [احتج بعضهم بأثر وهو مشهور على الألسن فقال:]

وأما الأثر في ذلك، فإننا:

- ❖ رويناه من طريق ابن وهب حدثني سليمان بن بلال بن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «المسلمون عند شروطهم».
- ❖ ورويناه أيضًا من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي حدثني الحزامي عن محمد بن عمر عن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز قال: قال رسول الله ﷺ: «المسلمون عند شروطهم».
- ❖ ومن طريق ابن أبي شيبه نا يحيى ابن أبي زائدة عن عبد الملك عن عطاء بلغنا أن النبي ﷺ قال: «المسلمون عند شروطهم».
- ❖ ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبه عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد عن شيخ من بني كنانة سمعت عمر يقول: «المسلم عند شرطه».
- ❖ ومن طريق ابن أبي شيبه نا ابن عينية عن يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عبد الله بن عبد الرحمن بن غنم قال عمر بن الخطاب: «إن مقاطع الحقوق عند الشروط».
- ❖ ومن طريق ابن أبي شيبه بن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبي عن عليّ قال: «المسلمون عند شروطهم».
- قال ابن حزم: كثير بن زيد هو كثير بن عبد الله بن عمرو بن زيد، هالك متروك باتفاق. والوليد بن رباح مجهول.
- والآخر: عبد الملك بن حبيب هالك، ومحمد بن عمر هو الواقدي مذكور بالكذب، وعبد الرحمن بن محمد مجهول لا يعرف، [والحديث] مرسل أيضًا.
- والثالث: مرسل أيضًا، والذي من طريق عمر فيه: الحجاج بن أرطاة وهو هالك، وخالد بن محمد مجهول، وشيخ من بني كنانة؟، والآخر فيه: إسماعي بن عبيد الله ولا أعرفه، وخبر على مرسل.

[وفي المحلى ٧ / ٥١٨ قال:]

- * واحتج من خالف هذا [أي من ذهب إليه هو] بما رويناه من طريق عكرمة، أن النبي ﷺ: (كسر كوزًا فيه شراب، وشق المشاعل يوم خيبر وهي الزقاق [أي زقاق الخمر]) وهذا مرسل لا حجة فيه.
 - * ويخبر من طريق ابن عمر قال: (شق رسول الله ﷺ زقاق الخمر).
 - * ويخبر من طريق أبي هريرة أنه عليه السلام شقَّ زقاق الخمر.
 - * ويخبر من طريق جابر أنه عليه السلام أراق الخمر وكسر جرارها.
- وكل هذا لا يصح من شيء، أما خبر ابن عمر فأحد طرقه فيها ثابت بن يزيد الخولاني وهو مجهول لا يدري من هو، والثاني [وهو السند الثاني لابن عمر]: من طريق ابن لهيعة وهو هالك، عن أبي طعمة وهو نُسير بن ذعلوق وهو لا شيء، والثالث: من رواية عبد الملك بن حبيب الأندلسي وهو هالك، عن طلق وهو ضعيف.
- * وأما حديث أبي هريرة، ففيه عمر بن صهبان وهو ضعيف، ضعفه البخاري وغيره، وفيه أيضًا آخر لم يُسَمَّ.
 - * وحديث جابر من طريق ابن لهيعة وهو مطروح، فلم يصح في هذا الباب شيء.

مسألة - ٧٤ - ادعاء خطأ في خبر

[النبذة / ٣٥]

ومن ادعى في خبر عن النبي ﷺ قد صح بنقل الثقات أنه خطأ، لم يُصدّق إلا ببرهان واضح:

من ثقة يشهد أنه حضر ذلك الراوي وقد سها فحرّفه، أو أن يقر الراوي على نفسه بأنه أخطأ فيه فقط، وكذلك من ادعى في خبر صحيح، أو في آية من القرآن، أنها منسوخة، أو مخصوصة، فقله باطل؛ إلا أن يأتي بنصٍ آخر شاهد على ذلك أو بإجماع متيقن على ما ادعى، وإلا فهو مبطل؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] فمن قال في آية، أو خبر صحيح: إنها منسوخة، أو إنها ليس على عمومها ولا على ظاهرهما، فقد قال لنا: لا تطيعوا هذه الآية، ولا هذا الخبر، فقله مردود، وقول الله أحق، وأصدق، ولو أراد الله تعالى ما قال، لبيّنه بعين دعوى هذا المدعي، قال تعالى: ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] وقال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

مسألة - ٧٥ - تكذيب من يدعي الإحاطة

[م ٧ / ٢٣٠]

نحن لا ندعي الإحاطة بأقوال الصحابة جميعهم، والتابعين كلهم، فمن بعدهم من العلماء بل نقول ونقطع:

إن من ادعى الإحاطة بأقوالهم فقد كذب كذباً متيقناً لا خفاء به، ولا ننكر بقول بما أوجبه القرآن أو السنة وإن لم تُعرف رواية عن إنسان يمثل ذلك؛ لأن الله تعالى لم يقل لنا قط ولا رسوله ﷺ: «لا تقولوا بما في القرآن والسنة حتى تعلموا أن

إنساناً قال بما فيها»، بل هذا القول عندنا ضلال وبدعة وكبيرة من أكبر الكبائر، وإنما قال تعالى: ﴿ أَتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف : ٣].

مسألة - ٧٦ - الإدراك يحتمل على اللقاء والسماع،

[ح ٢١ / ٢]

إذا علمنا أن الراوي العدل قد أدرك من روى عنه من العدول، فهو على اللقاء، والسماع؛ لأن شرط العدل القبول.

والقبول يضاد تكذيبه في أن يُسند إلى غيره ما لم يسمعه منه، إلا أن يقوم دليل على ذلك من فعله، وسواء قال: (حدثنا) أو (أنبأنا) أو قال: (عن فلان) أو قال: (قال فلان) كل ذلك محمول على السماع منه ولو علمنا أن أحداً منهم يستجيز التليس بذلك كان ساقط العدالة في حكم المدلس.

وحكم العدل الذي قد ثبتت عدالته فهو على الورع والصدق؛ لا على الفسق والتهمة وسوء الظن المحرم بالنص، حتى يصح خلاف ذلك، ولا خلاف في هذه الجملة بين أحد من المسلمين، وإنما تناقض من تناقض في تفريع المسائل، وبالله التوفيق.

مسألة - ٧٧ - إيراد الحديث نصاً

[ح ٨٦ / ٢]

وحكم الخبر عن النبي ﷺ أن يُورد بنص لفظه، لا يبدل ولا يغير، إلا في حالة واحدة، وهي أن يكون المرء قد ثبت فيه، وعرف مغناه يقيناً، فيُسأل، فيفتي بمعناه وموجبه، أو يناظر فيحتاج بمعناه وموجبه، فيقول: حكم رسول الله بكذا، وأمر ﷺ

بكذا، أباح ﷺ كذا، ونهى عن كذا، وحرّم كذا، والواجب في هذه القضية ما صح عن النبي ﷺ وهو كذا، وكذلك القول فيما جاء من الحكم في القرآن ولا فرق. وجائز أن يخبر المرء بموجب الآية، وبحكمها بغير لفظها وهذا ما لا خلاف فيه من أحد؛ في أن ذلك مباح كما ذكرنا.

وأما من حدث وأسند القول إلى النبي ﷺ، وقصد التبليغ لما بلغه عن النبي ﷺ، فلا يحل له إلا أن يتحرى الألفاظ كما سمعها، لا يبدل حرفاً مكان آخر، وإن كان معناهما واحداً، ولا يقدم حرفاً ولا يؤخر آخر، وكذلك من قصد تلاوة آية، أو تعلمها وتعلميها، ولا فرق. وبرهان ذلك: أن النبي ﷺ علّم البراء بن عازب دعاء وفيه «ونبيك الذي أرسلت» فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على النبي ﷺ، قال: وبرسولك الذي أرسلت، فقال النبي ﷺ: « لا . ونبيك الذي أرسلت » فأمره ﷺ كما تسمع ألا يضع لفظة (رسول) في موضع لفظة (نبي) وذلك حق لا يُجمل معنى، وهو رسول ونبي، فكيف يسوغ للجهاال المغفلين، أو الفساق المبطلين، أن يقولوا أنه ﷺ كان يجوز أن توضع في القرآن مكان (عزيز حكيم) (غفور رحيم) أو (سميع عليم) وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآنًا؟ والله تعالى يقول مخبرًا عن نبيه ﷺ: ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي ﴾ [يونس : ١٥] ولا تبديل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى.

مسألة - ٧٨ - تأدية الحديث لا يشترط فيها التكرار

[ح ٨٨ / ٢]

ومن حدّث بحديث فبلغه إلى غيره كما بلغه إياه غيره وأخذ عنه؛ فليس عليه أن يكرره أبدًا؛ حتى يحصل في حد الهذيان، وقد أدى ما عليه بتبليغه، وبهذا يبطل قول من رام توهين الحديث المسند، بأن فلائنا أرسله، إذ لو كان سكوت المرء - في بعض الأحيان - عن تأدية ما سمع مسقطاً للاحتجاج به إذا أداه في وقت آخر، أو لم يؤده

هو وأداه غيره؛ لكان إذا نام، أو أكل، أو وطى، أو اشتغل بصلاة أو مصلحة دنياه أو بشيء من أمر دينه، أو بتبليغ حديث آخر

قد بطل الاحتجاج بما سكت عنه في الأحوال التي ذكرنا، وهذا جنون فادح مما قاله، وكفى سقوطاً بكل قول أخرج إلى الجنون، وأدى إلى المحال والممتنع، وبالله تعالى التوفيق.

مسألة - ٧٩ - لا يقبل حدثي من أرضى

[م ٨ / ٢٦٢]

في رواية قال فيها الليث: حدثني من أرضى، فقال ابن حزم: هذا حديث هالك؛ لأن الليث لم يسم من أخذ عنه، وقد يرضى الفاضل من لا يرضى، هذا سفيان الثوري يقول: لم أر أصدق من جابر الجعفي، وجابر مشهور بالكذب.

مسألة - ٨٠ - هل تقبل رواية أهل الأهواء؟ وهل يفرق بين الداعية وغيره؟

[ح ٤ / ٢٣٥]

هل نقبل نقل أهل الأهواء وروايتهم؟

فقولنا في هذا - وبالله التوفيق - :

أن من يشهد بقلبه ولسانه أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن كل ما جاء به حق، وأنه بريء من كل دين غير دين محمد ﷺ، فهو المؤمن المسلم، ونقله واجب قبوله.

إذا حفظ ما ينقل، ما لم يَمَلُ عن إيمانه إلى كفر أو فسق، وأهل الأهواء، وأهل كل مقالة خالفت الحق، وأهل كل عمل خالف الحق. مسلمون أخطأوا ما لم تقم عليهم

الحجة، فلا يكدر [يخدش] شيء من هذا في إيمانهم ولا في عدالتهم، بل هم مأجورون على ما دانوا به من ذلك وعملوه أجراً واحداً، إذا قصدوا به الخير، ولا إثم عليهم في الخطأ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَئِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، ونقلهم واجب قبوله كما كانوا، وكذلك شهادتهم، حتى إذا قامت على أحد منهم الحجة في ذلك من نص قرآن، أو سنة ما لم تُخصَّ ولا نسخت، فأبى تمارد على الدين بخلاف الله - عز وجل - أو خلاف رسوله ﷺ، أو نطق بذلك، فهو كافر مرتد، لقول الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

وإن لم يدن لذلك بقلبه ولا نطق به بلسانه، لكن تمارد على العمل بخلاف القرآن والسنة، فهو فاسق بعمله، مؤمن بعقده وقوله، ولا يجوز نقل كافر ولا فاسق ولا شهادتها، قال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾ [الحجرات: ٦] وقد فرّق بعض السلف بين الداعية وغير الداعية.

قال ابن حزم: وهذا خطأ فاحش، وقول بلا برهان، ولا يخلو المخالف للحق من أن يكون معذوراً بأنه لم تقم عليه الحجة، أو غير معذور؛ لأنه قامت عليه الحجة، فإن كان معذوراً، فالداعية وغير الداعية سواء، كلاهما معذور مأجور، وإن كان غير معذور لأنه قد قامت عليه الحجة، فالداعية وغير الداعية سواء، وكلاهما إما كافر، كما قدمنا وإما فاسق كما وصفنا، وبالله تعالى التوفيق. [انظر مسألة رقم "٣٨" فهو يفرق بينها وقد استغربنا ذلك التضاد!!].

مسألة - ٨١ - مخالفة الحق بنحلة أو فتيا

[ح/٤/٢٣٦]

ولا فرق بين من يخالف الحق بنحلة أو بفتيا؛ إذ لم يفرق الله تعالى ولا رسوله ﷺ بين ذلك، إنما قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣] فعم

- عز وجل - ولم يخص.

قال بعضهم: إن الصحابة اختلفوا في الفتيا؛ فلم ينكر بعضهم على بعض بل أنكروا على من خالف في ذلك.

قلنا: ليس كما قلت !! إنما لم ينكروا على من لم تقم الحجة عليه في المسألة فقط، وأنكروا أشد الإنكار على من خالف بعد قيام الحجة عليه، وكيف لم ينكروا وقد ضربوا على ذلك بالسيوف من خالفهم، فأبي إنكار أشد من هذا؟

أوليس عمر قد قال: (والله ما مات رسول الله ﷺ ولا يموت حتى يكون آخرنا موتاً، وليرجعن فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم) فما قدح هذا في عدالته، إذ قاله مخطئاً ثم رجع إلى الحق إذ سمع القرآن: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] وإن المتهاذي على هذا القول بعد قيام الحجة عليه كافر من جملة غالبية السبائية، أوليس ابن عباس يقول: أما تخافون أن يخسف الله بكم الأرض! أقول لكم: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر وكان إسحاق بن راهويه يقول فيما روى عنه محمد بن نصر المروزي، أنه سمعه يقول: من صح عنده حديث النبي ﷺ ثم خالفة - يعني باعتقاده - فهو كافر.

قال ابن حزم: صدق والله إسحاق -رحمة الله- وبهذا نقول.

مسألة - ٨٢ - من هو الفاسق؟

[ح ٧٣ / ٥]

وقالوا: إن كان مخالفتكم مخطئاً، ففسقوه كما يفسق الخوارج.

قال ابن حزم: فالجواب -وبالله تعالى التوفيق-، إننا لا نفسق الخوارج ولا غيرهم، ولكننا نقول: من قامت عليه الحجة بحديث لا معارض له، أو آية لا معارض لها، أو برهان ضروري، فتهاذى على قوله المخالف للحق، أو تناقض

فاحتج في مكان مما لا يصح مثله في غير ذلك المكان، وبنى عليه ذلك، فتبادى على قوله الفاسد في فتيا في شيء من الفقه أو في اعتقاد فهو فاسق، وكل ذلك سواء.
وهذا ابن عباس يقول بتخليد القائل. فمن فسق القائلين بإنفاذ الوعيد؛ فليبدأ بتفسيق ابن عباس!! ومن فسق ابن عباس فهو والله الفاسق حقاً، وابن عباس البر ابن البر، الفاضل ابن الفاضل - رضي الله عنهما -.

* * *

مبحث المرسل

مسألة - ٨٣ - المرسل - وهو المنقطع أيضاً عند المؤلف

[ح ٢/٢]

قال ابن حزم: المرسل من الحديث، هو الذي سقط بين أحد رواه وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً، وقد عرّف المرسل في أقسام خبر الآحاد وفرّق بينه وبين المنقطع، حيث قال: إن التابع يقول: قال رسول الله ﷺ وهو المتعارف عليه تقريباً، أما المنقطع فهو التابع أو من دونه قال فلان الصاحب وهو لم يدركه.

وهو غير مقبول، ولا تقوم به حجة؛ لأنه عن مجهول، وقد قدمنا من جهلنا حاله ففرض علينا التوقف عن قبول خبره، وعن قبول شهادته حتى نعلم حاله.

وسواء قال الراوي العدل: حدثنا الثقة أو لم يقل، لا يجب أن يلتفت إلى ذلك. إذ قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره، وقد قدمنا أن الجرح أولى من التعديل، وقد وثق سفيان الثوري جابراً الجعفي، وجابر من الكذب والفسق والشر والخروج عن الإسلام بحيث قد عُرِف؛ ولكن خفي أمره على سفيان الثوري فقال بما ظهر منه إليه.

ومرسل سعيد بن المسيب ومرسل الحسن البصري وغيرهما سواء، لا يؤخذ منه بشيء. ٤.

مسألة - ٨٤ - المرسل لا يكون أقوى من المسند أبداً

[ح ٢/٢]

وقد ادعى بعض من لا يحصل ما يقول، أن الحسن البصري كان إذا حدثه بالحديث أربعة من الصحابة أرسله، قال: فهو أقوى من المسند.

قال ابن حزم: وقائل هذا القول أترك خلق الله لمرسل الحسن، وحسبك بالمرء سقوطاً أن يضعف قولاً يعتقده ويعمل به، ويقوي قولاً يتركه ويرفضه.

مسألة - ٨٥ - يقولون بالمرسل ولا يعملون به!!

[ح ٤ / ٢]

قال ابن حزم: والمخالفون لنا في قبول المرسل هم

أترك خلق الله للمرسل إذا خالف مذهب صاحبه ورأيه، وقد ترك مالك حديث أبي العالية في (الوضوء من الضحك في الصلاة) ولم يعييه إلا بالإرسال، وأبو العالية قد أدرك الصحابة - رضي الله عنهم - وقد رواه أيضًا الحسن وإبراهيم والزهري مرسلًا.

وتركوا حديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه، أن النبي (صلى في مرضه الذي مات فيه بالناس جالسًا والناس قيام) وترك مالك وأصحابه الحديث المروي من طريق الليث عن عقيل بن خالد عن الزهري عن سعيد بن المسيب والقاسم، وسالم وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أن النبي ﷺ: (فرض زكاة الفطر مُدين من بُر على كل إنسان، مكان صاع من شعير) وذكر سعيد بن المسيب أن ذلك كان من عمل الناس أيام أبي بكر وعمر، وذكر غيره أنه حكم عثمان أيضًا وابن عباس، وذكر ابن عمر أنه عمل الناس، فهؤلاء فقهاء المدينة رووا هذا الحديث مرسلًا، وأنه صحبه العمل عندهم، فترك ذلك أصحاب مالك، فأين أتباعهم المرسل وتصحيحهم إياه، وأين أتباعهم رواية أهل المدينة وعمل الأئمة بها؟

مسألة - ٨٦ - سبب اضطراب الأخذ بالمراسيل

[ح ٥ / ٢]

فإنما أوقعهم في الأخذ بالمرسل أنهم تعلقوا بأحاديث مرسلات في بعض مسائلهم، فقالوا فيها بالأخذ بالمرسل، ثم تركوه في غير تلك المسائل، وإنما غرض القوم نصر المسألة الحاضرة بما أمكن من باطل أو حق، ولا يباليون بأن يهدموا بذلك ألف مسألة لهم، ثم لا يباليون بعد ذلك بإبطال ما صححوه في هذه المسألة إذا أخذوا في الكلام في أخرى.

مسألة - ٨٧ - عيب المرسل

[ح ٥ / ٢]

ونحن ذاكرون من عيوب المرسل ما فيه كفاية لمن نصح نفسه إن شاء الله.

بسندة إلى البخاري عن زيد بن أبي أنيسة أن رجلاً أجنب فغسل فمات، فقال النبي ﷺ: «لو يمموه، قتلوه قتلهم الله» قال النعمان هو ابن راشد أحد رواته:

فحدثت به الزهري، فرأيته بعد يروي عن النبي ﷺ فقلت: من حدثك؟ قال: أنت حدثتني، عمن تحدثه؟

قلت: عن رجل من أهل الكوفة، قال: أفسدته، في حديث أهل الكوفة دغل كثير، وبالإسناد المتقدم إلى البخاري إلى عائشة: كان النبي ﷺ (لا يصلي في شعرنا) [يعني: ما ولي جسد الإنسان دوننا سواه من الثياب].

عن سعيد بن أبي صدقة قلت لمحمد بن سيرين: ممن سمعت هذا الحديث؟ قال: سمعته من زمان لا أدري ممن سمعته، ولا أدري أثبت أم لا، فسلوا عنه، قال يحيى بن سعيد القطان: مالك عن سعيد بن المسيب أحب إلي من الثوري عن إبراهيم، لو كان شيخ الثوري فيه رنق لبرح به وصاح وقال مرة أخرى: كلاهما عندي شبه الريح.

قال ابن حزم: فإذا كان الزهري ومحمد بن سيرين، وسفيان ومالك - وهم من هم في التحفظ والحفظ والثقة -، في مراسيلهم ما ترى، فما أحد ينصح نفسه يثق بمرسل أصلاً، ولو جمعنا بلايا المراسيل لاجتمع من ذلك جزء ضخيم، وفي هذا دليل على ما سواه وبالله التوفيق.

[م ٨ / ١٦٤] عن خبر منسوب إلى علي - رضي الله عنه - قال:

وأما خبر علي فهو خبر سوء يعيد الله عليًا في سابقته وفضله وإمامته من أن ينفذ الجور وهو يُقر أنه جور، ثم قَالَ: والآفة في هذا الخبر والبلية من قبل الإرسال؛ لأن الشعبي لم يسمع قطُّ من علي كلمة، وإنما أخذ هذا الخبر بلا شك من قبل الحارث وأشباهه، وهذا عيب المرسل.

مسألة - ٨٨ - متى يؤخذ بالمرسل؟

[النبذة / ٥٢]

وكل من روى عن صاحب ولم يُسمه:

فإن كان ذلك الراوي ممن لا يجهل صحة قول مدع الصحبة من بطلانه، فهو خبر مسند تقوم به حجة؛ لأن جميع الصحابة عدول؛ قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٨] فشهد الله تعالى لجميع المهاجرين والأنصار بالصدق والفلاح، فقد تيقنا عدالتهم.

وإن كان الراوي ممن يُمكن أن يجهل صحة قول مدعي الصحبة فهو حديث مرسل، إذ لا يؤمن فاسق من الناس أن يدعي لمن لا يعرف الصحابة: أنه صاحب وهو كاذب في ذلك، فأما إذا روى الراوي الثقة عن بعض أزواج النبي ﷺ خبرًا فهو حجة؛ لأنهن لا يمكن أن يخفين عن أحد من أهل التمييز في ذلك الوقت. [وانظر مسألة رقم: ٩]

مسألة - ٨٩ - المحدث يسند الحديث مرة - وأخرى - يرسله -

[م ٢٥ / ١١]

قال أبو داود: وربما حدث عبد الرزاق بهذا الحديث مرسلًا عن معمر عن الزهري عن النبي ﷺ، وربما حدث به عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب، وذكر عبد الرزاق أن معمرًا كان يحدثهم بالحديث مرة مرسلًا فيكتبونه، ويحدثهم مرة فيسند فيكتبونه، فلما قدم عليه ابن المبارك أسند له معمر أحاديث كان يوقفها.

* * *

[ح ١٤٩ / ٢]

وقد تعلق قوم في أحاديث صحاح بأن قالوا: هذا حديث أسنده فلان، وأرسله فلان.

قال ابن حزم: وهذا لا معنى له؛ لأن فلان الذي أرسله لو لم يروه أصلاً، أو لو لم يسمعه ألبتة، ما كان ذلك مسقطاً لقبول ذلك الحديث، فكيف إذا رواه مرسلًا وليس في إرسال المرسل ما أسنده غيره، ولا في جهل الجاهل ما علمه غيره، حجة مانعة من قبول ما أسنده العدول، لا سيما إن كان المعترض بها مالكيًا أو حنفيًا، فإنهم يرون المرسل مقبولاً كالمسند؟ فكيف يوهنون الصحيح بما يرونه موافقًا له وشاذًا ومؤيدًا؟

إن هذا لعجيب! وإن هذا لإفراط في الجهل والسقوط، ولا معنى لقولهم إنما يراعى هذا إذا كان المرسل أو الموقف أعدل من المسند فإنما يجب قبول الخبر إذا رواه العدل عن العدل، ولا معنى لتفاضل العدالة، إذ لا نص ولا إجماع ولا دليل على مراعاة عدل وأعدل منه، وإنما الواجب مراعاة العدالة فقط وبالله تعالى نتايد ونعتم.

مسألة - ٩٠ - أخبار لا تقوم بها الحجة
ولا يترك القرآن والحديث الصحيح لها

[م ١ / ٥١]

الموقوف والمرسل لا تقوم بهما الحجة، وكذلك: ما لم يروه إلا من لا يوثق بدينه وبحفظه، ولا يحل ترك ما جاء في القرآن أو صح عن رسول الله ﷺ لقول صاحب، أو غيره سواء كان هو راوي الحديث أو لم يكن.

والمرسل: هو ما كان بين أحد رواته أو بين الراوي وبين النبي ﷺ من لا يعرف، والموقوف: هو ما لم يبلغ به إلى النبي ﷺ.

- أدلة البطلان

برهان بطلان الموقوف قول الله - عز وجل -: ﴿لَعَلَّآ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ولا يحل لأحد أن يضيف ذلك إلى رسول الله ﷺ؛ لأنه ظن، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦] وقال تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]

وأما المرسل: ومن في رواته من لا يوثق بدينه وحفظه فلقول الله تعالى - ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

فأوجب - عز وجل - قبول نذارة النافر للتفقه في الدين، وقال ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ تَنِيمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] وليس في العالم إلا عدل أو فاسق فحرم تعالى علينا قبول خبر الفاسق فلم يبق إلا العدل، وصح أنه هو المأمور بقبول نذارته، وأما المجهول:

فلسنا على ثقة من أنه على الصفة التي أمر الله تعالى معها بقبول نذارته وهي التفقه في الدين، فلا يحل لنا قبول نذارته حتى يصح عندنا فقهه في الدين، وحفظه لما ضبط عن ذلك، وبراءته من الفسق، وبالله تعالى التوفيق.

مبحث التدليس والتلقين

مسألة - ٩١ - المدلسون قسمان

[ح ١٤١/١]

وأما المدلس فينقسم قسمين:

أحدهما حافظ عدل: ربما أرسل حديثه، وربما أسنده، وربما حدث به على سبيل المذاكرة، أو الفتيا، أو المناظرة، فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على ذكر بعض رواته دون بعض، فهذا لا يضر ذلك سائر رواياته شيئاً؛ لأن هذا ليس جرحاً ولا غفلة؛ لكننا نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض مَنْ في إسناده، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك، وسواء قَالَ: (أخبرنا فلان) أو قال: (عن فلان) أو قَالَ: (فلان عن فلان)، كل ذلك واجبٌ قبوله، ما لم يتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند، فإن أيقنا ذلك، تركنا ذلك الحديث وحده فقط، وأخذنا سائر رواياته.

وقد روينا عن عبد الرزاق بن همام قال: كان معمر يرسل لنا أحاديث، فلما قدم عليه عبد الله بن المبارك أسندها له، وهذا النوع منهم كان جلة أصحاب الحديث، وأئمة المسلمين كالحسن البصري، وأبي إسحاق السبيعي، وقتادة بن دعامة، وعمرو بن دينار، وسليمان الأعمش، وأبي الزبير، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة.

وقد أدخل الدارقطني فيهم، مالك بن أنس ولم يكن كذلك، ولا يوجد له هذا إلا في قليل من حديثه أرسله مرة وأسنده أخرى.

وقسم آخر: قد صح عنهم إسقاط من لا خير فيه من أسانيدهم عمداً، وضم القوي إلى القوي تلبساً على من يُحدث، وغروراً لمن يأخذ عنه، ونصراً لما يريد تأييده من الأقوال، مما لو سمي من سكت عن ذكره لكان ذلك علة ومرصاً في الحديث، فهذا

رجل مجرّح، وهذا فاسق ظاهر، واجب إطراح جميع حديثه، صحّ أنه دلّس فيه، أو لم يصح أنه دلّس فيه، وسواء قال: (سمعتُ) أو (أخبرنا) أو لم يقل، كل ذلك مردود غير مقبول؛ لأنه ساقط العدالة، غاش لأهل الإسلام باستجازته ما ذكرنا، ومن هذا النوع كان: الحسين بن عمار، وشريك بن عبد الله القاضي، وغيرهما.

مسألة - ٩٢ - التدليس يسقط العدالة، وهو من الكبائر

[ح ١٤٨ / ١]

والتدليس الذي ذكرنا [وانظر مسألة رقم: ٩١] أنه يسقط العدالة هو إحدى الكبائر؛ لقول رسول الله ﷺ: «من غشنا فليس منا» ولا غش في الإسلام أكبر من إسقاط الضعفاء من سند حديث ليوقع الناس في العمل به وهو غير صحيح؛ ولقوله ﷺ: «الدين النصيحة» وواجب ذلك لله تعالى ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، ومن دلّس التدليس الذي ذمنا فلم ينصح لله تعالى، ولا لرسوله ﷺ في تبليغه عنهما، ولا نصح للمسلمين في التليس عليهم، حتى يوقعهم فيما لا يجوز العمل به.

[وقال في التبذة من ص ٣٠ - ٣٣]

ومن صح عنه أنه يدّلس المنكرات على الضعفاء إلى الثقات، فهو إما مجروح، وإما حكمه حكم المرسل، فلا يجوز قبول روايته.

ولقائل أن يقول: إنه أدون حالاً من صاحب المرسل؛ لأنه قد يرسله عن ثقة، وقد يرسله عن غير ثقة، فأخذنا بالأحوط في الكشف عن حال المرسل عنه، وليس المدلس للمنكرات كذلك، فهو أحق بالرد منه.

وبالجملة: فلا يجزى أن نخبر عن الله تعالى، ولا عن رسوله ﷺ إلا بما أمر الله تعالى أن يُخبر عنه به، ولم يأت نص قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا إجماع على وجوب

قبول خبر المرسل، ولا منقطع، ولا رواية فاسق، ولا مجهول الحال، عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ فلم يبق إلا ما رواه الثقة مبلغاً إلى رسول الله ﷺ، فنظرنا في هذا، فوجدنا برهانين يوجب الله تعالى بهما قبوله ولا بد:

أحدهما: قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]. فأسقط الله - عز وجل - عن جميع المؤمنين أن يتفرقوا للتفقه في الدين، وإنذار قومهم بما تفقهوا فيه، والطائفة في لغة العرب التي نزل بها القرآن وقال تعالى مخبراً عنه: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] هي بعض الشيء ولم يخص قط بلفظ الطائفة عدداً دون عدد، بل هي لفظة تقع على الواحد، وعلى أكثر من الواحد، إلى ما يمكن وجوده ولو آلاف آلاف، إذا كانوا مضافين إلى غيرهم، وبيقين ندرى أن الله تعالى لو أراد تخصيص عدد دون عدد؛ لبينه، وإذ لم يبين - عز وجل - ذلك، بيقين ندرى أنه أراد الواحد فصاعداً، إذ محال أن ينفرنا تعالى ويُلبس علينا، قال تعالى: ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] فصح قبول نذارة الواحد الثقة النافر للتفقه في الدين، والأخذ بنذارته لخذر ما يخاف من عقاب الله تعالى في المعصية، وقبول النذارة ليس إلا رواية ما يحمل الناذر، وليس إلا فاسق أو عدل، فسقط قبول الفاسق بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] فلم يبق إلا العدل، فصح يقيناً وجوب قبول نذارته، وقبول قوله فيما روي لنا مما تفقه فيه، وبلغه إلينا عن رسول الله ﷺ مبلغاً ثقة عن ثقة، أو ثقة عن أكثر من واحد، أو أكثر من واحد عن ثقة، وبالله تعالى التوفيق.

والبرهان الثاني: هو إجماع جميع الأمم، مؤمنها وكافرها، على أن رسول الله ﷺ بعث رسله إلى القبائل والملوك داعين إلى الله - عز وجل - وبعث إلى كل جهة أميراً يعلمهم دينهم، وينفذ عليهم أحكام الله تعالى في التعليم لهم، تعليم الصلاة وأحكامها، والصوم وأحكامه، والزكاة وأحكامها، والحج وأحكامه، والجهاد،

وأحكامه، والأقضية في خصوماتهم، ونكاحهم وطلاقهم، وبيوعهم، وما يحل من ذلك وما يحرم، وما يلزم، وما يحل ويحرم من المأكل والمشرب والملابس، هذا ما لا خلاف فيه، فإذا قد ألزمهم ﷺ طاعة أولئك الأمراء وهو ﷺ حي غائب عنهم، فقد صح أن ذلك يكون باقياً إلى يوم القيامة، وبعد موته ﷺ بيقين لا شك فيه؛ لأنه خبر عدل لازم ولا فرق. فإن اعترض معترض بحديث ذي اليمين، وأنه ﷺ لم يصدقه حتى سأل الناس!؟

فهذا لا حجة لهم فيه؛ لأن ذا اليمين إنما أخبر النبي ﷺ بخبر عن فعل النبي ﷺ لا عن غيره، وأعلمه أنه -عليه السلام- وهم، ولم يقدر ﷺ أنه وهم وأمكن أن يكون ذا اليمين وهم، فلماذا ثبت النبي ﷺ، لا لما عدا ذلك، وإلا فلا خلاف في أنه ﷺ كان يأتيه الواحد عن قومه فيصدقه، ويعمل بخبره، ويبعث معه المخاطبة والوالي ونحو ذلك، وأنه كان يبعث المصدق وحده، أو اثنين؛ فتقوم الحجة بذلك على من أتاه المصدق، ويلزمه أداء صدقته إليه، وهكذا في كل شيء من الدين. فإن قيل الرسول ﷺ، والأمراء كانت تأتي معهم، وقبلهم، وبعدهم يخبرهم.

قلنا وبالله التوفيق: لا شك في أن الرفاق لم تأت بجميع الأحكام التي يخبرهم بها الأمراء والرسول، فبطل هذا الاعتراض بيقين، والحمد لله رب العالمين.

مسألة - ٩٣ - خلاف في رواية المدلس عند الظاهرية

[ح ٨ / ٧٥]

إن بعضنا أي: معاصر الظاهرية، يرى ترك كل ما رواه المدلس إلا ما قال فيه (حدثنا) أو (أنبأنا) وهذا خطأ، وبعضنا يرى قبول جميع روايته إذا لم يدلس المنكرات إلى الثقات إلى ما يصح فيه تدليسه، وبهذا نقول.

مسألة ٩٤- كيفية استخراج (التدليس) ومعرفة الرجال

[م ٥٦/٩]

قال ابن حزم في معرض رده على مستدلين ببعض الآثار:

ومن طريق النسائي أنا سعيد نا ابن حفص نا موسى بن أعين عن خالد بن أبي يزيد حدثني عبد الرحيم عن الزهري عن عطاء بن أبي رباح رأيت جابر بن عبد الله، وجابر بن عبيد الأنصارين يرميان، فقال أحدهما للآخر: (أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل شيء ليس من ذكر الله فهو لعب إلا أن يكون أربعة: ملاعبة الرجل امرأته، وتأديب الرجل فرسه، ومشية الرجل بين الغرضين، وتعليم الرجل السباحة» هذا حديث مغشوش، مدلس، دلسة سوء؛ لأن الزهري المذكور فيه ليس هو ابن شهاب، لكنه رجل زهري مجهول، اسمه عبد الرحيم.

رويناه من طريق النسائي: أنا محمد بن وهب الحراني عن محمد بن سلمة الحراني عن أبي عبد الرحيم - وهو خالد بن أبي يزيد وهو خال محمد بن سلمة - عن عبد الرحيم الزهري عن عطاء رأيت جابر بن عبد الله، وجابر بن عبيد الأنصارين يرميان، فقال أحدهما للآخر، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل شيء ليس فيه ذكر الله فهو سهو ولعب إلا أربعة، ملاعبة الرجل امرأته، وتأديب الرجل فرسه، ومشية بين الغرضين، وتعليم الرجل السباحة» فسقط هذا الخبر.

مسألة ٩٥- بيان التدليس

[م ٣٩٦/٧ و ١١/٩ و ٣٢٥/١١] ابن حزم بسنده إلى الليث

نا الليث بن سعد قال: جئت أبا الزبير، فدفعت إليّ كتابين، فقلت له: هذا كله سمعته من جابر؟ فقال: منه ما سمعتُ منه، ومنه ما حدثتُ عنه، فقلت: اعلم لي

[من العلامة] على ما سمعت، فاعلم لي هذا الذي عندي.

قال ابن حزم: فما لم يكن من رواية الليث عن أبي الزبير، ولا قال فيه أبو الزبير أنه أخبره به جابر، فلم يسمعه من جابر بإقراره ولا ندرى عمن أخذه، فلا يجوز الاحتجاج به.

مسألة ٩٦- التلقين

[ح ١/١٤٢]

ومن صح أنه قبل التلقين، ولو مرة سقط حديثه كله؛ لأنه لم يتفقه في دين الله - عز وجل - ولا حفظ ما سمع، وقد قال عليه السلام: (نضر الله امرأ سمع منا حديثاً حفظه حتى بلغه غيره) فإنما أمر - عليه السلام - بقبول تبليغ، الحافظ.

والتلقين: هو أن يقول له القائل: حدثك فلان بكذا، ويسمي له من شاء من غير أن يسمعه منه؟ فيقول: نعم.

فهذا لا يخلو من أحد وجهين: ولا بد من أحدهما ضرورة:

- إما أن يكون فاسقاً، يحدث بها لم يسمع.

- أو أن يكون من الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل المدخول الذهن.

ومثل هذا لا يلتفت له؛ لأنه ليس من ذوي الألباب، ومن هذا النوع كان سماك ابن حرب، أخبر بأنه شاهد ذلك منه شعبة الإمام الرئيس ابن الحجاج.

مسألة ٩٧- الحكم في الأخبار المتعارضة

[ح ١/١٣٧]

نقطع ونبت في كل خبرين صحيحين متعارضين، وكل آيتين متعارضتين، وكل آية وخبر صحيح متعارضين، وكل اثنين متعارضين.

لم يأت نص بين بالناسخ منها، فإن الحكم الزائد على الحكم المتقدم من معهود الأصل هو الناسخ، وإن الموافق لمعهود الأصل المتقدم هو المنسوخ قطعاً يقيناً للبراهين التي قدمنا من أن الدين محفوظ، فلو جاز أن يخفى فيه ناسخ من منسوخ، أو أن يوجد عموم لا يأتي نص صحيح بتخصيصه ويكون المراد به الخصوص؛ لكان الدين غير محفوظ، ولكانت الحجة غير قائمة على أحد من الشريعة، ولكننا متعبدين بالظن الكاذب المحرم، بل بالعمل بما لم يأمر الله تعالى قطُّ به، وهذا باطل مقطوع على بطلانه.

وقال في المحلى (١٢٤/١١) بعد إيراد أحاديث: وجب استعمال النصوص كلها كما جاءت، وأن لا يترك شيء منها لشيء آخر، وليس بعضها أولى بالطاعة من بعض، وكلها حق من عند الله تعالى، ولا يجوز النسخ في شيء من ذلك. وبعد كلام قال:

والفضائل لا تُنسخ؛ لأنها ليست أوامر ولا نواهٍ، وإنما النسخ في الأوامر والنواهي، سواء وردت بلفظة الأمر والنهي، أو بلفظة الخبر، ومعناه الأمر والنهي، وأما الخبر المحقق، فلا يدخل النسخ فيه، ولو دخل لكان كذباً، وهذا لا يجوز أن يظن بشيء من أخبار الله تعالى ورسوله ﷺ.

وفي المحلى (٧٢/١٠) قال: ولا ينسب التعارض إلى كلام رسول الله ﷺ إلى كافر، ولا ينسبه إلى الصحابة إلا مبتدع، ولا ينسبه إلى الأئمة ومن دونهم إلا، منحرف القلب عن السنن، ونعوذ بالله من كل ذلك.

مسألة ٩٨- ملخص خطوات الترجيح

[رسائل ٩٩/٣]

وأما الأحاديث المتعارضة فقد بينا جملة العمل فيها في غير ما موضع من كتبنا،
وبينا ذلك في أشخاص الأحاديث والحمد لله رب العالمين.

ونحن نذكر ههنا جملة من ذلك كافية - إن شاء الله تعالى - فنقول، وبالله تعالى
التوفيق:

إن الحديثين إذا نظرا فإن كان أحدهما صحيح السند نظر:

فإن كان أحدهما أقل معاني من الآخر استعمالاً معاً.

إن كان كلاهما نهياً أو كان كلاهما أمراً، ولم يجز ترك شيء منهما، أو استعمالاً معاً
أيضاً.

بأن نستثني أحدهما من الآخر، إن كان أحدهما نهياً والآخر أمراً، إذ لا يجوز
ترك واحد منهما للآخر، وإن لم يكن استعمالها ألبته.

طلب الناسخ منها من المنسوخ.

فإن عرف ببرهان لا بدعوى؛ لكن، بنص آخر يبين أن أحدهما هو الناسخ، أو
بإجماع على ذلك، أو بتأريخ فيهما، أنجد الناسخ وترك المنسوخ.

- فإن لم يوجد دليل على شيء من ذلك.

فالزائد يؤخذ؛ لأنه شرع وارد لا يجوز تركه؛ ولأنه ييقين دافع لحكم الخبر
الآخر وزائد عليه، فلا يحل ترك اليقين.

وهذه وجوه لا يخرج عنها خبران متعارضان أبد الأبد، والحمد لله رب
العالمين.

مسألة ٩٩- من أساليب الترجيح

[م ٧ / ٢٠٠]

فنقول وبالله تعالى التوفيق: خبر يزيد عن ميمونة هو الحق، وقول ابن عباس، وهم بلا شك لوجوه بيّنة:

أولها: أنها - رضي الله عنها - أعلم بنفسها من ابن عباس لاختصاصها بتلك القصة دونه، هذا ما لا يشك فيه أحد.

وثانيها: أنها - رضي الله عنها - كانت حينئذ امرأة كاملة وكان ابن عباس - رضي الله عنه - يومئذ ابن عشرة أعوام وأشهر فبين الضبطين فرق لا يخفى.

والثالث: أنه - عليه السلام - إنما تزوجها في عمرة القضاء، هذا ما لا يختلف فيه اثنان، ومكة يومئذ دار حرب، وإنما هادئهم - عليه السلام - على أن يدخلها معتمراً ويبقى بها ثلاثة أيام فقط ثم يخرج فأتى من المدينة مُحْرماً بعمرة ولم يقدم شيئاً؛ إذ دخل على الطواف والسعي وتم إحرامه في الوقت، ولم يختلف أحد في أنها تزوجها بمكة حاضرًا بها لا بالمدينة، فصح أنه بلا شك إنما تزوجها بعد تمام إحرامه لا في حال طوافه وسعيه، فارتفع الإشكال جملة، وبقي خبر ميمونة وخبر عثمان لا معارض لهما. والحمد لله رب العالمين.

م/ * هذه الألفاظ غير محصورة في مبحث أو رسالة لابن حزم وإنما جمعتها من خلال متابعتي نقده للرواة وقد جردت هذه العبارات من كتبه.

* وسترّد كلمة "فلان" أو "فلان وفلان" إنما هي عبارة عن أسماء أئمة الجرح والتعديل لم أذكرها؛ لعدم فائدتها في هذا الموضوع.

* كل رقم من هذا الفهرس إنما هي تمثل راويًا واحدًا فحسب، وإن تعددت

الألفاظ فيه، وذلك لیتتفع بها طلبة العلم، وإنه من الممكن أن تتغير الكلمات والحكم واحد، كـ "متكلم فيه" "ليس بالقوي" "ضعيف" إلخ.

فهرس ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن حزم

الألفاظ	ت	الألفاظ	ت
ساقط	٢	مجهول	١
هالك	٤	ضعيف	٣
لا شيء	٦	متروك	٥
كذاب	٨	مطرح	٧
ليس بالقوي	١٠	غير معروف، مجهول	٩
مذكور بالكذب	١٢	ضعيف، ليس بالقوي	١١
مغموز بالكذب	١٤	مذكور بالكذب، ضعيف	١٣
لا يُعلم حاله	١٦	ضعيف، منكر الحديث	١٥
لا يوثق به، ضعيف	١٨	سئ الحفظ	١٧
ساقط ألبتة	٢٠	في غاية الضعف	١٩
ضعيف، سئ الحفظ	٢٢	غير معروف	٢١
لا أعرفه	٢٤	مجهول، مغموز	٢٣
مجهول لم يعدل	٢٦	ليس بالحافظ	٢٥
ليس بالمحتج به	٢٨	لا يُعرف حاله	٢٧
ليس قوياً في الحديث	٣٠	ليس بحجة	٢٩
مطرح، في غاية السقوط	٣٢	تكلم الناس فيه	٣١
لا يُعتمد على روايته	٣٤	غير مشهور بالعدالة	٣٣
لا يدري أحد من هو	٣٦	مشهور برواية الكذب	٣٥
ساقط متروك الحديث، متروك	٣٨	متكلم فيه، ليس بالقوي، ضعيف	٣٧
قد ضعف، وليس ممن يُحتج بروايته	٤٠	ضعيف، قيل ضعيف، قد تكلم فيه	٣٩
ليس بالقوي، ضعفه فلان وفلان	٤٢	ضعيف لا يُحتج به، ضعفه فلان وفلان	٤١
		وغيره	
لا خير فيه... متفق علي إطراحه	٤٤	ضعيف، هالك، مطرح	٤٣
معروف بوضع الحديث والكذب	٤٦	ضعيف، يُحدّث بالمناكير، مجهول	٤٥
ضعيف أسقطه فلان وفلان	٤٨	لا شيء، ضعيف لا يُحتج به	٤٧
ساقط ألبتة، لا يُحتج به	٥٠	ضعيف جداً، كذاب مشهور	٤٩

- ٥١ غير مشهور ولا يعرف بالثقة ٥٢ ساقط يروي العضلات عن فلان
- ٥٣ ليس مشهور الحال في الرواة ٥٤ ذاهب الحديث وليس بشيء
- ٥٥ (صحيفة موضوعة مكذوبة) مطرح ٥٦ كذاب مشهور بوضع الحديث
- ٥٧ يُعرف فيه الضعف، ضعيف كثير ٥٨ كثير التصحيف والغلط وليس
الغلط بحجة
- ٥٩ مجهول لا ندري من هو، مجهول لا يدري أحد من هو
- ٦٠ ضعيف مصحف كثير الخطأ روى عن فلان (الثقة) البواطل
- ٦١ ليس مشهور بقوة النقل، ضعيف لا يدري في العالم من هو
- ٦٢ أسقط من كل ساقط، متفق على إطراره
- ٦٣ لا شيء، مجهول، متروك، [ذكر شخصاً ثم قال عنه:] أسقط منه
- ٦٤ ضعيف، ضعيف جداً، ضعفه فلان وفلان، ساقط، لا شيء، هالك
- ٦٥ يقبل التلقين، لا نحتاج بها [أي رواية]، ضعيف، يقبل التلقين شهد به عليه فلان وغيره
- ٦٦ متروك عند جميع أهل النقل، متفق على ترك الرواية عنه، يروي الموضوعات، ساقط،
مذكور بالكذب
- ٦٧ ساقط لا يحتاج به، ضعيف متفق من أهل النقل على ضعفه
- ٦٨ ساقط لا سيما فيما روي عن الحجازيين، ضعيف لا سيما فيما روي عن الحجازيين،
ضعيف جداً، لا سيما فيما روي عن الحجازيين، فمتفق على أنه ليس بحجة، فلا خير فيه
عند أحد من أهل العلم.
- ٦٩ غير ثقة، ليس بثقة جرحه فلان وفلان، ساقط.
- ٧٠ ضعيف لا نحتاج به لنا ولا نقبله حجة علينا - ضعيف، ضعفه فلان وغيره
- ٧١ ساقط، ساقط لا تحمل الرواية عنه، لا شيء، ناهيك به [يعد تضعيف روايته]. هالك
ناهيك به ضعفاً، مطرح، هالك هالك، ساقط مطرح في غاية السقوط.
- ٧٢ لو لم يكن في السند إلا فلان لكفى سقوطاً، لا شيء، في غاية السقوط هالك، هالك،
مطرح، لا خير فيه.
- ٧٣ لو لم يكن في المسند فلان لكفى سقوطاً، ساقط، لا يوثق به، هالك، مذكور بالكذب
متروك، لا شيء، روى الكذب المحض عن الثقات، ساقط الرواية جداً، ليس بشيء
- ٧٤ منكر الحديث، منكر الحديث لا يحتاج به، ضعيف
- ٧٥ هنالك، ساقط مطرح بإجماع، لا يجوز الاحتجاج بروايته، تالف
- ٧٦ قد ترك حديثه، متروك، قد ترك

- ٧٧ كذاب، الكذاب، الكذاب المتهم في دينه، لا خير فيه، ساقط، كذاب مشهور بذلك، معروغ منه
- ٧٨ متكلم فيه، قد عمز غمزا شديداً، قد أسىء الشاء عليه لكرهته بعض أئمة الحديث
- ٧٩ ساقط ضعيف، ضعيف جداً، منكر الحديث جداً
- ٨٠ ضعيف، مدلس، مدلس لا يحتج بحديثه، مطرح، مشهور بتدليس المنكرات إلى الثقات
- ٨١ متفق على تركه لا يحتج به، ساقط مطرح بإجماع، ضعيف الحديث مجهول الحال
- ٨٢ راوي الكذب، راوي كل بلية، راوي كل كذبة المنفرد بكل طامة وليس بحجة؛ لأنه تغير بآخره، لا شيء، قد اختلط عقله قبل موته بكذا، وهو بالجملة، منكر الحديث، تركه أصحاب الحديث جملة.
- ٨٣ ليس مشهوراً بالحديث ولا موصوفاً بحفظه، وإنما هو عالم بالأشعار والأخبار والأنساب فقط.

الضهرس العام

صفحة	الموضوع
٣	المقدمة
١٨	ابن حزم في نظر ابن تيمية
٢٠	الذهبي يُنصف ابن حزم
٢١	دعاء ابن حزم في أن يجعله الله من أصحاب الحديث
٢٢	من نظرات ابن حزم في أهل البدع ووصيته في لزوم أهل الحديث
٢٤	فوائد في سطور
٢٧	مبحث: السنة
٢٧	مسألة ١- [مقدمة عن السنة]
٢٩	مسألة ٢- [القرآن والسنة من عند الله تعالى]
٣١	مبحث: ما يتعلق بالصحابة
٣١	مسألة ٣- [من هو الصحابي؟ وما على المسلم اتجاهاه؟]
٣٢	مسألة ٤- [حكم المرتد من الصحابة]
٣٣	مسألة ٥- [رد على المخالف في تعريف الصحابي]
٣٣	مسألة ٦- [نعم: ليس كل من رأى النبي ﷺ صحابياً]
٣٤	مسألة ٧- [لا تأخذ الحديث ممن كان هذه صفته]
٣٥	مسألة ٨- [بيان موقف بعض الصحابة ودهشة المؤلف ممن يبيع للفقهاء الاجتهاد ولا يبيحه للصحابة الكرام!!]
٣٧	مسألة ٩- [جهالة الصحابي لا تضر أحياناً]
٣٨	مسألة ١٠- [المفاضلة وعلاقتها في قبول الخبر]
٣٨	مسألة ١١- [قد يترك الصحاب اتباع ما روى لأسباب]
٣٩	مسألة ١٢- [أعداد الصحابة ودعوى الإجماع]
٤٠	مسألة ١٣- [المكثرون من الصحابة - رضي الله عنهم - فيما روي عنهم من القنن]

الموضوع	صفحة
مسألة ١٤- [والمستوطن منهم فيما روي عنهم من الفتيا - رضي الله عنهم -]	٤٠
مسألة ١٥- [والباقون منهم - رضي الله عنهم - مقلون في الفتيا]	٤١
مسألة ١٦- [أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد منهم من الروايات]	٤٤
مسألة ١٧- [صاحب يدعى خصوصية]	٦٤
مسألة ١٨- [الصاحب لا يعتمد مخالفة الحديث]	٦٤
مسألة ١٩- [فضل الصاحب ليس بموجب تقليده]	٦٥
مسألة ٢٠- [سبب الصحابة جرحه]	٦٥
مسألة ٢١- [سكوت الصحابي]	٦٦
مسألة ٢٢- [ليس كل قول للصحابي تعده إسنادًا]	٦٦
مسألة ٢٣- [جهالة لا تضر]	٦٧
مبحث: ما دون الصحابة	٦٩
مسألة ٢٤- [التابعون ومن بعدهم]	٦٩
مسألة ٢٥- [ترك التابع لما روى ليس حجة في ترك السنن]	٦٩
مسألة ٢٦- [لماذا يسكت التابعي عن ذكر الصحابي وهو شرف عظيم؟]	٦٩
مبحث: أقسام الأخبار عن الله تعالى	٧١
مسألة ٢٧- [خبر التواتر]	٧١
مسألة ٢٨- [وجوب الطاعة للمتواتر]	٧٣
مسألة ٢٩- [خبر الفرد]	٧٣
مسألة ٣٠- [خبر الواحد العدل، هل يوجب العلم مع العمل أو العمل مع العلم؟]	٨٠
مسألة ٣١- [القطع بنقل الثقات]	٨٨
مسألة ٣٢- [فروق بين الشهادة وخبر الواحد]	٨٩
مسألة ٣٣- [محااجة المعتزلة ومن وافقهم في خبر الواحد]	٩٢

الموضوع	صفحة
مسألة - ٣٤ - [إذن السنة قد حفظت]	٩٥
مسألة - ٣٥ - [صفة من يلزم قبول نقله الأخبار]	٩٧
مسألة - ٣٦ - [متى تخطئ الثقة؟]	٩٨
مسألة - ٣٧ - [نقطع بنقل الثقة وإن خالفه من دونه]	٩٩
مسألة - ٣٨ - [أقسام خبر الآحاد]	١٠٠
مبحث: الجرح والتعديل	١٠٢
مسألة - ٣٩ - [رد قول: فلان يحتمل في الرقائق ولا يحتمل في الأحكام]	١٠٢
مسألة - ٤٠ - [هل يصح فلان أعدل من فلان؟]	١٠٣
مسألة - ٤١ - [معنى العدالة]	١٠٤
مسألة - ٤٢ - [شك الثقة في أحد العدلين]	١٠٥
مسألة - ٤٣ - [الناس سواء في النقل جنسًا وعدالة]	١٠٥
مسألة - ٤٤ - [لا يُنسب الكذب والوهم إلى الثقات ما أمكن التأليف]	١٠٦
مسألة - ٤٥ - [رواية الثقة عن "مجهول" أو "هالك" لا تُعد تعريفًا به أو توثيقًا له]	١٠٧
مسألة - ٤٦ - [قبول رواية الثقة المكتنى عنه]	١٠٧
مسألة - ٤٧ - [لا يُوهم الثقة ولا يخطئ إلا بيقين لا يُحتمل غيره]	١٠٧
مسألة - ٤٨ - [وجوب الأخذ بزيادة الثقة]	١٠٨
مسألة - ٤٩ - [الفرق بين زيادة لفظة وزيادة معنى ولئن الحكم؟]	١٠٩
مسألة - ٥٠ - [صفة الرواية وألفاظها]	١١١
[لم لا يُعد سماعًا؟]	١١١
[الكتابة]	١١٢
مسألة - ٥١ - [الوجوه الجائزة في أداء الرواية]	١١٣
مسألة - ٥٢ - [لا يقبل جرح في مشهور العدالة إلا بينة واضحة]	١١٤
مسألة - ٥٣ - [متى يكون الجرح مقدمًا على التعديل؟]	١١٥

صفحة	الموضوع
١١٦	مسألة -٥٤- [من يُقبل تجريحه؟]
١١٦	مسألة -٥٥- [الوجه التي يجرح فيها الراوي]
١١٨	مسألة -٥٦- [الحديث الصحيح]
١٢٠	مسألة -٥٧- [لا يجرح المتأول وإن خطأ]
١٢٠	مسألة -٥٨- [الرواية عن "فلان" مرة، ومرة عن غيره قوة للحديث لا ضعف]
١٢١	مسألة -٥٩- [رد رواية العدل السيء الحفظ]
١٢١	مسألة -٦٠- [هل كل ادعاء خطأ يثبت؟]
١٢٢	مسألة -٦١- [من أسند الحديث مرة وأوقفه أخرى فليس ذا بعلة]
١٢٣	مسألة -٦٢- [هذا ليس اضطراباً والتعلل به غلط]
١٢٤	مسألة -٦٣- [اختلاف الألفاظ ليس علة في الحديث]
١٢٥	مسألة -٦٤- [إذا اختلفت الروايات والقصة واحدة كيف يكون الترجيح؟]
١٢٦	مسألة -٦٥- [نسيان الراوي رواية حدث بها أو أنكرها هل لها تأثير على صحة الحديث؟]
١٢٨	مسألة -٦٦- [تقويل من لم يقل جرح]
١٢٨	مسألة -٦٧- [من أساليب ترجيح الروايات بعضها على بعض، والفائدة من اختلافها]
١٣٢	مسألة -٦٨- [كيف تكون معرفة الزيادة في الحديث، أو رفع إشكاله؟]
١٣٢	مسألة -٦٩- [لا تقبل رواية الضعيف إلا مع عدل]
١٣٢	مسألة -٧٠- [طريقة منطقية لاثام الراوي]
١٣٣	مسألة -٧١- [اللحن في الحديث]
١٣٤	مسألة -٧٢- [الانفراد بالرواية ليست علة]
١٣٤	مسألة -٧٣- [تضعيف الرواية وإن تعددت طرقها]
١٣٧	مسألة -٧٤- [ادعاء خطأ في خبر]

صفحة	الموضوع
١٣٧	مسألة ٧٥- [تكذيب من يدعى الإحاطة]
١٣٨	مسألة ٧٦- [الإدراك يجمل على اللقاء والساع]
١٣٨	مسألة ٧٧- [إيراد الحديث نصًا]
١٣٩	مسألة ٧٨- [تأدية الحديث لا يُشترط فيه التكرار]
١٤٠	مسألة ٧٩- [لا يُقبل: حدثني من أَرْضِي]
١٤٠	مسألة ٨٠- [هل تُقبل رواية أهل الأهواء؟ وهل يفرق بين الداعية وغيره؟]
١٤١	مسألة ٨١- [مخالفة الحق بنحلة أو فتيا]
١٤٢	مسألة ٨٢- [من هو الفاسق؟]
١٤٤	مبحث: المرسل
١٤٤	مسألة ٨٣- [المرسل وهو المتقطع أيضًا عند المؤلف]
١٤٤	مسألة ٨٤- [المرسل لا يكون أقوى من المسند أبدًا]
١٤٥	مسألة ٨٥- [يقولون بالمرسل ولا يعملون به!!]
١٤٥	مسألة ٨٦- [سبب اضطراب الآخذين بالمراسيل]
١٤٦	مسألة ٨٧- [غيب المرسل]
١٤٧	مسألة ٨٨- [متى يؤخذ بالمرسل؟]
١٤٨	مسألة ٨٩- [المحدث يسند الحديث مرة وأخرى يرسله]
١٤٩	مسألة ٩٠- [أخبار لا تقوم بها الحجة ولا يترك القرآن والحديث الصحيح لها]
١٥١	مبحث: التدليس والتلقين
١٥١	مسألة ٩١- [المدلسون قسمان]
١٥٢	مسألة ٩٢- [التدليس يسقط العدالة، وهو من الكبائر]
١٥٤	مسألة ٩٣- [خلاف في رواية المدلس عند الظاهرية]
١٥٥	مسألة ٩٤- [كيفية استخراج (التدليس) ومعرفة الرجال]
١٥٥	مسألة ٩٥- [بيان التدليس]

صفحة	الموضوع
١٥٦	مسألة - ٩٦ - [التلقين]
١٥٦	مبحث: الأخبار المتعارضة والنسخ
١٥٦	مسألة - ٩٧ - [الحكم في الأخبار المتعارضة]
١٥٨	مسألة - ٩٨ - [ملخص خطوات الترجيح]
١٥٩	مسألة - ٩٩ - [من أساليب الترجيح]
١٦١	ملحق: "فهرس" ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن حزم